وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس –المدية-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية
الشعبة: تاريخ

موقف العلماء من إصلاحات السلطان محمود الثاني (1223هـ-1255هـ/1808م-1839م)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص: تاريخ الدولة العثمانية 1453م/1924م

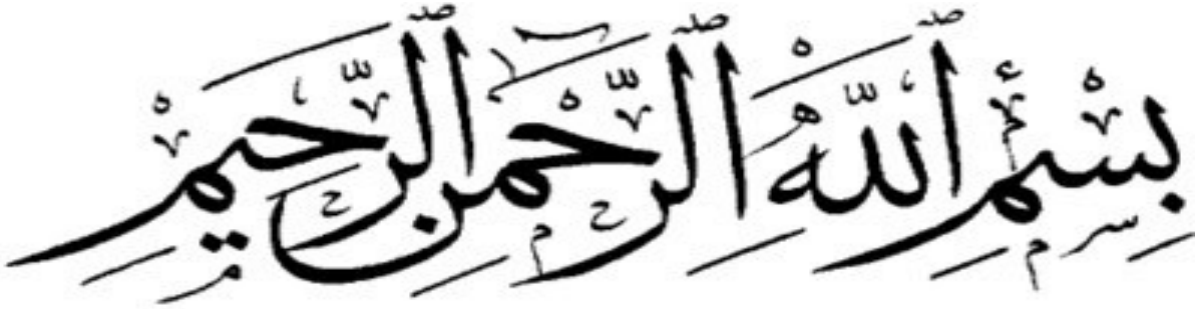
إعداد الطالبتان:
- سهام سويدي
- مروة داود

إشراف الأستاذ
د.كمال بوزريعي

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
قريتلي حميد	دكتور	رئيسا
بوزريعي كمال	دكتور	مشرفا ومقررا
محمدي رزيقة	دكتورة	مناقشا

السنة الجامعية: 1442هـ-1443هـ/ 2021م-2022م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى: " وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا " سورة النساء الآية 113.

نحمد الله حمد الشاكرين، فالحمد لله الذي وفقنا وسدد خطانا لإنهاء هذا العمل .

إقتداء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

نتقدم بالشكر الجزيل، وكل كلمات العرفان والإمتنان إلى الدكتور المشرف كمال بوزريعي لما قدمه لنا من توجيهات ونصائح قيمة ورعاية علمية، فله خالص التقدير والاحترام .

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من الدكتور محمد بوطيبي، كريم مقنوش، رشيد مياد، عبد الرزاق توميات، والدكتورة رحماني فاطمة الزهراء، الذين قدموا لنا يد المساعدة لإنجاز هذا البحث.

ولكل من ساندنا في هذا العمل من قريب أو من بعيد ونوجه شكر خاص للأستاذ الدكتور الغالي غربي الذي فتح لنا أبواب مكتبته" مخبر الدراسات المتوسطية عبر العصور " فله كل الإحترام والتقدير .

كما نتقدم بجزيل الشكر لأساتذتنا من اللجنة الذين سيتولون مناقشة هذه المذكرة وعلى تحملهم عبئ قراءة هذه الأطروحة وتقييمها فلكم، منا فائق التقدير والإحترام

شكرا جزيلا لكم.

إهداء

إلى من قال عنهما الرحمان " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا " سورة الإسراء الآية 24.

أهدي نجاحي إلى أمي الغالية التي قضت عمرها لترى هذا النجاح أطال الله في عمرها وأدام صحتها.

إلى أبي الحبيب الذي رافقني رغم وفاته في مشوار حياتي ودراستي بكلماته الخالدة التي يرددها دوما " ستصلين يوما " أدعوا من الله أن يجمعنا في جنة الفردوس يارب.

إلى عائلتي:

أخي كمال الغالي وسندي في الحياة.

إلى كل أخواتي: أختي الكبيرة رشيدة، زهرة، صفية، مليكة ووردة .

إلى أختي وحبيبة قلبي الصغيرة خولة الداعمة لي في كل الأوقات

أتمنى أن أراها في أعلى مراتب العلم وأهديها هذا النجاح

إلى أولاد أخي وإخوتي:

كريم، محمد، يونس، حمزة، محمد يوسف، إيمان، أمل، آلاء، تسنيم

وفقهم الله وأنار طريقهم بالعلم والمعرفة .

إلى أقاربي .....وأحبتي وصديقاتي

إلى من شاركتني هذا البحث مروة، وأختها الداعمة لنا زينب وكل العائلة الكريمة.

أهدي مذكرتي





الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على النبي المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

أهدي مذكرتي:

إلى التي بجانبها ارتويت وبدفئها إحتميت ولحقها ما وفيت إلى من يشتهي اللسان نطقها إلى ما كانت تتمنى رؤيتي وأنا أحقق هذا النجاح وشاء الله أن يأتي هذا اليوم إلى أمي حسينة الغالية حفظها الله .

إلى أمي الثانية جدتي التي أنارت طريقي بدعائها شفاها الله وأطال في عمرها .

إلى من شق لي بحر العلم والتعلم إلى من إحترقت شموعه ليضيء لنا دروب النجاح، ركيزة عمري، حبيبي أبي أطال الله في عمره .

إلى توأم الروح، سندي، قوتي وملاذي، إلى من شاركتني عناء دراستي خطوة بخطوة أختي زينب.

إلى الدرع الواقي والكنز الباقي، أختي الصغيرة نور وأحمد ومحمد رعاهم الله.

إلى من سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة وصبر معي طيلة إنجاز هذا البحث زوجي منير.

إلى خالتي المغتربة عائشة وخالتي سعاد وزوجها.

إلى زميلتي سهام التي شاركتني إنجاز هذه المذكرة وفرحة النجاح وأختها خولة التي ساعدتنا كثيرا وفقهما الله.

إلى أحسن من عرفني بهم القدر إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء، إيمان، رانيا، كريمة، كوثر، سميرة، ريحان، فاطمة الزهراء، ياسمين، صفاء، إكرام، راضية، لمياء.

مروة



قائمة المختصرات :

باللغة العربية:

تح	تحقيق
تر	ترجمة
تص	تصحيح
تع	تعليق
تق	تقديم
تن	تنقيح
ج	الجزء
د ت	دون تاريخ
د د	دون دار
دط	دون طبعة
د ع	دون عدد
د م	دون مكان
ص	صفحة
ط	الطبعة
طع	طبعة عالمية
ع	العدد
م	ميلادي
مج	مجلد
مر	مراجعة
هـ	هجري

باللغة الأجنبية:

Edition	E
Date	D
Without	W

المقدمة

المقدمة:

الدولة العثمانية دولة إسلامية تستند في أحكامها على الشريعة الإسلامية التي يمثلها العلماء تلك الهيئة التي اكتسبت أهميتها من البدايات الأولى للإسلام، فالرسول صلى الله عليه وسلم وصى بالعلماء وقال: « العلماء ورثة الأنبياء»، ونقلها العثمانيون عن الدول الإسلامية والدولة العباسية فيما بعد، واعتبرتها ركيزة في بناء الدولة العثمانية، وتطورت مهام هذه الطبقة، وتعددت وظائفها لتشمل مختلف المجالات الدينية والدنيوية، وإحداث السلاطين إصلاحات وتغييرات في الدولة العثمانية يتطلب موافقة العلماء وذلك لمكانتهم ومركز تأثيرهم في قرارات الدولة، فكان العلماء يمثلون القوة الداعمة للسلطة الحاكمة، لكن في الفترة الأخيرة تغيرت الأوضاع نتيجة الضعف الذي دب في مؤسسات الدولة فلجأ السلاطين للاقتباس من أنظمة الغرب المتطورة لمواكبة التطورات الحاصلة، هذا ما جعل العلماء يقفون في وجه سياسة السلاطين لتبنيهم أفكار غربية، مما تسبب في فشل الإصلاحات وحتى عزل بعض السلاطين، إلا أن السلطان محمود الثاني خلال فترة حكمه (1223هـ– 1255هـ/1808م-1839م) صنع الاستثناء بفضل ذكائه وحنكته السياسية بإجراء إصلاحات جذرية ذات النمط الأوروبي للدولة العثمانية.

1– دواعي اختيار الموضوع: إن اختيارنا لهذا الموضوع كان لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ– أسباب ذاتية:

– إن موضوع الإصلاحات العثمانية من المواضيع الهامة في تاريخ الدولة العثمانية، وقد اخترنا إصلاحات السلطان محمود الثاني باعتباره السلطان الوحيد الذي تمكن من فتح الباب أمام الإصلاحات الغربية.

– الميول والرغبة في دراسة المواضيع ذات طابع سياسي ديني وخاصة فيما يتعلق بالعلماء لمكانتهم المرموقة في المجتمع العثماني والسلطة الحاكمة.

– رغبتنا في دراسة موقف العلماء من إصلاحات السلطان محمود .

ب– أسباب موضوعية:

– دراسة إصلاحات السلطان محمود الذي أطلق عليه " رائد الإصلاح" .

– توفر المادة العلمية بالنسبة للإصلاحات التي قام بها السلطان محمود الثاني.

- المكتسبات القبلية في الفترة الإصلاحية لعهد محمود الثاني.

- كشف ومعرفة آراء العلماء من إصلاحات السلطان محمود، الموضوع الذي لم ينل حقه في الدراسة.

- المساهمة ولو بشكل متواضع في محاولة إثراء المعرفة التاريخية للتعرف على موقف العلماء من إصلاحات السلطان محمود وإلقاء الضوء عليها بطريقة منهجية أكاديمية يستفيد منها الباحث.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه محطة من المحطات المهمة في التاريخ العثماني، بتسليط الضوء على إصلاحات السلطان محمود الثاني التي كانت من الإنجازات العظيمة في الدولة العثمانية، فرضت نفسها في ظل الظروف الصعبة، وإبراز دور العلماء في هذه الإصلاحات، وتأثيرها على مؤسسات الدولة العثمانية.

3- الإشكالية:

استطاع السلطان محمود الثاني خلال فترة حكمه من القيام بإصلاحات شملت جميع الميادين، وكان للعلماء موقف من هذه الإصلاحات، ومنه نطرح الإشكالية التالية: **فيما تمثلت آراء العلماء في إصلاحات السلطان محمود الثاني؟ وما مدى تأثير هذه المواقف على الدولة العثمانية؟**

ومن خلال هذه الإشكالية طرحنا مجموعة من التساؤلات مفادها:

- ماهي العوامل التي جعلت السلطان محمود الثاني يقوم بإصلاحات وما هي مجالاتها؟

- ما طبيعة العلاقة بين العلماء والسلطان محمود الثاني؟ وفيما تمثلت ردود فعل العلماء من الإصلاحات؟ وما هو أثرها على الدولة العثمانية؟

- وهل استطاع السلطان محمود الثاني أن ينجح في هذا المشروع ؟

4- الدراسات السابقة:

إن هذا الموضوع له دراسة سابقة تمثلت في كتب ومقالات، فبالنسبة لإصلاحات السلطان محمود فقد حظيت بالدراسات الوافية نذكر منها: رسالة ماجستير لصاحبتها **ليلى دامس عقيل الرويلي بعنوان: السلطان محمود الثاني وإصلاحاته (1808م-1839م)**، حيث تناولت فيها عوامل وجوانب الإصلاح في عهد

السلطان محمود الثاني، ومن المقالات نذكر: **محمد البحراوي** في مؤلفه **حركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني**، المنشور في مجلة الاجتهاد يتحدث فيه عن مجالات الإصلاح، أما فيما يخص موقف العلماء من إصلاحات السلطان محمود الثاني فمازال بحاجة للكثير من الاهتمام والدراسة رغم وجود بعض المراجع التي تناولتها بشكل جزئي ونذكر منها **أوربيل هايد، موقف العلماء من الإصلاحات في عهد سليم الثالث ومحمود الثاني**، حيث تحدث فيه عن بعض المواقف بشكل مختصر وتحصلنا أيضا على مذكرة ماجستير لصاحبتها **خليصة داود بعنوان حركة التغريب في الدولة العثمانية ما بين السلطانين سليم الثالث ومحمود الثاني (1789م – 1839م)** .

5– المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الوصفي المعتمد أساسا في وصف عوامل الإصلاح والمجالات التي قام السلطان بإصلاحها، وكذا التعريف بهيئة العلماء، كما تخلل بحثنا المنهج التحليلي الإستنتاجي لتحليل مواقف العلماء من الإصلاح واستنتاج آثار هذه المواقف على الدولة العثمانية سواء على المدى القريب أو المدى البعيد.

6– الخطة المتبعة:

لإيفاء الدراسة حقها اعتمدنا على التقسيم التالي، مقدمة وثلاثة مباحث، كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، إضافة إلى خاتمة شاملة للموضوع ومجموعة من الملاحق، وأخيرا قائمة المصادر والمراجع.

جاء في المقدمة تمهيد للموضوع والغرض من اختياره وأهميته، ثم بقية عناصر المقدمة.

بالنسبة للمدخل فقد تحدث عن نظرة عامة عن الإصلاحات في زمن السلطان سليم الثالث، وموقف العلماء منها، والإنعكاسات الناجمة عنها .

أما المبحث الأول بعنوان الإصلاحات في زمن السلطان محمود الثاني اشتمل على ثلاثة مطالب، تضمن المطلب الأول نبذة عن حياة السلطان محمود الثاني، مولده ونشأته، عائلته، توليته للسلطنة، إنجازاته، ووفاته، أما المطلب الثاني فخصص لعوامل الإصلاح الداخلية والخارجية، والمطلب الأخير بعنوان مجالات الإصلاح منها السياسي والإداري، الاقتصادي، العسكري، التعليمي، الاجتماعي والثقافي.

وفيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى هيئة العلماء وعلاقتها بالسلطان محمود الثاني، تناولنا في المطلب الأول مفهوم هيئة العلماء اشتمل التعريف بهيئة العلماء ومكانتهم عند السلاطين العثمانيين ثم تصنيفاتهم، أما المطلب الثاني فقد ركزنا فيه على أبرز العلماء في عهد السلطان محمود الثاني الذي كان لهم موقف من إصلاحات السلطان محمود، وفي المطلب الثالث أشرنا إلى علاقة العلماء بالسلطان محمود.

وخصص المبحث الثالث والأخير لدراسة آراء العلماء وآثارها في إصلاحات السلطان محمود الثاني على الدولة العثمانية، ففي المطلب الأول استعرضنا فيه المواقف المؤيدة لإصلاحات السلطان محمود الثاني، وأما المطلب الثاني المواقف المعارضة لإصلاحات السلطان محمود الثاني، وفي المطلب الأخير ذكرنا أثر موقف العلماء من الإصلاحات على الدولة العثمانية، وشمل النتائج والإنعكاسات.

أما الخاتمة فكانت عبارة عن الإستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

7- المصادر والمراجع المتبعة:

لإثراء البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، تأتي في مقدمتها مصادر باللغة العثمانية منها كتاب " **قاموس الإعلام**" بجزأيه لمؤلفه **سامي شمس الدين** أما المصدر الثاني فهو **لمحمد ثريا"سجل عثماني ياخود تذكرة مشاهير عثمانية**" وبفضل مساعدة الأستاذ المشرف بوزريعي كمال تمكنا من ترجمة هذه الكتب القيمة التي تحتوي في ثناياها بعض العلماء الذين عاصروا السلطان محمود الثاني ومن المصادر العربية نذكر: **رئيف محمود أفندي** الذي عاصر السلطان سليم الثالث وأفادنا من خلال كتابه " **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية** " في الاطلاع على إصلاحات السلطان سليم الثالث وأيضا المؤلف **سرهنك إسماعيل، "من حقائق الأخبار عن دول البحار"** هو الأخر من معاصري السلطان محمود الثاني، نقل لنا أهم الأحداث التي جرت في عهده ومنها عوامل الإصلاح، أما بالنسبة للمراجع التي كان لها أهمية في دراستنا نذكر منها: **أوربيل هايد، "موقف العلماء من إصلاحات السلطان سليم الثالث محمود الثاني"** استطعنا من خلاله دراسة موقف العلماء من الإصلاحات، أما المؤلف الثاني الذي أفادنا هو الأخر في موقف العلماء هو **ألبرت حوراني "الشرق الأوسط"**.

وأيضا كتاب **أحمد صدقي شقيرات، "مؤسسة شيخ الإسلام"**، الذي كان له أهمية كبيرة في دراستنا هذه كونه شمل جميع العلماء الذين عاصرو السلطان محمود الثاني.

و كذا مؤلفات الكاتب **خالد زيادة** التي ساعدتنا في دراسة علاقة العلماء بالسلطان ومن هذه المؤلفات "**الكاتب والسلطان...**"

8- الصعوبات:

لقد واجهتنا في إعداد هذه المذكرة عدة صعوبات وعقبات من بينهما:

- عدم وصولنا لكتابات تتحدث بالتفصيل عن موقف العلماء من إصلاحات السلطات محمود الثاني، الأمر الذي أدى بنا إلى استنتاج البعض من هذه المواقف والآثار المترتبة عنها اعتمادا على تحليلنا للأحداث والاستنتاج.

- قلة المصادر الخاصة بموضوعنا وصعوبة الوصول إلى بعض المراجع منها كتاب **محمد عبد اللطيف البحرواي " حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني"**

و أيضا:

HeydUriel , the Ottoman ulema and Westernization in the time of Selim three and Mehmud two.

متمنيا من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بالقليل في دراستنا هذه.

المدخل

المدخل:

نظرة عامة عن الإصلاحات في زمن السلطان سليم الثالث وموقف العلماء منها:

01-إصلاحات السلطان سليم الثالث:

تعرضت الدولة العثمانية خلال (12هـ و13هـ/17م و18م)، إلى تردي الأوضاع فقد تراجعت قوتها ودب الضعف في مؤسساتها في شتى المجالات، وهذا ما جعل السلاطين توجيه أنظارهم نحو الإصلاح[1] التدريجي المقتبس وفق النظم الأوروبية، [2] وما إن اعتلى **السلطان سليم الثالث**[3] إلى العرش كانت الظروف قد نضجت إلى حد بعيد لإقامة إصلاح يشمل العديد من المجالات، ونظرا للحروب التي أنهكت كاهل الدولة العثمانية فإنّ السلطان سليم إحتاج للمزيد من الوقت للقيام بإصلاحاته، وقد باشر هذه الأخيرة بتشكيل مجلس إستشاري سنة 1205هـ/1791م، يتضمن أتراك وأجانب لإنجاز برنامجه الإصلاحي، [4]وتبنى نظام جديد يوازي النظام القديم الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى إصلاح الإنكشارية[5]، ونظام التعليم الديني وتنظيم الشؤون المالية للدولة[6].

---

[1]**الإصلاح:** هو إصلاح الخلل الكبير الذي أصاب الدولة العثمانية والأخذ بأساليب التطور الأوروبية في مختلف المجالات وبالأخص الإصلاح العسكري. أنظر: عبد الفتاح حسن أبو علية، **الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**، د ط، دار المريخ، الرياض، 2008م، ص319.

[2]محمد علي رشاد بني عيسى، **السلطان العثماني سليم الثالث وإصلاحاته"الترتيب الجديد"(1203هـ-1223هـ/1789م-1808م)**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2018 م، ص ص39، 42.

[3]**سليم الثالث:** هو ابن السلطان مصطفى الثالث، أمه ميهري شاه سلطان، ولد في 1174هـ/ 1761م، جلس على عرش السلطنة في1211هـ/ 1789م وعزل سنة 1807م توفي عام1808م، دفن في مقبرة مصطفى الثالث في لاللي بإسطنبول. أنظر: صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، تر: منى جمال الدين، ط1، دار النيل، القاهرة، 2014م، ص258.

[4]محمود رئيف أفندي، **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**، تح: خالد زيادة، ط1، منشورات جروس برس، طرابلس-بيروت، 1985، ص10. وأنظر أيضا: محمد علي رشاد، المرجع السابق، ص ص39، 42.

[5]**الإنكشارية:** هو مصطلح مأخوذ من كلمة "يكي جري"أو "ينى جري" التركية وتعني الجيش الجديد وتدل هذه اللفظة على فرق المشاة النظاميين في الجيش العثماني، وتعود نشأة الجيش الإنكشاري إلى عهد السلطان العثماني أورخان(1326م-1360م).أنظر:حسان حلاق، عباس الصباغ، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص26.

[6]وجيه الكوثراني، **الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية القجارية**، ط4، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، 2015 م، ص124.

فعلى المستوى العسكري عمد السلطان إلى إنشاء فرق جديدة من القوات العثمانية ذات النمط الأوروبي، باقتراح من قاضي العسكر **تطويق عبد الله أفندي**[1]، دون المساس بالإنكشارية وعمل على تعميمه في الولايات العربية، [2] ونظرا للحاجة إلى تطوير الجيش استدعت الدولة وفودا من الخبراء الأوروبيين، فاستعان ببريطانيا في تقديم الأسلحة للبحرية العثمانية وبالضباط الروسيين لتدريب القوات البحرية وكذا إرسال الأسلحة والذخيرة[3].

وفي الجانب الاقتصادي، قام بتنظيم الشؤون المالية والخزينة، حيث عمل على إلغاء نظام الإلتزام[4] وفرض ضرائب جديدة وأدخل تعديلات على الضرائب القديمة، كذلك أوجد السلطان نظاما ماليا جديدا عرف باسم إيراد جديد تصب فيه الأموال التي تؤتى من مصادر جديدة وتهدف هذه الإصلاحات إلى القضاء على الفساد وزيادة مداخيل الدولة عن طريق تقليص نفوذ أصحاب الإقطاعات[5].

أما إداريا، فلم يتردد السلطان في إجراء إصلاحات وتغييرات في كل إدارات الدولة بهدف التخلص من مساوئها والحد من سلطة حكام الأقاليم، وكذا الحد من سلطة الصدر الأعظم عن طريق إجباره باستشارة الديوان في الأمور الهامة[6]، وسعى جاهدا للتخلص من معارضي الحكومة العثمانية.[7]

أما على الصعيد السياسي، فقد عيّن سفارات دائمة في عواصم الدول الأوروبية الكبرى فافتتح سفارات في كل من لندن، باريس، فيينا وبرلين، أما بالنسبة إلى السفارات الأجنبية في الدولة العثمانية أصدر السلطان سنة

---

[1]**أفندي**:تطلق كلمة أفندي في الدولة العثمانية على أرباب القلم.أنظر:**حيدر علوان حسين، الإدارة في الدولة العثمانية**، "مجلة التراث العلمي العربي"، ع 1، 2012م، ص340. وفي تعريف آخر: هي كلمة بيزنطية انتقلت إلى اللغة التركية منذ عهد السلاجقة وبدئ استخدامها عند العثمانيين كلقب للعلماء في عشرينيات القرن 15م، حيث حلت محل كلمة جلبي ومماثلة لها باللغة التركية، ثم أصبحت اللقب الرسمي للأمراء بعد منتصف القرن 19م. أنظر:شهاب الدين محمود أفندي الألوسي، **نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول**، تح: أحمد عبد الوهاب الشرقاوي، د ط، مركز التاريخ العربي، د م، د ت، ص280.

[2]عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي(1516م–1922م)**، دار النهضة العربية، بيروت، د ت، ص250. وأنظر أيضا: إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996م، ص147.

[3]ميري شيفيرموسنسون، **العلم عند العثمانيين الإبداع الثقافي والتبادل المعرف**، تر: محمد شعبان صوان، ط1، دار ابن النديم، دار الروافد، الجزائر، بيروت، 2019م، ص130. وأيضا: محمد علي رشاد، المرجع السابق، ص17.

[4]**نظام الإلتزام:** لم يعرف تاريخ استخدام الإلتزام أول مرة، ولكن نظام الإلتزام اتبع بانتظام في عهد سليمان القانوني واتسع استعمالهفي عهد مراد الثالث وبلغ أوجه مع نهاية القرن17م، بتطبيق نظام المالكانة. أنظر: عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية(1864م–1914م)**، تق: أحمد عزت عبد الكريم، د ط، دار المعارف، مصر، 1969م، ص182.

[5]محمود رئيف أفندي، المصدر السابق، ص ص12، 13، 20.

[6]أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**،، ط2، دار الشروق، بيروت، دمشق، 1986م،، ص177.

[7] إدوارد شيفرد كريسي، **تاريخ الأتراك العثمانيين**، تر:أحمد سالم سالم، ط1، دار جامعة حمد بن خليفة، الدوحة، 2019م، ص402.

1208هـ/1794م مرسوم يتضمن إعطاء مخصصات للسفراء فوق العادة ولبقية رتب السفراء خلال تنقلاتهم في الأراضي العثمانية[1].

كما أولى السلطان إهتماما بتحديث برامج التعليم فكلف شيخ الإسلام **حميد زاده مصطفى أفندي** عام1202هـ/1788م بإصلاح التعليم ووضع نظام للمدارس في جميع مراحلها، كمدارس"الرياضيات، البحرية والهندسة"وفق مناهج التعليم الفرنسية في مدينة "سكوتارى"، [2]إضافة إلى ذلك شجع على نشر التعليم فافتح مدارس في جميع أنحاء الدولة، [3] وقام بترجمة العديد من الكتب الأوروبية خاصة الفرنسية منها في مجال الحربية والتحصين، إلى جانب ذلك أحيا مؤسسة الطباعة التي تأسست في عهد السلطان **أحمد الثالث**، وأنشأ صحافة يونانية في القسطنطينية قائمين عليها رجال الدين اليونانيين يعملون لصالح السلطان[4].

أما بالنسبة للجانب الإجتماعي فقد كرس السلطان قصارى جهده لتنظيم القضايا الإجتماعية من أجل التخلص من الثورات، كما أنه أولى عناية خاصة بالزي الرسمي والتقليدي داخل الدولة، وأصدر فرمان بمعاقبة النساء اللواتي تتقلدن بالزي الأوروبي[5].

02-موقف العلماء من الإصلاحات:

سعى السلطان سليم على كسب تأييد العلماء في تنفيذ مشروعه الإصلاحي مثل **القاضي تاتارجيق زاده**، بحيث أعد هذا الأخير للسلطان لائحة تشمل إقتراحات للإصلاح تناولت عشرة أقسام منها إصلاح البحرية، تنظيم الجيش، نظام العلماء والمدرسين والقضاة وغيرها ...، [6]وحسب ماورد في كتاب **السيد مصطفى** أنه فتح باب المؤثرات الفكرية الفرنسية بمساعدة كل من راتب أفندي الذي أصبح فيما بعد"رئيسا للكتاب"و**محمود رئيف أفندي** المعروف"**بمحمود الإنكليزي**"، بعد أن احتل منصبا دبلوماسيا في لندن

---

[1] مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص177. وأيضا: عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق** ...، المرجع السابق، ص256.

[2] سليم أحمد محمد عبد العال، "تطور المؤسسات التعليمية النظامية في مركز الدولة العثمانية حتى بداية عصر التنظيمات 1839م"، **مجلة كلية الآداب**، مج 70، ع2، جامعة القاهرة، 2010م، ص34. وأنظر أيضا: سيد مصطفى، **نقد حالة الفن العسكري والهندسي والعلوم في القسطنطينية1803م**، تح: خالد زيادة، ط1، المؤسسة العربية، بيروت، 1979م، ص28.

[3] مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص177.

[4] كريسي، المرجع السابق، ص402.

[5] محمد علي رشاد، المرجع السابق، ص ص 133، 136، 137.

[6] وجيه الكوثراني، المرجع السابق، ص124. وأنظر أيضا: خالد زيادة، **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013م، ص191.

والمهندس **سيد مصطفى**[1]، وأيضا **محمد رشيد أفندي** الذي كان من أقوى مؤيدي إصلاحات السلطان **سليم الثالث** شغل منصب الترسانة السلطانية في مجال بناء السفن وتدريب البحارة على الخطوط الفرنسية، وكذا **إبراهيم نسيم أفندي** الذي أعاد تنظيم الخزينة السلطانية فكان له دورا أساسي في دفع عجلة الإصلاح.لكن رغم هذا التأييد، فقد واجه السلطان معارضة من بداية إصلاحاته من المؤسسة الدينية بمعظم أجهزتها بعد وفاة المفتي الذي كان مؤيدا للسلطان **سليم الثالث** في إصلاحاته، وخلف القاضي عسكر الروملي[2]**إسحق زاده محمد عبد الله أفندي** في المشيخة (1221هـ /14نوفمبر 1806م) الرافض لما أدخله السلطان من النظام الجديد، [3] واعتبر هذا التجديد نوعا من"**البدعة والكفر**"فاتفق مع جماعة من العلماء على ضرورة إلغاء ما أدخله السلطان من إصلاحات[4]، الذين كانوا يرون أن كل ما يرد من النصارى معارض للشريعة الإسلامية، ومن بين الأحاديث التي اتخذوها حجة لتبرير مواقفهم"**كل محدث بدعة، وكل بدعة ضلالة، و كل ضلالة في النار**"، ورافضين تقليد الغرب مبررين ذلك"**من تشبه بقوم فهو منهم**"[5].

وقد ساعد هذا الموقف أيضا الذي صدر بشكل أساسي عن شيخ الإسلام"**محمد رفيق**"و"**قاضي مراد زاده**" بدعم قوات الإنكشارية بقيادة "**قباقجي أوغلى**" بالهجوم عن العاصمة في 1222هـ/27 ماي 1807م وانظم إليهم عددا من جنود البحرية ولإخماد هذه الثورات أصدر السلطان فرمان بإلغاء النظام الحديث، ولم يكتفوا بذلك حتى عزلوا السلطان، [6]وأصدر فتوى أن "**كل سلطان يدخل نظام الإفرنج وعوائدهم ويجبر الرعايا على السلوك بها لايصلح للحكم**"[7]، وقاموا بتدمير المؤسسات التي بناها السلطان وقتل عدد كبير من مؤيديه بما في

[1] سيد مصطفى، المصدر السابق، ص28، 29.

[2] حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، دار الثقافية، القاهرة، 2004 م، ص186.

[3] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، تر:عدنان محمود سلمان، مر وتن: محمود الأنصاري، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988م، ص647.

[4] المصري، المرجع السابق، ص186. وانظر أيضا: وجيه الكوثراني، المرجع السابق، ص124.

[5] ياغي، المرجع السابق، ص147.

[6] وجيه الكوثراني، المرجع السابق ص 124.وأيضا، نزار قازان، **سلاطين بني عثمان (بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية)**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1976م، ص67.

[7] شهلة إيلي منيف، **الأيام الأخيرة في حياة الخلفاء**، تر: محمد عبد الرحيم، ط1، دار الكتب العربية، د م، 1998، ص ص197، 198.

ذلك **محمود رئيف أفندي** صاحب كتاب"التنظيمات الجديدة"، أما محاولة إعادته إلى السلطة أودت بقتله سنة 1223هـ/ 1808م[1].

03-الإنعكاسات الناجمة عن الإصلاحات:

بعد عزل السلطان **سليم الثالث** تم تولية **مصطفى الرابع**[2] على عرش السلطان وكان ألعوبة بين أيدي الإنكشارية، [3] بحيث سيطر **قباقجي أوغلى** على جميع قلاع البوسفور[4] وعادت الفوضى من جديد في عهد **مصطفى الرابع**، كما استمرت الحركات المناهضة للتيار الإصلاحي[5]، وانقسمت البلاد بين أنصار النظام الجديد وأعدائه، وكان للإنكشارية دور بارز في عدم الإستقرار السياسي في أجهزة الحكم، بحيث تعاقب العديد على منصب الصدارة العظمى في فترة قصيرة[6].

وقد اتخذ إجراءات سياسية للحد من هذه الفوضى بقتل قسم من رجال النظام الجديد وعزل شيخ الإسلام"**طوبال عبد الله أفندي**"ونفى العلماء الذين دخلوا في الحركة الرجعية، وأمر بالتخلص من السلطان **سليم الثالث** وأخيه **محمود الثاني** بفتوى غير رسمية من قبل شيخ الإسلام **عرب زاده محمد عارف أفندي** وحصل على الدعم من الصدر الأعظم **إبراهيم معلمي زاده** في هذا الأمر فقتل السلطان **سليم الثالث**، وألقى جثته أمام مؤيديه، خوفا من إعادته إلى الحكم، في حين هرب **محمود الثاني**[7]، وطالبت الحركة المناصرة للسلطان **سليم** بعزل

---

[1] محمود رئيف أفندي، المصدر السابق، ص15.

[2] **مصطفى الرابع**:(1807م-1808م)، هو الإبن الكبير لعبد الحميد الأول، أمه السلطانة الوالدة عائشة سينهبرور تولى السلطة بعد عزل ابن عمه سليم الثالث، وتم عزله من قبل الثائرين واعتقل في القصر الذي كان فيه السلطان سليم. أنظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي-العهد العثماني**- ج8، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص158.وانظر أيضا: المصري، المرجع السابق، ص214.

[3] ماجد الدرويش، **مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية وأثرها في السياسة العامة**، د ط، طرابلس، 2020م، ص22.

[4] نزار قازان، المرجع السابق، ص68.

[5] غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839م-1876م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008م، ص48.

[6] عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، د ط، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص531.

[7] يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية(269هـ-1341هـ/1231م-1922م)**، مج 2، تر: عدنان محمد سلمان، مر: محمود الأنصاري، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010م، ص662. وأيضا: محمد علي رشاد، المرجع السابق، ص183.

السلطان **مصطفى** وسجنه وهكذا أخذ مكانه أخوه **محمود الثاني** 1223هـ/1808م، في هذه الأوضاع الصعبة التي تمر بها الدولة[1].

رغم فشل إصلاحات السلطان **سليم الثالث** التي انعكست بمصلحة الدول الأوروبية فالمكاسب التي حظي بها الغرب بعد التعرف على تفاصيل الإدارة العثمانية في استانبول كانت بمثابة النواة لبروز المسألة الشرقية، إلا أنها فتحت الباب للسلاطين العثمانيين أمام الإصلاح والتغيير وفق النهج الأوروبي، وذلك لإنقاذ الدولة من المخاطر الداخلية والخارجية وإنعاش مؤسساتها. [2]

فكان لإصلاحاته عدة تأثيرات في مختلف الجوانب، بحيث أحدثت تحولات في المجتع العثماني منها ظهور عادات وتقاليد غربية وانتشار اللغة الفرنسية في أوساط المجنمع الدور البارز في التأثير على الثقافة، وهذا ما تظهره أدبيات وكتابات العثمانية المتأثرة بالنهج الفرنسي[3].

عمل السلطان **محمود الثاني** على إكمال ما قام به سلفه **سليم الثالث** من إصلاحات، وإحياء المدارس التي أغلقت بضغط من المعارضة ففتح مدرسة الطب، ومدرسة العلوم العسكرية.[4]

[1] محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص158، 159.

[2] محمد علي رشاد، المرجع السابق، ص ص09، 141.

[3] نفسه، ص ص147، 148.

[4] برنارد لويس، **إكتشاف المسلمين لأوروبا**، تر وتع وتق: ماهر عبد القادر، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996م، ص276.

المبحث الأول:

الإصلاحات في زمن السلطان محمود الثاني.

المطلب الأول: فترة حكم السلطان محمود الثاني (1223هـ-1255هـ/1808م-1839م).

المطلب الثاني: عوامل الإصلاح.

المطلب الثالث: مجالات الإصلاح.

المبحث الأول:الإصلاحات في زمن السلطان محمود الثاني.

المطلب الأول:فترة حكم السلطان محمود الثاني (1223هـ-1255هـ/1808م-1839م).

1.نبذة عن حياة السلطان محمود الثاني:

1.1.مولده ونشأته:

السلطان **محمود الثاني** هو ابن السلطان **عبد الحميد الأول**[1]، ولد في 1199هـ/ 20جويلية1785م[2]، بمدينة إستانبول، أمه الوالدة السلطانة" **نقش دل**"[3]، ولم يبلغ من العمر أربع سنوات عند وفاة أبيه ليعين واليا ثانيا للعهد للسلطان **سليم الثالث** بعد أخيه **مصطفى الرابع** الذي كان عمره عشر سنوات، ثم أصبح **محمود الثاني** ولي العهد الوحيد له[4].

2.1.صفاته:

لقد اتصف السلطان **محمود الثاني** بصفات شخصية علمية وسياسية، فعلى المستوى الشخصي كانت قامته أقرب إلى الطول، موزون الجسم جميل ومستدير الوجه تقريبا، أسود اللحية، ذكي وقور فعال، ذو عزم وصبر[5].

ومن الناحية الثقافية والعلمية فقد تلقى السلطان تعليما عاليا برعاية من السلطان **سليم الثالث** والذي علمه أيضا فن الموسيقى مثل النفخ على الناي والعزف على الطنبور، كما أنه تعلم الآداب واللغة العربية والعقائد

---

[1] **السلطان عبد الحميد الأول**:هو ابن السلطان أحمد الثالث ولد سنة 1724م، وتولى الحكم بعد وفاة أخيه، مصطفى الثالث، وكان محجوزا في قصره مدة حكم أخيه. انظر: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح:إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص341. وأنظر أيضا: علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ج2، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010م، ص63.

[2] إبراهيم أفندي، سرهزار، **مصباح الساري ونزهة القاري**، د ط، د د، بيروت، 2014م، ص257. وأنظر أيضا: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص398.

[3] صالح كولن، المرجع السابق، ص274.

[4] يلماز أوزتونا، **تاريخ** ...، ج1، المرجع السابق، ص644. وأنظر أيضا: ليلى دامس عقيل الرويلي، **السلطان محمود الثاني وإصلاحاته(1808م-1839م)**، مذكرة لنيل الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2012م /2013م، ص29.

[5] يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص665.

الإسلامية حسب أصول التعليم وتربية الأمراء وأبناء السلاطين[1]، إضافة إلى إتقانه خمس لغات، منها الفرنسية واللغات الشرقية كالعربية والفارسية[2]، وكان ميالا للشعر ويكتبه تحت اسم مستعار هو" عدلي"، وقد كان خطاطا عظيم في خط الثلث والنسخ والجلي ومولويا [3]نقشيا[4].

أما على المستوى السياسي كان ذا دهاء سياسي ويتصف بحنكة في تسيير الأمور الإدارية، استفاد كثيرا من أخطاء سليم الثالث وحمل العديد من الألقاب منها، لقب "عدلي"و"البادشاه"[5]وكان يعتبر أعظم بادشاه جاء منذ وفاة السلطان **سليمان القانوني** في1566م وحتى نهاية السلطنة، كما لقب أيضا "الغازي"[6]بعد سنة1228هـ/1813م، وهو علم من أعلام الإصلاح العثماني لذلك وصف بأعظم السلاطين في تركيا الحديثة[7].

وقد استفاد من جولاته السياحية في سواحل الطونة (1245هـ-1252هـ/1831م-1837م)، وعبر يخته البخاري إلى جزيرة رودس عام 1241هـ/1827م، ومرتين إلى غاليبولي وبولاير، وزار في الأناضول المحلات القريبة "كإزميت"، والعديد من المناطق الأخرى حيث كانت عدد رحلاته مالا يقل عن خمس رحلات في البلاد،

---

[1] يلماز أوزتونا، ج1، المرجع السابق، ص644. وأنظر أيضا: سامي عبد الله الملغوث، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014 م، ص552.

[2] ماري ملز باتريك، **سلاطين بني عثمان الخمسة**، تر: مركز المؤسسة، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011م، ص14. وأيضا: ليلى دامس، المرجع السابق، ص30.

[3] **مولويا**: نسبة إلى الطريقة المولوية وهي الطريقة المنسوبة لجلال الدين الرومي وهي طريقة صوفية عثمانية مثل طريقة البكتاشية .انظر:سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، دط، مكتبة ملك فهد الوطنية، 2000 م، ص218.

[4] أحمد آق كوندوز، سعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، د ط، وقف البحوث العلمية، د م، 2008 م، ص383. وأنظر أيضا: يلماز أوزتونا، **تاريخ**...، ج1، المرجع السابق، ص644.

[5] **البادشاه**: هو لقب وظيفي يتكون من باد وهي العرش، وشاه تعني سيد وبادشاه تعني السلطان أو الحاكم وأضيف استعماله في العصر العثماني إطلاقه على بعض الحكام الغربيين وكان أول استخدام له في القرن 17م، وإن جميع أنظمة الدولة وقوانينها تؤخذ مما يصدره البادشاه. وأنظر أيضا: مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، د ط، دار غريب، القاهرة، 2000م، ص17. وأنظر أيضا: حكمت قفلجملي، **التاريخ العثماني رؤية مادية**، تر: فاضل لقمان جنكر، ط1، دار الجيل، دمشق، 1987م، ص245.

الغازي:كان هذا اللقب في العصر المملوكي والعثماني لقبا من ألقاب السلاطين اعتزازا منهم بالإنتصار على المسيحيين، وورد هذا اللقب في نقوش العصر العثماني بمصر لقبا للسلاطين، وقد لقب محمود الثاني بهذا اللقب منذ أن حاربالوهابيين في الجزيرة العربية وإخراجهم من مكة والمدينة في 28ماي1813م. أنظر: مصطفى بركات، المرجع السابق، ص313. وأيضا:ليلى دامس، المرجع السابق، ص30.

[7] أحمد آق كوندوز، المرجع نفسه، ص383. وأنظر أيضا: رنا عبد العزيز شهاب، **"حركة الإصلاح العثماني قبل عهد التنظيمات"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية**، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، د م، 2019 م، ص306.

وكان الغرض من خلالها التقرب من رعاياه والاتصال المباشر معهم، ومحاولة تحسين أوضاعهم المعيشية بتقديم الإعانات المتمثلة في الصدقات وتخصيص مبالغ مالية لترميم الكنائس والمواقع المقدسة[1].

3.1. عائلته:

للسلطان محمود الثاني ثلاثة عشر بنت وإثنا عشر ولد، مولوده الأول السلطانة فاطمة التي ولدت 1224هـ/1809، ومولوده الأخير شهر زاده نظام الدين[2]، أولاده الآخرون هم عبد المجيد[3] من زوجته السلطانة بزم عالم، وعبد العزيز[4] من زوجته برتونيفال، أما من البنات هن صالحة سلطان، عطية سلطان، خديجة سلطان وعادلة سلطان، وزوجاته الأخريات هنّ:فاطمة سلطان، خوشيار سلطان، كريمة سلطان وآشوب جان سلطان.[5]

4.1.توليته للسلطنة:

توجه البيرقدار باشا سنة 1223هـ/28 جويلية 1808م، إلى السراي السلطانية، وطالب بإعادة السلطان **سليم** إلى الحكم وعزل السلطان **مصطفى الرابع**، فما كان على هذا الأخير سوى القضاء على السلطان **سليم** وأمر بإعدام أخيه محمود، حتى يصبح هو النسل الوحيد لآل عثمان ولا يجدون من يتولى الحكم من بعده، لكن خطته فشلت بحيث نجح الثائرون في إنقاذ **محمود** الذي كان مختبئا في إحدى زوايا القصر، ونادوا به في الحال سلطانا وخليفة لدولة آل عثمان باسم **"محمود الثاني"**[6]، وتم سجن السلطان المخلوع في السجن، حتى

---

[1] يلماز أوزتونا، ج1، المرجع السابق، ص ص664، 665. وأنظر أيضا: جنكيز كيرلي، **"المراقبة وتشكيل الحيز العام في الإمبراطورية العثمانية"**، **مجلة عمران**، ع2، 6، د م، 2013م، ص43.

[2] يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، تر: عدنان محمود سلمان، مر وتن: محمود الأنصاري، مج 03، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2010م، ص23.

[3] **عبد المجيد**: ولد عام 1823م، أمه السلطانة بزم عالم، اعتلى العرش بعد وفاة أبيه محمود الثاني سنة 1839م، أعد برنامج إصلاحي عرف باسم التنظيمات بحديقة كولهانة باسطنبول في 03نوفمبر 1839م، وتوفي هذا الأخير سنة 1861، إثر مرض السل ودفن في مقبرته بساحة المسجد ياووز سليم بمنطقة الفاتح في اسطنبول. أنظر: صالح كولن، المرجع السابق، ص ص288، 289.

[4] **عبد العزيز**، ولد عام 1830م، باسطنبول، اعتلى العرش وهو في سن الواحد والثلاثين من عمره بعد وفاة أخيه السلطان عبد المجيد، توفي إثر اغتيال سنة 1876م، ودفن بمقبرة محمود الثاني في ديوانيولو باسطنبول.أنظر: صالح كولن، المرجع السابق، ص296.

[5] صالح كولن، المرجع السابق، ص ص 274، 288، 296. وأيضا: صالح سعداوي، **مصطلحات التاريخ العثماني معجم موسوعي مصور**، مج2، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1437هـ، ص927.

[6] محمد ضياء الدين الريس، **تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية**، ج1، د ط، مطلب ملتزمة مكتبة نهضة مصر بالقجالة، القاهرة، 1950م، ص ص176، 177.

يرى السلطان **محمود** ما يقضي في أمره، [1] وفي هذه الظروف تمت تولية السلطان **محمود الثاني** عرش السلطنة، وهو في سن الرابعة والعشرين من عمره[2].

وقد تفاءل الناس بالسلطان الجديد خيرا في إعادة أحياء أمجاد الدولة العثمانية وشرف آل عثمان، [3] وأول ما قام به السلطان هو تنصيب **مصطفى باشا البيرقدار** وزيرا للصدارة، وسلمه مهام تنظيم الجنود[4]، والإقتصاص من قاتلي السلطان سليم، وكثيرا من أصحاب تلك الحركات والفتن، وقتل السلطان **محمود** عشرة سرية من سراري السلطان **مصطفى** اللواتي كن قد اتفقن على قتله وهو نائم، وأمر بقتل كبار عساكر اليمق، ومن ثم سار السلطان **محمود** إلى جامع أيوب[5] بموكب عظيم ليتقلد السيف المملوكي كجاري العادة[6].

إلا أن السلطان محمود أرغم في البداية على تلبية مطالب الإنكشارية، فأجل خططه الإصلاحية إلى أن تحين الفرصة لتطبيقها[7].

1.5.إنجازاته:

كانت مدة حكم السلطان **محمود الثاني** سلسلة من الكفاح للقيام بإنجازات جليلة تعود بالخير لدولته، فقد بنى العديد من المستشفيات والكليات الإسلامية، والمساجد ومن أشهرها جامع الفاتح باسطنبول، [8]وأجرى تجديدات واسعة على مساجد منى والمزدلفة وعرفات، وكافة مساجد مدينة اسطنبول، كما أعاد تجديد بيوت الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه والخلفاء الأربعة، إضافة إلى ذلك أنشأ العديد من المدارس منها المدرسة

---

[1] شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح:حسن السماحي سويدان، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 2011م، ص266.وأنظر أيضا:محمد ضياء الدين، المرجع السابق، ص177.

[2] إبراهيم حسنين، **سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1، دار التعليم الحامعي، القاهرة، 2014م، ص404.

[3] إبراهيم أفندي، المصدر السابق، ص257.

[4] عزتلو يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من نشأتهم حتى النهاية**، تق: محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م، ص116. وأنظر أيضا:محمد حرب، **الدولة العثمانية(699هـ-1343هـ)**، دط، موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، القاهرة، دت، ص58.

[5] **جامع أيوب**:نسبة إلى أيوب الأنصاري رضي الله عنه أقام هذا الجامع السلطان محمد الفاتح، وهو أعظم ما تعتز به الدولة العثمانية وكان يتوج فيه السلاطين جميعا من بعده...أنظر: محمد علي قطب، **أبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد رضي الله عنه من المدينة إلى أسوار القسطنطينية**، ط1، دار العلم، بيروت، 1993م، ص157.

[6] إبراهيم أفندي، المصدر السابق ص ص257، 258.

[7] ياغي، المرجع السابق، ص127.

[8] ماري ملز باتريك، المرجع السابق، ص14.

الشرعية الإسلامية بمكة المكرمة وشيّد العمارات الحديثة وجسر "أونقاباني"، وفي المدينة أنشأ مكتبة وأسيلة مياه عامة، إضافة إلى الكلية المحمودة[1].

كما أولى عناية خاصة بالمسجد النبوي، حيث أرسل له الخبراء وعمال بناء من مصر ومواد البناء والمعدات من الأناضول، وقام برسم وتزيين العبارات المحفورة بفن الخط العربي على قبة الرسول صلى الله عليه وسلم بالمسجد النبوي، إلى جانب ذلك أنشأ نافورة للعباءة المقدسة خارج جدار الحجرة الخاصة في جناح الآثار المقدسة، وفي هذا المكان كان يتم تغسيل جثامين السلاطين المتوفين[2].

ومن أعماله الخيرية أوقف السلطان عدة أوقاف بمدينة إستانبول وخصص مداخيلها على مصالح ومرتبات بالمدينة المنورة للإنفاق على قراء القرآن الكريم وتدريس علم الحديث بالمسجد النبوي الشريف ومرتبات لأشراف بنى علوى المقيمين بالمدينة المنورة[3].

6.1.وفاته:

دامت مدة حكم السلطان **محمود الثاني** واحد وثلاثون سنة وعشرة شهور، ومات عن عمر يناهز الأربع وخمسون سنة، إثر تعرضه لمرض السل(الدرن)، سنة 1255هـ/02جويلية 1839م، وتولى بعده ابنه عبد المجيد الخلافة، دفن في مقبرة محمود الثاني في "ديوانيولو" باسطنبول[4].

المطلب02:عوامل الإصلاح:

01-العوامل الداخلية:

1.1.الجانب السياسي الإداري: كانت الدولة العثمانية في هذه الفترة تعيش اضطراب سياسي على المستوى الداخلي والخارجي، فأصبحت غير قادرة على فرض سيطرتها على جميع ولايتها العربية، [5] مما أدى إلى ظهور العصبيات في الولايات مثل: مصر، حجاز، شمالي إفريقيا والعراق، فالوالي المملوكي **سليمان باشا الصغير** الذي

---

[1]صالح كولن، المرجع السابق، ص287. أنظر أيضا: علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، 1992م، ص179.

[2]صالح كولن، المرجع السابق، ص ص284، 287.

[3] هيام هاشم أحمد بدر البدرشييتي، "أثر الأوقاف والرواتب على شؤون الحياة الثقافية في المدينة المنورة في عهد السلطان محمود(1223هـ-1255هـ/1813م-1839م)"، **مجلة كلية اللغة العربية**، ع35، الزقازيق، 2015 م، ص1512.

[4]عدنان العطار، **الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط**، ط1، دار وحي القلم، دمشق-بيروت، 2006م، ص144. وأيضا: صالح كولن، المرجع السابق، ص274..

[5] ياغي، المرجع السابق، ص95.

عمل جاهدا على الاستقلال التام عن الدولة العثمانية، وكان السلطان **محمود الثاني** حريصا على إعادة سيطرته على الولايات ومنها بغداد[1].

أما إداريا فقد انغمس كبار الموظفين في الفساد، انتشرت الرشوة والاختلاس وبيع الوظائف في الولايات، [2]وكذا سقوط المقاطعات والمناطق الإدارية الواحدة تلو الأخرى بأيدي زعماء محليين أمثال **علي باشا** الذي سيطر على ألبانيا وبازوند وأوغلى الذي سيطر على بلغاريا الشمالية وجورج بروفيتش أخضع له صربيا[3].

2.1.الجانب العسكري: في الجانب العسكري فسدت المؤسسة العسكرية، حيث أصبح الجيش الإنكشاري غير منضبط همهم الوحيد رفع المرتبات أو المطالبة بعزل قائد أو وزير، فكثرت بذلك تمردهم[4] في العاصمة والولايات، بالإضافة إلى فشلهم في القضاء على الثورات الداخلية، [5]ونذكر منها:

***الخطر الوهابي في الحجاز**: إتسع نفوذ الحركة الوهابية[6] كثيرا بعد سيطرتهم على طرق الحج، هذا ما أزعج السلطان محمودفاتبع سياسة ضرب الأعداء بعضهم ببعض مستعينا بوالي مصر خوفا من إستفحال أمره ورد خطر الحركة الوهابية، فتوجه محمد علي على رأس جيشه إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين سنة 1227هـ/26أوت

---

[1] محمد سهيل الطقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة العثمانية إلى الإنقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013م، ص 327. وأنظر أيضا: محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015م، ص56.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص95.

[3] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق**...، المرجع السابق، ص327.

[4] تعددت ثورات الإنكشارية في الداخل سنة 1808-1809و1811م، وعندما تمردوا مرة أخرى عام 1814 حاول السلطان إصلاحهم لكنه فشل في إعادة تنظيم الإنكشارية ليس هو الحل الوحيد، فبدأت تنمو فكرة القضاء على الإنكشارية فتخلص من جماعة صغيرة منهم مابين سنتي (1814-1816م) ثم انتهز فرصة اندلاع ثورة المورة وفشل الإنكشارية في إخمادها لكي يوجد الضربة القاضية .انظر عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق**...، المرجع السابق، ص266، وأنظر أيضا: سيد رجب حراز، **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (1840م-1909م)**، ط ع 16، 17 معهد البحوث والدراسات العربية، د م، د ت، ص18.

[5] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي(1514م-1914م)**، د ط، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، د ت، ص214.أيضا: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص266.

[6] **الحركة الوهابية**:نسبة إلى مؤسس الدعوة الوهابية، "محمد عبد الوهاب"وكان والده من العلماء الحنابلة المرموقين، ظهرت دعوته سنة 1740م، وقد ازداد نشاط الدعوة في سبيل الإصلاح بعد وفاة والده وبعد جهود شكل محمد بن عبد الوهاب تحالفا دينيا سياسيا مع محمد بن سعود لتأسيس الدولة السعودية الأولى في الدرعية (1744-1818م). أنظر محمد خليل هراس، **الحركة الوهابية**، دط، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، ص11. وأنظر أيضا: محمد داود كورى، **دعوة جماعة قاضي زادة الإصلاحية في الدولة العثمانية قبل ظهور دعوة الإمام محمد عبد الوهاب وقيام الدولة السعودية**، تح وتق: عبد الحق التركماني، دط، دار اللؤلؤة، بيروت، د ت، ص ص 65، 126، 127.

1812م، [1]وتم القضاء عليهم بشكل نهائي مابينعامي1234هـ و1236هـ/ 1818و1820م[2].

***الثورة اليونانية:**قامت الثورة اليونانية بهدف الانفصال عن الدولة العثمانية سنة1237هـ/ 1821م، [3] وقد فشلت الإنكشارية في القضاء عليها، مما دفع السلطان **محمود** بالإستعانة مرة أخرى **بمحمد علي** الذي استطاع قمع هذه الثورة مثلما أخضع الحجاز للعثمانيين، [4]ونتيجة تفوق القوات التي استخدمها واليمصرفي مواجهة الثورة اليونانية جعلت السلطان يزداد تصميما على إقامة جيش جديد ومسلح على النسق الغربي[5]، لكن اليونان لم تبقى صامدة في ظل هذه الأوضاع بل استعانت بالدول الأوروبية انكلترا، روسيا وفرنسا، ولبت هذه الدول النداء وقامت بإرسال الأساطيل لدعم اليونان للحصول على الاستقلال، وبدون إعلان الحرب قامت الدول الأوروبية بحرق وتدمير السفن العثمانية والمصرية، وبذلك انسحبت الجيوش المصرية بعد توقيع إتفاقية في 1244هـ/3أوت 1828م، ثم أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، وانتهت بتوقيع معاهدة أردنة في 1245هـ /14سبتمبر1829م، اعترفت فيها الدولة العثمانية بالإستقلال التام لليونان[6].

***تمرد محمد علي على بلاد الشام:**

كان **محمد علي** ينتظر أن تكون بلاد الشام مكافأة له من السلطان مقابل جهوده ضد الحركة الوهابية وثورة المورة، لكن لم يمنح له سوى جزيرة كريت، [7] مما أثار غضب محمد علي فأعد حملة للتوسع على بلاد الشام بقيادة ابنه **إبراهيم باشا** في1247هـ/11أكتوبر 1831م، [8] فدخل دمشق التي كانت ثائرة على واليها ثم اتجه

---

[1] عبير أحمد المحاسنة، **موقف العلماء في لواء دمشق من السلطة العثمانية (1770م–1830م)**، رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة مواتة، د م، 2009م، ص44. وأنظر أيضا محمد ضياء الدين، المرجع السابق، ص182.

[2]محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين** ...، المرجع السابق، ص348. وأنظر أيضا: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر:بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993م، ص32.

[3] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010م، ص305.

[4] زين العابدين محمد محفوظ، **الإدارة العثمانية في مرحلة التنظيمات**، رسالة لنيل الماجستير في التاريخ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، دمشق، 2016م، ص60.

[5] جون باتريك كينروس، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، تر:ناهد إبراهيم دسوقي، دط، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، دت، صص 515، 516.

[6] إسماعيل سرهنك، **من حقائق الأخبار عن دول البحار**، ج2، ط1، المطبعة الميرية ببولاق، مصر، 1314هـ، ص ص240-241.

[7] ليلى دامس، المرجع السابق، ص ص74، 75.

[8] عدنان العطار، المرجع السابق، ص143. وأنظر أيضا: محمد صبري السوربوني، **الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1810م–1839م)**، تر: ناجي رمضان عطية، مرا: أحمد زكي الشلق، ج1، د ط، د د، د م، 2013م، ص291.

نحو حمص وانتصر على الجيش العثماني وعاد إلى عكا التي دخلها هي الأخرى عنوة، وللحد من توسع **محمد علي**، أرسل السلطان جيش بقيادة **حسين باشا** إلى حلب، لكنه هزم عام 1248هـ/1832م، فأرسل جيش آخر بقيادة **رشيد باشا** لكن هذا الأخير تم أسره وتطورت الأوضاع إلى أن تدخلت روسيا وفرنسا وإنكلترا لإحداث مفاوضات بين **محمد علي** والسلطان، فأرسل السلطان مرة أخرى حملة بقيادة **رشيد باشا** والي سيواس وتم انهزام الجيوش العثمانية في معركة نصبيين في 1255هـ/ 24جويلية 1839م، لكن هذا الخبر لن يصل للسلطان لأن المنية قد وافته.[1]

3.1.الجانب الإقتصادي:

لقد تدهور الوضع الاقتصادي وتراجعت الزراعة نتيجة فساد نظام الإلتزام (التيمار) السائد في الدولة، وانخفاض الإنتاج جراء الأعباء الثقيلة والضرائب المتزايدة التي أثقلت كاهل الفلاحين، أما الصناعة فكانت تعتمد على أساليب بدائية، في حين تطورت الصناعة الأوروبية التي أصبحت تنافس الصناعة المحلية[2]، ونتيجة هذه الإضطربات الاقتصادية انخفضت قيمة القطع الذهبية والفضية كثيرا مقارنة بالجنيه الأسترليني، حتى أن القرش العثماني فقد78% من قيمته في الفترة (1230هـ-1255هـ/1814م-1839م) مما أثر على الخزينة[3].

4.1.الجانب التعليمي:

بالنسبة للتعليم فلم يتطور سواء التعليم في المدارس أو التعليم المقدم في القصر بسبب رفض العلماء للعلوم الغربية بحكم أنها معارضة للشريعة الإسلامية، وفي تعيين صفوف الطبقة العلمية في المناصب الإدارية لعبت المحسوبية دورا حاسما[4].

5.1.الجانب الاجتماعي:

تأثر المستوى المعيشي بسبب تدني الوضع الاقتصادي، [5]ومما زاد من صعوبة الوضع هو ظهور الكوارث الطبيعية مثل الجراد والجفاف، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة مثل الطاعون الذي أصاب مدينة حماة سنة

[1] عدنان العطار، المرجع السابق، ص ص143، 144.

[2] سلامات صالح الصياد، "قراءة في عوامل ضعف الدولة العثمانية"، **مجلة جامعة كريت للعلوم الإنسانية**، مج12، ع2، جامعة كريت، 2005م، ص191.

[3] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية– قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994م، ص70.

[4] روبير مانتران، المرجع السابق، ص25.

[5]قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص70.

1230هـ/1814م والعديد من الولايات العربية، مثل عكا، طرابلس، الميناء، جبل لبنان، صيدا ودمشق...، وكانت لها آثار مدمرة على المناطق الزراعية مما أدى إلى هجرات سكانية كثيفة من مناطق إلى أخرى، في حين تفاقم وضع المسيحيين الشرقيين من الأرثوذكس نتيجة المعاملة الخاصة التي يتمتع بها الكاثوليك في الدولة العثمانية[1].

02-العوامل الخارجية:

1.1.الإحتلال الفرنسي للجزائر:

تحالفت الدول الأوروبية ضد التصدي للقرصنة البحرية الجزائرية ففي عام 1232هـ/ 1816م، قام الأسطول الإنجليزي بتوجيه ضربة للأسطول الجزائري، واستغلت فرنسا ما آلت إليه الجزائر من ضعف، وإنشغال الدولة العثمانية في الحروب الروسية (1243هـ-1244هـ/1828م-1829م) لتحقيق أهدافها العسكرية والإقتصادية من خلال سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، وكانت الذريعة التي إستندت عليها فرنسا في إحتلال الجزائر هي الإهانة التي وجهها الداي حسين إلى قنصل فرنسا بأنه أشار عليه بالمروحة التي كانت في يده، وهو يطالبه بأن تعيد الحكومة الفرنسية الديون التي عليها، [2]بالإضافة إلى مضايقة الداي للسفن الفرنسية وعرقلة أعمال الشركات التجارية في بلاده، فبدأت العلاقات تسوء بين الطرفين منذ عام 1240هـ/1825م، واشتد النزاع عام 1242هـ/1827م.[3]

ولمعالجة المسألة الجزائرية إنصرف بولينياك poliniak يطالب السلطان الضغط على الداي ليقبل مطالب فرنسا، ولكن ظروف الدولة العثمانية لم تكن تسمح لها بالضغط أو التدخل في هذه القضية، وحينئذ توجه نحو مصر لتنفيذ مشروعه إنشاء إمبراطورية تمتد من مصر إلى المحيط الأطلسي تحت حكم محمد علي، ثم عدل بولينياك من المشروع الذي إقترحه على محمد علي بعد أن تبين معارضة الدول ولاسيما إنكلترا وإقترح تقسيم العمل المتمثل في إستلاء مصر على طرابلس وتونس وتحتفظ فرنسا بالجزائر لكن محمد علي رفض هذا الإقتراح، وتمسك بموقفه على أن تكون الحملة إسلامية محظة، واشتدت المعارضة في فرنسا ضد الإعتماد على محمد علي

[1] مسعود ظاهر، **الدولة والمجتمع في المشرق العربي**، دط، دار الأدب، دم، 1991، ص ص137، 138. وأيضا: قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص98.

[2]إنينل ألكسندر، فنادولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعنيات القرن 19م**، تر:أنور محمد إبراهيم، دط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص39.

[3]محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين** ...، المرجع السابق، ص 360.

ووقف الجيش والبحرية ضد هذا المشروع، إلى أن اقتنع بولينياك بالتدخل الفرنسي المنفرد، [1]وقام بإعلان الحرب على الجزائر وفق المعاهدة المعقودة بين الداي وفرنسا على البند الحادي عشر صرح فيه بمحاصرة مدينة الجزائر[2]، وقد إستغرق حصار الجزائر ثلاث سنوات ابتداء من(1242هـ-1245هـ/16 جوان1827م-1830م)[3]، ثم تحرك الأسطول الفرنسي من ميناء طولون باتجاه جزر البليار في 1245هـ/ 25ماي 1830م، شاهد المراقبون فرقا تطل في الأفق في 26 ماي واحدة منها الأميرال الإنكليزي دوبيري، والثانية تحمل علم الأميرالية العثمانية، وجاء على متنها طاهر باشا لحل النزاع بين الجزائر وفرنسا، مرفقا بفرمان سلطاني موجه إلى والي الجزائر وجاء فيه:**إلى طاهر باشا كريم الأكرم:"نظم هذا الأمر ...وبلغة الوصايا الحسنة من طرف السلطان ...ونأمل بإيقاف الخلافة . وعدم تحريك خلاف ذلك"**[4]، لكن هذا الفرمان لم يصل إلى الجزائر لأنه تم القبض على طاهر باشا وأخذوه إلى ميناء طولون، لتنفيذ مقصدهم، وفي 12جوان 1830م نزلت عساكر فرنسا بالقرب من مدينة الجزائر ونشب قتال بين الفريقين وفاز الفرنسيون، وفي 5جويلية دخلت الجيوش وتمكن الفرنسيين من احتلال الجزائر بعد توقيع معاهدة استسلام الداي حسين، [5]وبعد وصول أخبار احتلال الجزائر إلى السلطان محمود سعى جاهدا لمحاولة استرجاع الجزائر، فقام بإرسال سفير إلى باريس وآخر لمدينة لندن وعدة محاولات أخرى على استرجاعها، إلا أن خبرتهما الدبلوماسية كانت ضعيفة حالت دون تحقيق هذا الهدف لأن المسألة الجزائرية دخلت نفاق التسويات الاستعمارية بين القوى الأوروبية الكبرى[6].

2.1.الحرب الروسية العثمانية:

كان هناك عداء قديم بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية، ويرجع هذا العداء إلى عدة عوامل جغرافية، دينية وقومية، ويرتكز العامل الأول في أن روسيا كانت المدافعة على العرق السلافي والمذهب

---

[1]محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، دد، دمشق، 1969م، ص ص165، 175.

[2]أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية اتجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر** تر:عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية للفنون والرسم، دم، 1970م، ص 39.

[3]جمال بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل، أريد، 1992، ص106.

[4]عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيين في إفريقيا الشمالية**، ط1، تر:محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1409هـ، ص 641.

[5]محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ص447، 448.

[6]عبد القادر فلوح، **العلاقات الجزائرية العثمانية في الفترة (1818-1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02 بوزريعة، 2009م-2010م، ص ص95، 96.

الأرثوذكسي، [1]وبقي هذا العداء جاريا حتى عهد محمود الثاني بعد أن جرت حرب بينهما في عهد السلطان سليم الثالث عام 1221هـ/1806م، وعندما اشترطت معاهدة "قلعة السلطان "والتي تعرف بإسم معاهدة الدردنيل والبوسفور[2]بدأت الحكومة العثمانية تعمل على التفاهم مع الإنجليز ضد الحلف الروسي والفرنسي، وبالفعل تمكنت من توقيع معاهدة مع إنكلترا عام 1224هـ/ 1809م[3]، وحاول السلطان أيضا عقد إتفاق مع روسيا لكنه فشل في ذلك فنشبت حرب بينهما استمرت حتى سنة1227هـ/ 1812م، تلقى فيها الجيش العثماني هزيمة شنعاء بسبب إفتقاده التشكيل المنظم، إستولت فيها روسيا على بعض المناطق لكن إستطاع الصدر الأعظم أحمد باشا من إخراجهم من تلك المناطق، وفي هذه الأثناء ساءت العلاقات بين روسيا وفرنسا وكادت أن تقع الحرب بينهما، وحتى تستطيع روسيا إبعاد خطر نابليون الذي إستولى على العديد من أراضيها، طلبت الصلح مع الدولة العثمانية وإيقاف تلك الحرب المستمرة بينهما، فقبلت الحكومة العثمانية وبذلك تم عقد معاهدة بوخارست 1812مبين الطرفين، [4]والتي نصت على إبقاء الأفلاق والبغدان وبلاد الصرب للدولة العثمانية، وتخلي روسيا عن بيسارابيا ومولدافيا ووالاشيا ويبقى نهر البروت الحد الفاصل بين الدولتين [5].

لكن أثيرت المسألة الشرقية مجددا إبان حرب إستقلال اليونان(1236هـ1245هـ/1821م-1829م) فعززت روسيا من موقفها إتجاه الدولة العثمانية وإستطاع القيصر نيقولا الأول من توقيع معاهدة "أكرمان"مع السلطان الثاني عام 1240هـ/1825م، التي تضمنت لروسيا الحرية التامة في مياه الدولة العثمانية للسفن التجارية فقط، وفي1242هـ/ 1827م، قام الأسطول الروسي بإشتراك مع الأسطولين الفرنسي الإنجليزي بتحطيم الأسطول العثماني المصري في البحر الأبيض المتوسط6، كما احتل الروس عدة قلاع وحصون في جهات أسيا، ثم إجتازوا نهر الطونة وجبال البلقان عام 1244هـ/ 1828م ووصلوا إلى أدرنة والروملي واستولوا عليها وعلى عدة مناطق بالأناضول، مثل كارس عام 1245هـ/ 1829م، ثم تدخلت الدول الأوروبية بينهما لوقف القتال وتم عقد معاهدة أدرنة في1245هـ/ 1829م[7]، قضت بأن يبقى نهر البروت الحد الفاصل بين الدولتينوتظل المياه

---

[1]أحمد نوري النقيمي، **العلاقات التركية الروسية –دراسة في الصراع والتعاون**، ط1، دار زهران، عمان، 2011م، ص07.

[2]صالح كولن، المرجع السابق، ص278.

[3]سيد محمد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 1996م، ص247.

[4]محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص93. وأيضا: سيد محمد السيد، المرجع السابق، ص247.

[5]محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص94. وأيضا: صالح كولن، المرجع السابق، ص 278.

[6]لويس الحاج، **مشكلة المضايق والعلاقات الروسية التركية (سلسلة الثقافة السياسية)**، ط1، دارالكشوف، بيروت-لبنان، 1947م، ص17.

[7]علي حسون، المرجع السابق، ص170. وأنظر أيضا: ليلى دامس، المرجع السابق، ص97.

العثمانية مفتوحة للسفن التجارية بشكل دائم، [1]كما حصلت روسيا على العديد من الأراضي مثل صربيا ومناطق من الأناضول مثل بوني وأناب وأهسك[2].

كانت كل هذه العوامل دافعا قويا للسلطان محمود لإجراء إصلاحات لإحياء مؤسسات الدولة وتطوير القوات العسكرية حفاظا على الأراضي العثمانية، واسترجاع ما تم فقدانه.

المطلب الثالث: مجالات الإصلاح.

01-المجال السياسي والإداري:

عرفت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني العديد من الإصلاحات السياسية والإدارية أولها تشكيل حكومة بإحداث الوزارات والهيئات الخاصة بإعداد المشاريع[3]، وإدخال التعليم في الإدارة بإنشاء مكتب الترجمة في سنة 1249هـ/ 1833م، والمسؤول أيضا على تدريب الإداريين، وفي عام 1250هـ/ 1834مقام السلطان بإعادة تأسيس السفارات العثمانية في العواصم الأوروبية الأساسية[4]، وبمساعدة جيشه أخضع الأيالات للسلطة المركزية للدولة، منها على سبيل المثال منطقة كردستان، هذا فضلا عن إنهاء نفوذ وحكم عدد من الأسر والحكومات في مناطق مختلفة من البلاد العربية[5]، وتشكيل أجهزة إدارية لتنظيم الولايات، وتحويل إسم الأيالة إلى ولاية مع إبقاء إداراتها للولاة، وجرى إقرار الرؤساء الملكيين في الأولوية والأقضية أيضا[6]، ومن الإجراءات الهامة التي اتخذها السلطان محمود هي إنشاء مديرية خاصة (تحولت فيما بعد إلى وزارات)، لتنظيم الأوقاف، [7]وأحدث عدد كبير من المجالس تحولت شيئا فشيئا إلى مجالس تشريعية تقوم بمناقشة أمور الدولة، والمجلس الشوري العسكري "دار

[1] علي حسون، المرجع السابق ص170. وأيضا: لويس الحاج، المرجع السابق، ص18.

[2]ليلى دامس، المرجع السابق، ص ص97، 98.

[3] خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2016م، ص92.

[4] إريك زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، تر:عبد اللطيف الحارس، مر: سعيد ضاروب، ط1، دار الفكر الإسلامي، د م، 2013م، ص75.

[5] سهام شاهين عبد الرزاق، "الإصلاح والتحديث في العهد العثماني الأخير"، **مجلة الأستاذ**، جامعة ديالي، كلية التربية المقداد، مج 02، ع226، د م، 2018م، ص121.

[6] إكمال الدين إحسان أوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، ج1، دط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م، ص316.

[7] عبد الكريم رفيق، **المشرق العربي في العهد العثماني**، ط4، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1991م-1992م، ص277.

شوراي عسكري"، ودار شوري باب العالي الذي يتولى النظر في الأمور الإدارية، ومجلس آلاى للأحكام العدلية[1]، وفي الديوان الهمايوني تم إلغاء مدارس الأندروين الموسيقية في سنة 1249هـ/1833م مع تشكيل" الأندروين الهمايوني"، مثله في ذلك مثل" المهترخانة " التي أغلقت مع إلغاء أوجاق الإنكشارية[2]، أما في السنوات الأخيرة فقد ألغى الديوان السلطاني وأقام مكانه مجلس وكلاء الدولة وهو مجلس الوزراء برئاسة الصدر الأعظم، الذي تحول إسمه إلى باش وكيل المرجع الأعلى للشؤون الداخلية والخارجية للدولة[3]، وإقتداء بالغرب قام بتعليق تصاويره في الدوائر الرسمية[4].

02-المجال العسكري:

أراد السلطان **محمود الثاني** أن يصلح الجيش أولا لضمان الأمن والإستقرار الداخلي والخارجي للدولة[5]فعمل على إنشاء جيش جديد أطلق عليه إسم معلم اشكينجي(الحرس المدرب) بموافقة العلماء، ولكن بمعارضة الإنكشارية لقوانين التدريب المستحدثة للجيش الجديد، [6] لجأ السلطان للقضاء على الجيش الإنكشاري سنة1242هـ/1826م، [7]بما يسمى في التاريخ" الواقعة الخيرية"، [8]وأقام مكانه جيش جديد عرف بالعساكر "المنصورة المحمدية "، [9]كما أسس أسطول كبير بدلا من الأسطول الذي أحرق في معركة نافرين [10]، وبدأ أول

---

[1] عبد الرحيم بن حادة، **العثمانيون-المؤسسات الإقتصادية والثقافية**، تق: عبد الرحمان المورن، ط1، اتصالات سبو، الدار البيضاء، 2008م، ص64.

[2] إكمال الدين إحسان أوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، ج2، دط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م، ص772.

[3] يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ط4، دار النهار، بيروت، 1991م، ص18. وأنظر أيضا: عبد الرحيم بن حادة، المرجع السابق، ص64.

[4]يلماز أوزتونا، **الموسوعة** ...، مج3، المرجع السابق، ص21. وأنظر أيضا الملحق رقم 03. ص90.

[5]محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دط، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1414هـ، 1994م، ص439.

[6]كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر:أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م، ص541.

[7] محمد شعبان صوان، **السلطان والتاريخ لماذا نقرأ التاريخ العثماني**، ط1، ابن ندىم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، بيروت، 2016م، ص161.

[8]**الواقعة الخيرية**: هي حادثة قضاء السلطان محمود الثاني على الإنكشارية بعد آخر تمرد لهم في منطقة آت ميدان واطلقو عليها الواقعة لما توقعوه من خير بعدها. أنظر أحمد صائب بك، **وقعة السلطان عبد العزيز**، تر:محمد توفيق جانا، دد، مصر، 1319 هـ، ص10.وانظر أيضا جمال الدين صلاح الكيلاني، **التاريخ العثماني تفسير جديد**، تق ومر:عماد عبد السلام رؤوف، د د، د م، د ت، ص 85.

[9] عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية1864م-1914م**، د ط، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص17.

[10]يلماز أوزتونا، **موسوعة**.. .، مج3، المرجع السابق، ص20.

أعماله الإصلاحية بتكوين جيش على أسس تعليمية، فقام بإعادة فتح المدارس التي أسسها سلطان سليم الثالث، وإنشاء مدارس عسكرية في المستوى العالي، الثانوي والإعدادي ومدارس الهندسة البحرية، إضافة إلى مدرسة طبية لتخريج أطباء عسكريين، ومدرسة موسيقية لتأهيل الفرق الموسيقية العسكرية، [1]وفي سنة1250هـ/ 1834م أسس المدرسة العسكرية لتخريج الضباط، وبسبب كثرتها أنشأ جهاز نظامي خاص عرف بإسم "نظام المكاتب العسكرية"[2]، واستعان بالضباط الإنجليز لتدريب القوات البحرية وبالضباط الألمان لتدريب القوات البرية، كما قام بإرسال بعثات عسكرية سنة 1243هـ/1827م لتعليم الفنون العسكرية، [3]وبموجب قانون التجنيد سنة 1251هـ/ 1835م نظمت سنوات الخدمة العسكرية[4] وتغيير وتوحيد زي العسكر يشبه إلى حد ما ثياب البحارة الإيطاليين، ولسد نفقات الجيش الجديد خصصت خزينة مالية عرفت باسم "خزينة المنصور"[5].

03-المجال الإقتصادي:

شهدت الدولة العثمانية في فترة حكم السلطان محمود سلسلة من الإجراءات الإصلاحية في النظام المالي والنقدي للحد من الفساد، [6] ولتعزيز مصادر دخل الدولة ألغى نظام التيمار رسميا عام1247هـ/ 1831م، كما ألغى الفروض التي يدفعها السكان للمارين بالولايات، وشكل لجنة من القاضي والحكام المسلمين وأعيان الذميين لتحصيل الجزية، وعين رواتب ثابتة للموظفين[7]، وبذل جهدا كبيرا في توحيد المقاييس وإعلانها وتثبيتها، وقام

[1] شاهين سهام عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 120. وأيضا: سيد رجب حراز، المرجع السابق، ص 19.

[2] حيسن بن محمود الأسمري، **النظريات العلمية الحديثة مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر التغريدي العربي في التعامل معها، (دراسة تاريخية)**، مج1، ط1، أوقاف، الدوحة، 1433هـ-2012م ص484. وانظر أيضا: يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص37.

[3] أحمد عبد الحليم جلال، **تأثير الفكر العلماني على العقيدة العسكرية للجيوش الإسلامية –تركيا نموذجا**، عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، د ت، ص142. وأنظر أيضا: عبد العزيز عوض، المرجع السابق، ص17.

[4] يوسف عبد الكريم، طه مكي الرديني، **المؤسسة العسكرية العثمانية 1299م –1839م، (دراسة تاريخية)**، ط1، دار مكتبة الحامد، عمان، 1435هـ-2014م، ص 248.

[5] يوسف عبد الكريم، جمال صبحي طالب، "تنظيم أوضاع الجيش الجديد (عساكر المنصور المحمدية)"، **مجلة جامعة كريت للعلوم الإنسانية كلية التربية للعلوم الإنسانية**، جامعة كريت، د م، 2020م، ص ص145، 146.

[6] ظاهر يوسف الوائلي، **خصائص الإقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر–دراسات نجفية**، د د، د م، د ت، ص77.

[7] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص ص306، 307. وأنظر أيضا: لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط9، دار الغرابي، بيروت، 2017م، ص141.

بإصلاح زراعي فألغى نظام الإلتزام وضيق الإحتكار[1]، وأمر بمسح الأراضي واسترجاع أراضي الأوقاف بهدف تحسين الإنتاج الزراعي، وأنشأ دار لضرب العملة[2]، وضربت نقود ذهبية في إستانبول أطلق عليها إسم المحمودية وقيمة ذهبية أخرى عرفت باسم(الغاز، خيرية)[3]، إضافة إلى ذلك حدث على الصناعة تطور هام من خلال إنشاء العديد من المصانع الحكومية داخل إستانبول وحولها، وكان بعضها يستخدم الطاقة البخارية مثل مصنع نسيج في أيوب عام1242هـ/ 1827م، ومصانع للورق كان أهمها مصنع أزمير[4]، ولتنظيم التجارة أنشأ خطوط ملاحية بين عاصمة الدولة وأهم الموانئ، وشكل الوزارة المالية، كما اهتم أيضا بتشكيل لجان الزراعة والصناعة والأشغال العمومية[5].

04-المجال التعليمي:

الميدان التعليمي من الميادين الأخرى التي أولى بها السلطان عناية خاصة بالتعليم، حيث عمل على إلزامية التعليم وتطور المؤسسات التعليمية بإصدار فرمان عام 1240هـ/1824م، [6]كما تم تأسيس مدارس رشدية لتنشئة معلمي المدارس الابتدائية والمدارس الفنية لتنشئة الموظفين، [7] إضافة إلى ذلك أسس مدارس أخرى كمدرسة المعرفة التي افتتحت في الباب العالي[8]، وجرى افتتاح مكاتب جديدة عرفت بالمكاتب السلطانية، و عمل على إنشاء مؤسسة التفتيش لإجراء المراقبة والتفتيش على جميع المدارس، إضافة إلى ذلك تم إنشاء مجلس أمور النافعة

---

[1] نجاة شاهين، "حركة الإصلاح العثماني في عهد السلطان محمود الثاني"، **مجلة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر**، ع101، القاهرة، 1965م، ص131.

[2] ظاهر يوسف الوائلي، المرجع السابق، ص77.

[3] سميع علي حسن، **النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات من (1299م-1839م) دور بناء أم عامل ضعف وتدهور**، رسالة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، دمشق، 2016م، ص41.

[4] فيليب مانسيل، **القسطنطينية المدينة التي اشتهاها العالم(1453م-1924م)**، تر:مصطفى محمد قاسم، ج2، د ط، عالم المعرفة الوطني للثقافة للفنون والأدب، الكويت، 2015م، ص55. وأنظر أيضا: رنا عبد العزيز، المرجع السابق، ص350.

[5] نجاة شاهين، المرجع السابق، ص131. وأنظر أيضا: غانية بعيو، المرجع السابق، ص52.

[6] عفاف البشير، **الإصلاحات العثمانية وأثرها في تعليم الفتيات في العصر العثماني الثاني (1835م-1911م)**، دراسة تاريخية وثائقية، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزاوية، طرابلس، ص 453.

[7] سيد محمد سيد، المرجع السابق، ص257.

[8] وعلي حمداش، **إصلاحات الدولة العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية(1789م-1876م)**، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الدولة العثمانية والمشرق العربي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 2أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2014م-2015م، ص41.

(الأشغال)، يشرف على تنفيذ الخطط الإستشارية بسنة 1254هـ/ 1838م لتطوير نظام التعليم، [1]وفي سنة 1255هـ/ 1839م أعد المجلس لائحة أقر فيها بضرورة إجراء إصلاح التعليم وتطويره وإقامة مؤسسات تعليمية جديدة[2].

كما شملت إصلاحاته ميادين أخرى كالطب والصحافة، بالنسبة للطب فكان لأول مرة ظهور مؤسسة تهتم بالشؤون الطبية في الدولة، وفي1244هـ/ 14مارس 1828م تم إنشاء مدرسة عرفت باسم "مدرسة الطب العامرة ومدرسة الجراحة المعمورة" في منطقة "تولومباجي"[3].

ومن الناحية الصحية أوجد نظام المعازل الصحية للوقاية من إنتشار الأمراض والأوبئة وعني بالإكثار من المستشفيات والصيدليات، وأسس مكتبة الطب في الأستانة[4]، وعلى صعيد الصحافة العثمانية، فهي من أظهر أعمال السلطان **محمود الثاني** حيث أصدر صحيفة تقويم وقائع سنة 1247هـ/1831م باللغتين التركية والفرنسية وتمثل أول صحيفة رسمية أسست في استانبول، وأتبعها بجريدة أخرى باللغة الفرنسية بعنوان المرشد العثمانيle Moniteur Ottoman[5].

05-المجال الاجتماعي والثقافي:

5.1.المجال الاجتماعي:

استمر السلطان **محمود الثاني** في جهوده للإصلاح وأعطى عناية كاملة في إصلاحه للمجال الإجتماعي، فقد نادى بالمساواة بين العثمانيين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم[6]، وأصدر أوامر بين جميع مواطنيه فقال "... **وأن يحظى الجميع بنفس الحقوق السياسية وبحمايتي الأبوية**"[7]، ومن هنا نعمت

---

[1]وليد صبحي العريض، "إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن 19م –قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى **عبد** الحميد الثاني (1824م-1876م)"، **مجلة التربية**، ج2، ع 146، دار المنظومة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 2011م، ص ص425، 426.

[2] خالد عبد القادر الجندي، **أبحاث في تاريخ الدولة العثمانية إفتراء وحقائق**، ج1، دار إكساد، تركيا، 2020م، ص 232.

[3] سيد محمد سيد، المرجع السابق، ص257. وأنظر أيضا: سليم أحمد عبد العال، المرجع السابق، ص 58.

[4] محمد البحراوي، **حركةالإصلاح العثماني في عهد السلطان محمود الثاني**، "مجلة الإجتهاد "، مر: محمد غشام، ع45، 46، دار الإجتهاد، بيروت، 2000م، ص417.

[5]فاطمة الزهراء رحماني، حركة **التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19م– دراسة مقارنة**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019م-2020م، ص254.

[6] يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص18.

[7] كمال السعيد حبيب، **الأقليات السياسية في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النيوية حتى نهاية الدولة العثمانية (1هـ-1325هـ/622م-1908م)**، ط1، كتبة مدبولي، القاهرة، 2002م، ص 426.

المسيحية وغيرها من الدول في تلك الفترة بحرية واسعة النطاق، [1]كما أصدر **السلطان محمود** في سنة1245هـ/1829م، فرمانا جديدا حول تجديد الهندام أطلق عليه قانون القيافة(اللباس)، أدخل فيه الزي الأوروبي إلى المدنيين إضافة إلى تنظيمه اللباس الرسمي للأصناف العسكرية وشيوخ الإسلام، كما أدخل الطربوش سنة 1243هـ/ 1827م وأصبح إرتدائه إجباريا منذ 1245هـ/ 1829م[2]، ثم جعله لباسا رسميا لجميع طوائف الرجال ويشير هذا الإجراء إلى رغبة السلطان في عدم التفرقة بين رعاياه بسبب دياناتهم، في حين سمح لشيوخ الإسلام فقط بارتداء الملابس التقليدية، إلى جانب ذلك وجه أمر بإقلاع عن إطالة الشارب[3].

5.2.المجال الثقافي:

قام السلطان **محمود الثاني** بتجديدات واسعة في الجانب الثقافي، وأول ما قام به هو هجر القصر "طوب قابي"ليسكن قصر دولما باختشي عام 1230هـ/1814م، الذي جرى تنظيمه على النموذج الغربي دون ترك التقاليد العثمانية، وأخذت تنتشر العادات الأوروبية بسرعة، بحيث أدخل الموسيقى إلى البلاط، واهتم كثيرا بالفن والشعر وأنشأ موسيقى طاقمي[4]، فتعددت الآلات الموسيقية، وأصبحت جزء من مؤسسات الدولة الرسمية، وكان أول سلطان يشهد الإحتفالات العامة والأوبرات وحفلات رقص الباليه، وأنشأ فرقة موسيقية خاصة له ولضيوفه[5].

وفي عام 1247هـ/ 1831م ظهر رمز آخر للتقدم وهو المسرح الذي إفتتحه الكاثوليكي السوري **ميخائيل نعوم أفندي** في شارع بيرا الكبير فأتبعه **دونيزيتي باشا** في ذلك، وأقام موسم سنوي للأوبرا في هذا المسرح[6]، وفي تجديد ثاني أنشأ مقصورة في بيرا زودها بالصحف والكتب المستوردة من الدول الأروبية، وذكر **شاني زاده** في هذا الشأن أنها كانت هناك حركة إحياء كبيرة للكتب سنة 1245هـ/ 1829م، ما أدى إلى تنشيط

[1] علي بن بخيت الزهراني، **الإنحرافات العقيدة والعلمية في القرن 13هـ و14 هـ وآثارها في حياة الأمة**، تق، الشيخ محمد قطي، د ط، دار الرسالة، مكة، دت، ص 148.

[2] يلماز أوزتونا، **تاريخ** ...، ج2، المرجع السابق، ص21. وأنظر أيضا: زين العابدين، المرجعالسابق، ص 307.

[3] السيد محمد الدقن، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، د ط، دار الكتب، جامعة الأزهر، القاهرة، دت، ص 98. وأنظر أيضا: ليلى دامس، المرجع السابق، ص ص163، 165.

[4] روبير مانتران، المرجع السابق، ص59. وأنظر أيضا: محمد البحراوي، المرجع السابق، ص 415.

[5] يلمازأوزتونا، **موسوعة** ...، مج3، المرجع السابق، ص21. وأنظر أيضا: أحمد عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 196.

[6] فيليب مانسيل، المرجع السابق، ص55.

حركة التأليف والنشر[1]، ولم يقتصر الإصلاح على ذلك فقط بل لمس جانب التصوير أيضا، حيث تم تصوير السلطان **محمود** تأثيرا بالأساليب الفنية الأوروبية، ومن أمثلة الصور الشخصية للسلطان صورة في مخطوط تصاوير آل عثمان لوحة رقم 241[2].

[1] محمد البحراوي، المرجع السابق، ص 415.

[2] ربيع أحمد خليفة، **فن الصور الشخصية في مدرسة التصدير العثمانية**، ط2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2006م، ص 289-290.

المبحث الثاني:

هيئة العلماء وعلاقتها بالسلطان محمود الثاني.

المطلب الأول: مفهوم هيئة العلماء .

المطلب الثاني: أبرز العلماء في عهد السلطان محمود الثاني.

المطلب الثالث: علاقة هيئة العلماء بالسلطان محمود الثاني.

المبحث الثاني: هيئة العلماء وعلاقتها بالسلطان محمود الثاني.

المطلب الأول: مفهوم هيئة العلماء.

01-التعريف بهيئة العلماء:

كلمة علماء من المصطلحات التاريخية المهمة في التاريخ الإسلامي وهي مفرد لكلمة عالم، ويعرف العلماء بأنهم " أهل القلم "، في مقابل " أهل السيف " العساكر[1]، ونقصد بالعلماء الطبقة التي تمثل فئة المسلمين المتفقهين في الدين والمتبحرين في العلم، وقد أخذت هذه الجماعة منذ العصور الإسلامية الأولى مهمة الدفاع على السّنة والدين، والحفاظ على الأمة الإسلامية وتقاليدها التي إكتسبتها منذ القديم وحمايتها، [2]وقد ورث العثمانيون هذه المبادئ من الدول الإسلامية، منها الدولة العباسية وكانت تعرف فئة العلماء في الدولة العثمانية بصنف العلمية أول علماء رسوم أو هيئة العلماء[3].

كان يدرس العلماء من خلال هيئات تعليمية تشرف على رعايتها ونفقاتها الأوقاف، ومن أشهر هذه المدارس التي أقيمت في عهد السلطان محمد الفاتح[4] المسماة " بالصحن الثمانية "، وهي المدارس الثمانية المشهورة الملحقة بجامع السلطان محمد الفاتح، ثم مدرسة آيا صوفيا التي كان يدرس فيها كبار العلماء الذين لم يتولوا القضاء في مدارس جامع الفاتح، أما دار الحديث فكانت مخصصة لكبار القضاة بعد تقاعدهم[5]، ومن أهم المراكز العلمية التي كانت في الأيالات منها التي كانت بدمشق مثل رواق الجامع الأموي، محراب الحنفية، المشهد الشرقي، شباك الكلاسة، الزاوية الغزالية والشامية وغيرها...، ويتبعها مدارس حلب، القدس، الرملة، بعلبك، صيدا وطرابلس[6].

---

[1] محمد عفيفي، **عرب وعثمانيون (رؤي مغايرة)**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005 م، ص75.

[2] ليلي الصباغ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط2، منشورات جامعة دمشق، 1988م، 1989م، ص193.

[3] أحمد صدقي شقيرات، **تاريخ مؤسسة شيخ الإسلام في العهد العثماني (828هـ-1241هـ، 1425م-1922م)**، مج 01، ط1، دار الكندي، أربد، الأردن، 2002م، ص ص188، 189. وأنظر أيضا الملحق رقم02، ص89.

[4] بيتر شوجر، **أوروبا العثمانية (1354هـ-1804م)**، تر: عاصم الدسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م، ص57.

[5] ثريا الفاروقي، **العلم والعلماء والدولة، دراسة في الأصول الإجتماعية للعلماء في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 16م**، مج1، ع4، دار الإجتهاد، 1989م، ص195.

[6] ندى زاهد الصعيدي، **العلماء في بلاد الشام في القرن 10هـ على ضوء كتاب الغزى" الكواكب السائرة"**، بيروت، 1974م، ص64.

02-مكانة العلماء عند السلاطين العثمانيين:

لقد حظي العلم والعلماء بمكانة مرموقة عند السلاطين وعامة الناس في الدولة العثمانية، وهذا ما يؤكده طاشكبرى زاده في مؤلفه " شقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية "، بمدى إهتمام السلاطين العثمانيين للعلماء ببناء وتشييد المساجد والمدارس ومنهم يلدرم بايزيد الذي بنى جامع أمام قصره للمولى الفنارى، وأيضا السلطان محمد الفاتح الذي عظم العلم والعلماء كثيرا بحيث منح لهم مدارس مثل المولى الطوسى أعطاه مدرسة بأدرنة، وعند فتحه للقسطنطينية أعطاه قرية لقبت بقرية "مدرس"[1].

كما كان يصاحب العلماء ويحضر دروس العلم ويشجعهم على البحث في العلوم مما أدى إلى إرتقاء العلوم، [2] وكذا الأمر بالنسبة لسليم الأول عندما ضم بلاد الشام اهتم هو الآخر بتشجيع علماء مدينة حلب[3].

وفي عهد السلطان مراد الثاني حصل العلماء أولى امتيازات في توريث مهنة التدريس، بمنح هذا الحق لأبناء المولى فناري 1431م، ثم اتسع ليشمل كافة عائلات العلماء فيما بعد، منها عائلات جندرلي، فناري زاده، جبوي زاده، أبو السعود زاده، طاش كويرلي زاده، دري زاده وعرب زاده وغيرها . . .، بالإضافة إلى إعفائهم من الضرائب والإلتزامات الحكومية الأخرى بالنسبة لكل الأيالات، [4] وبفضل نظام الأوقاف تمتع العلماء بالاستقلال الإقتصادي، وبعدم التبعية للسلطة السياسية[5].

وبمطلع القرن التاسع عشر في عهد السلطان محمود الثاني، أنشئت مدارس عالية وألحقت بالمساجد الكبرى ليدرس فيها الدارسون الجغرافيا، التاريخ، الطب، الطبيعة، الفلك والرياضة[6].

---

[1] طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975م، ص19.

[2] نفسه، ص ص 60، 61.

[3] أحمد عبد الوهاب الشرقاوي، **الأعلام العثمانيون، مختارات من كتاب سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة**، ط1، دار البشير، د م، 2019م، 1440هـ، ص253.

[4] إحسان أوغلو، ج1، المرجع السابق، ص ص286، 287.

[5] محمد عفيفي، المرجع السابق، ص75.

[6] محمد البحراوي، المرجع السابق، ص407.

03-تصنيفات العلماء:

01.شيخ الإسلام:

أطلق لقب شيخ الإسلام على مفتي العاصمة أو المفتي الأكبر، تمييزا له عن باقي المفتيين الذين يعملون في الأقاليم والمدن الكبرى في أنحاء الدولة، كما تميز بمكانته المرموقة ومركز تأثير في الدولة[1]، وكان يختص بالأمور الدينية والدنيوية، تحتاج الدولة فتواه في إعلان الحرب وإحداث إصلاحات وتغييرات حكومية، وكذا التسمية والتعيين في طبقة العلماء بصفته " رئيس العلماء "[2].

لكن هو كان يعين من طرف السلطان ومدة بقائه في المشيخة غير محدودة[3]، وقد أطلق على مقر شيخ الإسلام "بباب المشيخة"وأحيانا " شيخ الإسلامي قابيسي" أي باب شيخ الإسلام، وبعد القضاء على الإنكشارية سنة1241هـ/ 1826م، أصبح شيخ الإسلام يزاول مهامه في الدار التي كان يشغلها قائد فيالق الإنكشارية في إسطنبول، وفي هذه الفترة ازدادت مكانة شيخ الإسلام، بحيث أصبح الصدر الأعظم يزوره في بيته[4].

02.القضاة:

ينتمي القضاة إلى الهيئة الدينية، وللإنضمام إلى القضاء وُضع نظام دقيق يستوجب أن يكون القاضي مؤهلا علميا لتقلد هذا المنصب، والتعيين كان يتم وفق مرسوم سلطاني، وكان لهم حرية التصرف حسب أصول الشريعة والقانون، فالسلطان نفسه يحترم قرارات القاضي، [5] وقد شمل القضاء جميع الولايات، ومع أن المذهب الرسمي للدولة العثمانية هو المذهب الحنفي إلا أنها كانت تقيم في البلاد العربية نواب وقضاة على المذاهب الأربعة[6].

---

[1] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ص398، 399.

[2] أكرم كيدو، **مؤسسة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية**، تر: هاشم الأيوبي، ط1، منشورات جروس برس، طرابلس-بيروت، 1992م، ص ص 7، 8. وأنظر أيضا محمد عبير أحمد عبد الرحيم، **منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية (1425م-1924م)**، رسالة لنيل الماجيستير، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان، 2019م، ص10.

[3]أورهان صادق جانبولات، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، الأردن، 2014م، ص05.

[4] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص408. وأنظر أيضا: جانبولات أورهان صادق، المرجع السابق، ص05.

[5] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص421. وأيضا: خليل إينالجيك، **الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**، تر: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م، ص ص118، 119.

[6] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص194.

تغير الجهاز القضائي في الدولة العثمانية بفصل الإفتاء عن القضاء وإسناد مهمة إصدار الفتاوى إلى المفتي، الذي كان جنبا إلى جنب مع القاضي، ونصب على رأس هذه الهيئة "المفتي الأكبر" شيخ الإسلام[1]. وتنقسم وظائف القضاة إلى خمس طبقات وتتمثل في الملالي الكبار، الملالي الصغار، المفتشون، القضاة، والنواب أو الوكلاء[2].

2.1.الملالي الكبار:

وهم قضاة العسكر "قاضي عسكر الروملي " و" قاضي عسكر أناضولي "، وقضاة المدن الكبيرة، [3]مرتبة مقاماتها من أعلى رتبة، قاضي استانبول ثم يليه كل من قاضي مكة والمدينة المنورة، القاهرة، بورصة، أدرنة، دمشق وأزمير ثم حلب ويعين نائب للقاضي في كل ناحية من الدوائر القضائية لمساعدته في أمور الشريعة والقانون[4].

2.2.الملالي الصغار:

وهم الذين يزاولون مهنة القضاء في المدن الثانوية منها ماراص، بغداد، صوفيا، بلغراد، كوتاهية، قونية وديار بكر، أما قضاة الثالثة وما دونها فهم ثلاث طبقات مفتشون، قضاة عاديون، ونواب قضاة[5].

03.المفتي:

عرفت وظيفة المفتي في كافة الدولة الإسلامية القديمة والحديثة وكانت الدولة العثمانية أكثر الدول الإسلامية إهتماما بهذه الوظيفة، حيث قامت بتأسيس دار الفتوى " فتوى خاله" في العاصمة ضمن مؤسسة شيخ الإسلام، [6]وكان لكل مدينة من المدن المهمة في الدولة مفتي خاص يعينه شيخ الإسلام[7].

---

[1] علي كامل حمزة السرحان، " النظام القضائي في الدولة العثمانية (1638م-1748م) دراسة تاريخية"، **مجلة الباحث**، ع27، د د، د م، 2018م، ص208.

[2] أكرم كيدو، المرجع السابق، ص10.

[3] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية– عرض ونقد وتحليل**، ج1، رسالة لنيل الدكتوراة في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1431هـ/2018م، ص657.

[4] بيتر شوجر، المرجع السابق، ص57.

[5] علي حسون، المرجع السابق، ص404. وأيضا: محمد عبير، المرجع السابق، ص ص12، 13.

[6] الألوسي، المصدر السابق، ص57.

[7] محمد عبير، المرجع السابق، ص10.

04.نقيب الأشراف:

هو المسؤول التنفيذي على طائفة الأشراف، يعمل على منع بعض الأشخاص من إدعاء أنهم من "الأشراف" بالتحايل وكان أول ظهور لهذا المنصب " نقيب الأشراف " خلال حكم السلطان بايزيد الثاني واستمر هذا المنصب في القيام بمهامه القضائية طيلة حياته إلا في حالة ترقيته إلى شيخ الإسلام، عندها يتخلى عن منصبه، ولتمتعه بالسمو وبعض الإمتيازات كانت مكانته تلي مباشرة مرتبة شيخ الإسلام[1].

:05.رئيس الأطباء

هو كبير الأطباء المكلف بالشؤون الصحية لدى العثمانيين خاصة الموجودين في السراي وفي مقدمتهم السلطان وعائلته، ويقوم بإدارة المؤسسات الصحية في الدولة، وكان يسمى رئيس الأطباء (حكيمباشي)، يتم اختياره من بين هيئة رجال العلم ممن أحاطوا بعلم الطب والتداوي[2].

وبعد تشكيل السلطان محمود الثاني " الدائرة الصحية " في النظارة الحربية سنة 1837م أخذ حكيمباشي يفقد مكانته وانحسرت وظيفته داخل السراي[3].

06.هيئات التدريس في المدارس الإسلامية:

للهيئة الإسلامية مدارسها فكانت المدارس المعروفة بالكتاتيب أو ما تسمى بالمدارس الإبتدائية تعلم فيها القراءة والكتابة باللغتين التركية والعربية وتحفيظ القرآن الكريم والفلك والهندسة، ويعين خريجوها في المدارس الإبتدائية، إضافة للتعليم العالي في الشريعة والقانون ويتطلع خريجوا هذه المدارس إلى تولي الوظائف الخاصة بالإفتاء والقضاء وغيرها من الوظائف الدينية العليا[4].

07.خوجة السلطان:

وتعني معلم السلطان، يعتبر بمثابة مستشار السلطان في القضايا الدينية وغيرها، وكان يحظى بنفوذ كبير ومكانة رفيعة بين أفراد حاشية السلطان وفي دوائر الحكومة، يشرف على تعليم وتربية ولاة العهد والأمراء ورثة الحكم، والبعض منهم أصبح يشرف على شؤون الدولة وتعيين الموظفين في سراي السلطان، وكان هذا المعلم

---

[1] هاملتون جب، هارولد باون، **المجتمع الإسلامي، المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: أحمد إيبش، ج2، ط1، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 2012م، ص179.

[2] الألوسي، المصدر السابق، ص179. وأيضا: إحسان أوغلو، ج2، المرجع السابق، ص479.

[3] الالوسي، المصدر السابق، ص180.

[4] محمد عبير، المرجع السابق، ص13.

يتقدم في المراسيم على القضاة العسكريين حيث يجمع في شخصه الصفتين " معلم السلطان" و" شيخ الإسلام " ولهذا سمي بجامع الرئاستين، وكان في درجة المولى الكبير[1].

08.خدام بيوت الله (بيوت العبادة):

هؤلاء أيضا من فئة العلماء يشكلون سلسلة تراتيبية كالقضاة، وهذه السلسلة تتألف من الوعاظ، الخطباء والأئمة[2].

09-المؤرخ الرسمي للدولة:

وهو من كبار العلماء، المسؤول على كتابة أهم الأحداث والوقائع التاريخية في الدولة العثمانية[3].

المطلب الثاني: أبرز العلماء في عهد السلطان محمود الثاني:

01-شيوخ الإسلام والمفتي:

1.1.مكي زاده مصطفى عاصم أفندي:

هو المولى مصطفى (عاصم) بن محمد بن خليل (المعروف بمكي زاده)، أخذ لقب "مكي زاده" عن والده شيخ الإسلام، ويعتبر مصطفى أفندي شيخ الإسلام الثاني والأخير من هذه العائلة، ولد سنة 1187هـ /1773 م، بمدينة إستانبول، تلقى علومه على يد أبيه وعلماء عصره وفي عام 1200 هـ/1785م، أنهى دراسته في سن الثالثة عشر، وأصبح مدرسا، ثم انتقل للعمل في القضاء العثماني، عين بدايةً قاضي في غلطة عام 1212 هـ /1797م، ثم أصبح قاضي مكة المكرمة في سنة 1216هـ /1801م، وبعدها حصل على درجة أناضولي بايهسي سنة 1226 هـ / 1811م، ثم عين في منصب قاضي عسكر الأناضول في 1227 هـ/1812 م، ليتولى عام 1229 هـ/1814م، منصب قاضي عسكر الروم إيلي، وفي عام 1223 هـ /1808م، عين في منصب شيخ الإسلام ومفتي الدولة العثمانية على ثلاث دفعات، كانت المشيخة الأولى من عام

[1] محمد عبير، المرجع السابق، ص13. وأنظر أيضا: فيصل بن موسى، **السلطة الحاكمة والهيئة الدينية في خلال القرن 16م**، مذكرة لنيل الماجيستير في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق في الفترة الحديثة والمعاصرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012م/2013م، ص70.

[2] محمد عبير، المرجع السابق، ص14.

[3] خليصة داود، **حركة التغريب في الدولة العثمانية ما بين السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني (1203هـ-1255هـ/1789م-1839م)**، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 02 أبوالقاسم سعد الله، 2015م/2016م، ص 142.

1233هـ/1818م، إلى 1234هـ/1819م، والثانية من عام 1239 هـ/1823م إلى 1241 هـ/1825م[1]، أما الثالثة فكانت بعد الواقعة الخيرية من 1248 هـ /1833م، حتى عهد السلطان عبد المجيد عام 1262هـ/1846م، ومدة مشيخته في المرات الثلاثة كانت 18 سنة وشهرا، توفي وهو لا يزال في منصبه عام 1262هـ/1846م، ودفن بمقبرة بهائي أفندي في منطقة الفاتح بإستانبول.[2]

2.1.الحاج خليل أفندي:

هو المولى خليل الجركسي نسبة إلى أصله الجركسي نشأ في السرايا السلطانية، لذلك تولى سنة 1203هـ/1788م-1789م، منصب ناظر الخزينة السلطانية (خزينة همايون كتخدا) في زمن السلطان سليم الثالث، وبعد عزله أصبح مدرسا، ثم انتقل للعمل ضمن سلك العلمية "دائرة المشيخة، حيث حصل على درجة "مكة المكرمة بايه سي"، في عام 1218هـ/1803م-1804م، ثم حصل على درجة "إستانبول بايه سي"، وفي عام 1224هـ/1809م عين في منصب قاضي عسكر الأناضول وفي نفس السنة حصل على درجة "روم إيلي بايه سي"، ثم قاضي عسكر الروم إيلي، وسنة 1234هـ/1819م، عين خليل أفندي في منصب شيخ الإسلام ومفتي الدولة العثمانية بعد عزل شيخ الإسلام مصطفى عاصم أفندي، واستمر في هذا المنصب حتى 1236هـ/1821م، حيث تم عزله بسبب خلافه مع الصدر الأعظم بندرلي علي باشا حول عصيان المورة، وكانت مدة مشيخته سنة واحدة وسبعة أشهر، توفي سنة 1236هـ/1821م، بعد نفيه إلى قره حصاري ودفن بها في ساحة جامع أحمد باشا[3].

3.1. السيد أحمد عبد الوهاب أفندي بيسنجي زاده:

هو المولى أحمد عبد الوهاب بن عثمان مصطفى الملقب بيسنجي زاده[4]، كان والده عثمان أفندي من علماء عصر السلطان سليم، ولد سنة 1172هـ/1758م، تلقى تعليمه الأول في مدرسة القصر الداخلية، ثم

---

[1] أحمد صدقي شقيرات، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني (828هـ-1341هـ/1425م-1922م)**، مج02، ط1، دار الكندي، الأردن، 2002م، ص ص171، 172.

[2] نفسه، ص 173.

[3] نفسه، ص ص175، 177.

[4] شقيرات، مج2، المرجع السابق، ص 179.

عمل بالتدريس والقضاء[1]، حيث عين قاضيا في سلانيك وفي عام 1225هـ/1810م، حصل على درجة بلاد الأربعة بايه سي وفي العام التالي عين سفيرا في إيران، وقد حصل على العديد من الرتب منها "مكة المكرمة بايه سي"، و"إستانبول بايه سي"، وأيضا منصب قاضي عسكر الأناضول عام 1221هـ/1816م، إضافة إلى ذلك تقلد منصب نقيب الإشراف عام 1235هـ/1819م، لينتقل بعدها إلى المشيخة والإفتاء، حيث تولى أحمد أفندي منصب شيخ الإسلام ومفتي الدولة العثمانية لفترتين الأولى كانت من 1236 هـ/1812م إلى غاية عزله سنة 1238هـ/1822م، وأما الثانية فكانت بعد عزل محمد طاهر أفندي شيخ الإسلام من (1243هـ/1828م إلى 1247 هـ/1833م)[2]، ومدة مشيخته كانت أربع سنوات وعشرة أشهر، توفي سنة 1249 هـ/1834م[3]، دفن إلى جانب والده في منطقة طوب قابي، وحضر جنازته السلطان محمود الثاني[4]، له العديد من المؤلفات منها: علم الكلام وأصول الحديث وكتاب " خلاصة البرهان في إطاعة السلطان" يتضمن شرح وترجمة الأحاديث الشريفة وشرح أسماء السلاطين، وعرف بفضله ورعايته لطلابه.[5]

4.1. أحمد رشيد أفندي صدقي زاده:

ولد سنة 1171 هـ /1757م، بإستنابول التحق بالدراسة وتلقى العلوم والفنون المختلفة بالإضافة إلى العلوم الشرعية، وقد تولى القضاء في إزمير، ثم عين قاضي للجيش العثماني سنة 1220هـ/1805م، ثم قطع كافة المراتب العلمية وحصل على درجة البلاد الأربعة بايه سي[6]، وأصبح رتبة في الحرم المكي بايه سي سنة 1231هـ/1816م، وفي نفس السنة تولى رتبة "إستانبولبايه سي"، وسنة 1236هـ/1821م، تقلد منصب صدرالأناضول ثم أصبح صدر الروم إيلي سنة 1237هـ/1818م، إنتقل إلى المشيخة والإفتاء في سنة1238هـ/1816م، [7] واستمر في هذا المنصب حتى عزله عام 1239هـ/1815م، ووافته المنية بعد ذلك في

---

[1] مستقيم زاده سليمان سعد الدين، **دوحة المشايخ مع الملحق أو مشايخ الإسلام في الدولة العثمانية**، عرض: مكرم عبد الفتاح، "مجلة كلية اللغات والترجمة"، ع 17، د.م، 1987م، ص 73.

[2] شقيرات، المرجع السابق، ص 181.

[3] مستقيم زاده سليمان، المرجع السابق، ص 73.

[4] شقيرات، المرجع السابق، ص 182.

[5] مستقيم زاده سليمان، المرجع السابق، ص 73، وأنظر أيضا:أحمد صدقي، المرجع السابق، ص 182.

[6] محمد طاهر البروسوي، **أعلام القرم في العهد العثماني**، تر: أحمد عبد الله نجم، ط1، مركز التاريخ العربي للنشر، تركيا، 2020م، ص 93.

[7] محمد ثريا، **سجل عثماني ياخود تذكرة مشاهير عثمانية**، معارف نظارت جليلة سنك رخصتيله طبع أو لمنشدر، مطبعة قاهرة، صقلية عثماني، 1308هـ، ص 392.

1250هـ/1834م[1]، ودفن في مقبرة محمد طوقلى دده ده، كان من العلماء الفضلاء.[2]

5.1.محمد طاهر أفندي قاضي زاده:

هو المولى محمد طاهر بن عمر بن مصطفى بن محمد دري بن إلياس الرومي الشهير بقاضي زاده نسبة إلى والده المولى أو القاضي التوقادي عمر أفندي ويعتبر محمد طاهر أفندي شيخ الإسلام السادس من عائلة دري زاده، ولد في إستانبول عام (1164هـ/1750م-1751م) درس على يد علماء عصره في المدارس العثمانية بإستانبول، ثم إلتحق بمدرسة النواب وتخرج منها عام 1196هـ/1781م، وأصبح مدرسا، وبعدها عين قاضيا في يكيشهر فنار عام 1229هـ/1813م، وبعد ذلك حصل على درجة بلاد الأربعة بايه سي سنة 1229هـ/1814م، ثم حصل على درجة مكة المكرمة بايه سي، كذلك عين في منصب قاضي إستانبول عام 1233هـ/1817م، وتولى أيضا منصب قاضي عسكر الأناضول سنة1240هـ/1825م، واستمر فيه حتى إنتقل الى المشيخة والإفتاء بعد عزل شيخ الإسلام مكي زاده مصطفى أفندي سنة 1241هـ/1825م[3]، اشتهر بتأييده للسلطان محمود الثاني في القضاء على الانكشارية مفتي الواقعة الخيرية[4]، استمر في المشيخة حتى سنة 1244هـ/1828م، حيث تم عزله بسبب كبر سنه وكانت مدة مشيخته سنتي وخمس شهور، توفي سنة 1254هـ/1838م، ودفن في إستانبول بمنطقة أيوب (أبو أيوب الأنصاري) في زقاق بوستان أسكه، ترك العديد من المؤلفات منها تفسير سورة الإخلاص، مجموعة الفتاوي وغيرها...[5]. هؤلاء من أهم شيوخ الإسلام الذين كان لهم دور بارز في إصلاحات السلطان محمود الثاني.[6]

6.1. الشهاب الألوسي:

هو السيد محمود أفندي شهاب الدين أبو الثناء المفسر الشهير بالألوسي زاده البغدادي مفتي الحنفية بالعراق، وهو من أشهر العلماء العراقيين، يعود نسبه إلى الإمام حسين، ولد في جانب الكرخ من بغداد سنة 1217هـ/1802م، ودرس علم الكلام على يد الوالي خالد الكردي النقشبدي، ولم يبلغ الثالثة عشر من عمره

[1] مستقيم زاده سليمان، المرجع السابق، ص 73.

[2] محمد ثريا، المصدر السابق، ص 392.

[3] شقيرات، مج2، المرجع السابق، ص ص188، 189.

[4] مستقيم زاده سليمان، المرجع السابق، ص 74.

[5] شقيرات، مج2، المرجع السابق، ص ص194، 195.

[6] أنظر الملحق رقم 01، ص88.

حتى نبغ في عدة علوم، ثم تولى التدريب والتأليف بمدرسة المرجانية، وفي سنة 1248هـ/1832م، تولى منصب الإفتاء في بغداد، [1] ثم عزل وقام برحلة إلى إستانبول وصنف حولها ثلاثة كتب هي:" نشوة الشمول في السفر إلى إستانبول[2]، وكانت أولى رحلاته التي بدأها من مدينة السلام ببغداد إلى إستانبول ثم رحلته الثانية "نشوة المدام في العودة إلى دار السلام"، وهي رحلة العودة من إستانبول إلى بغداد، أما رحلته الثالثة فكانت رحلة عقلية سياحية علمية شرح فيها المسائل العلمية وترجم للأعلام والعلماء الذين لقيهم، لذا سماها: "غرائب الإغتراب ونزهة الألباب في السفر والإقامة والإياب"، وله أيضا كتاب "البرهان في طاعة السلطان"[3]، توفي سنة 1270هـ/1854م[4].

7.1. الشيخ محمود المرعشي:

هو الشيخ محمود أفندي إبن أحمد إبن محمد المرعيشي، من بيت عريق في العلم، ولد في القرن 12هـ/18م بمرعش، وأخذ العلم من علمائها، وبعد إلمامه بالعلوم العقلية والنقلية باشر التدريس في مدرسة أجداده، ثم انتقل إلى حلب في أوائل القرن 13هـ وتولى الإفتاء فيها، وكان معظما ومحترما عند الدولة العثمانية ولجان حكومتها، توفي سنة 1251هـ/1835م.[5]

02- القضاة:

1.2. كتخدا زاده محمد عارف أفندي:

يعد كتخدا زاده أحد كبار العلم الذين عاشوا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ولد في إستانبول عام 1185 هـ/1771م، تلقى دروس الفلك والرياضيات والفلسفة والآداب والتصوف عند كبار العلماء، وفي منازل بعض العلماء الذين تيسرت أحوالهم المادية وكانوا يقومون بتعليم وتنشئة الطلاب دون مقابل مادي، بجانب تعليمه المدرسي، ثم لم يلبث أن قام هو الآخر بتدريس الطلاب في بيته، وتم تعيينه في العديد من المدن حتى تولى

[1] جرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، ج ح، د ط، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م، ص ص225، 226.

[2] منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد موسوعة تراجم أشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد**، ط1، دار العلوم للملايين، بيروت، 1992م، ص 12.

[3] الألوسي، المصدر السابق، ص ص40، 11، 10.

[4] منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 12.

[5] محمد راغب الطباخ الجلي، **أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، تع: محمد كمال، ط1، دار القلم العربي، حلب، 1341هـ -1923م، ص ص 251، 252.

منصب قاضي عسكر الأناضول في عام 1244هـ/1828م، وتولى رئاسة بشكطاش[1] العلمية (بشيكطاش جمعيت علميه سي)، وتوفي في إستانبول عام 1264هـ/1849م، ودفن في دركاه يحى أفندى في بشكطاش[2].

2.2. موسى الخالدي أفندي:

(1181هـ -1247هـ/1767م-1832م) هو الإبن الثاني للعلامة الشيخ محمد صانع الله الخالدي، كان عالما محققا، ومصنفا مدققا[3]، درس في القدس ثم الأزهر[4]، تقلد مناصب عالية، كالقضاء في القدس والمدينة المنورة، تدرج فيها حتى ارتقى إلى الوزارة العلمية وهي قضاء عسكر أناضولي في عهد السلطان محمود الثاني، [5]توفي أثناء أداء مهمته في أنطاكية سنة (1247هـ /1832م) مسموما ودفن فيها[6].

03- نقباء الأشراف:

1.3. أحمد عارف حكمت (بك) أفندي:

هو المولى أحمد عارف حكمت بن إبراهيم عصمت بن إسماعيل رائف الحسيني نسبة إلى بيت النبوة، كان يلقب شهاب الدين، [7] ينتسب إلى عائلة مشهورة بالعلم والفضل ولد عام (1201هـ /1786م)، عمل بالتدريس ثم القضاء[8] حيث عين قاضي بالقدس الشريف سنة 1231هـ /1816م، ثم قاضيا على مصر سنة 1236هـ/1820م، وعلى المدينة المنورة سنة (1242هـ/1826م)، ثم حصل على درجة " مكة المكرمة بايه سي" سنة (1245هـ/1829م)، وحصل على درجة إستانبول بايه سي في سنة 1246هـ /1830م، ليعين عام 1247هـ/1832م، نقيبا للأشراف في الدولة العثمانية، وفي سنة 1254هـ/1838م، حصل على درجة الروم إيلي بايه سي بعد فصله عن نقابة الأشراف ثم عين في نفس السنة في رئاسة مجلس الأحكام العدلية، وفي عام

---

[1] **بشكطاش**: هي قرية على البوسفور على الجانب الأوروبي، إلى الأعلى قليلا من طولمة باغجة وعند مرسى بتاكونتو ريكون. أنظر: س.موستراس، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، تر: عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن النديم، بيروت، 1423هـ/2002م، ص159.

[2] البروسوي، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

[3] أحمد تيمور بك، **أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث**، د ط، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003، ص 224.

[4] أحمد سامح الخالدي، **أهل العلم بين مصر وفلسطين**، د ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 24.

[5] أحمد تيموربك بك، المرجع السابق، ص224.

[6] عادل مانع، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800م-1918م)**، ط1، مؤسسة لدراسات الفلسطينية، القدس، 1986، ص 138.

[7] شقيرات، مج2، المرجع السابق، ص 199.

[8] مستقيم زاده سليمان، المرجع السابق، ص 74.

1256هـ/1840م عين مفتشا لأحوال ولايات الروم إيلي، لينتقل بعدها إلى المشيخة وذلك في عهد عبد المجيد،[1] توفي سنة 1275هـ/1859م[2].

04-رئيس الاطباء:

1.4. مصطفى بهجت أفندي:

هو من العلماء المشهورين عاصر السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني، له دراية واسعة في كثير من العلوم والفنون، منها علم الطب، نصب على الطريقة المولوية في كل من مصر وإستانبول، ثم تقلد منصب قاضي عسكر في منطقة الروم إيلي[3]، ثم عين حكيم باشي (رئيس الأطباء) في مدرسة الطب العامرة ومدرسة الجراحة المعمورة، ويعتبر من واضعي أسس التعليم الطبي الحديث في الدولة العثمانية[4].

06-علماء المدارس:

1.6. إسحاق أفندي:

ولد إسحاق أفندي في قصبة تارتايولالية يانية في النصف الثاني من القرن12هـ/ 18م، كان واحدا من اليهود الذين أسلموا، وبعد إنهائه مراحل التعليم إلتحق بالمهندس خانة البرية الهمايونية وأنهى تعليمه، وفي عام 1246هـ/1830م، عين معلما في هذه المدرسة وكان له دور كبير في تطوير مناهج التعليم فيها وتحفيز حركة التحديث في الجانب التنظيمي والعلمي[5].

أما شهرته تعود بالأساس إلى حركة الترجمة التي قام بها في مجال التعليم الحديث، حيث قام خلال الفترة (1242هـ/1249هـ) (1826-1834م) بإعداد عشر كتب تقع في ثلاثة عشر مجلد كانت تشكل الكتب المدرسية الأساسية في العلوم الطبيعية وأهم ما يميز هذه المصادر أنها مقتبسة من المصادر الأوروبية، إضافة إلى كتابه

[1] شقيرات، مج2، المرجع السابق، ص ص 200، 201.

[2] مستقيم زاده سليمان، المرجع السابق، ص 74.

[3] شمس الدين سامي، **قاموس الأعلام**، إيكنجي جلد، معارف نظارات جلية طرفندن تقدير وتحسين أولنه رق طبع أولنمشندر، إستانبول، 1311هـ، ص1416.

[4] سليم أحمد، المرجع السابق، ص 58.

[5] إحسان أوغلو، ج 2، المرجع السابق، ص 681.وأنظر أيضا: خليصة داود، المرجع السابق، ص 111.

"مجموعة العلوم الرياضية" في أربع مجلدات ويوجد له كتابان آخران هما أصول الاستحكامات عام 1834م/1249هـ، والثاني عكس المرايا في أحد الزوايا سنة 1835م/1250هـ، [1] وتوفي في إستانبول سنة 1252 هـ/1836 م[2].

2.6. حسين رفيق طماني:

ولد في بلاد القرم وعمل في إستانبول مساعدا ثانيا وأستاذ أول في المهندس خانة، تولى العديد من الوظائف الرسمية، وكان يجيد لغات الشرق، الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية واللاتينية، كما كان له دور كبير في نقل العلوم الحديثة الغربية، من خلال المصنفات العلمية التي ألفها وترجمها في هذا المجال، توفي هذا الأخير سنة 1232 هـ/1817م.[3]

3.6. سيد علي باشا:

وهو من علماء الرياضيات، تولى منصب المعلم الأول في المهندس خانة خلال القرن 13 هـ، ثم عزل سنة 1246 هـ /1830م، وأعيد مرة أخرى بعد إسحاق أفندي عام 1251 هـ/1836 م، توفي سيد علي سنة 1262هـ/1846م، وله كتاب باللغة العثمانية في المخروطيات الهندسية يعرف باسم (قطوع مخروطيات)[4].

4.6. يحي أفندي:

كان مدرس بمدرسة الحساب، ثم عين ترجمان في البلدية بشكل مؤقت، ليعين بعدها بصفة دائمة في ذلك المنصب سنة 1236 هـ/1822م أو 1238 هـ/ 1824م، ثم خلفه إسحاق أفندي في المنصب حتى سنة 1246هـ/1830م.[5]

---

[1] سليم أحمد، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

[2] إحسان أوغلو، ج2، المرجع السابق، ص 681.

[3] نفسه، ص 680.

[4] إحسان أوغلو، ج2، المرجع السابق، ص 682.

[5] برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، تر: قاسم عبده قاسم، سامية محمد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016م، ص ص116، 117.

5.6. حليم أفندي:

مدرس في الشريعة وعضو الهيئة الإسلامية، [1] وهو ثاني شعراء السلطان محمود الثاني سنة 246هـ/1830م، وفي نفس الوقت اشتغل في تسيير الشؤون الخارجية للقصر (أندروين همايون)، وتوفي بعدها بسنوات قليلة.[2]

07- المؤرخون:

1.7.شاني زاده:

هو محمد عطاء الله ابن محمد صادق الشاني[3] (1183هـ - 1242هـ / 1769م- 1826م) من علماء عصر السلطان محمود الثاني، ويعتبر موسوعة معرفية في العلوم والفنون، [4]عين سنة (1235هـ / 1819م) مؤرخا رسميا للدولة العثمانية بعد وفاة المؤرخ أحمد عاصم، ومن أهم أعماله كتابه تاريخ شاني، وترجمة قاموس عاصم أفندي، وعند إتمامه ترجم وقائع المعارك العثمانية للسلاطين العثمانيين عند خروجهم للحرب، [5] إلى جانب التأريخ قام بدراسة الطب الأوروبي، والعلوم الأخرى ونقلها إلى العلوم العثمانية من بينها كتاب نمساوي في الطب، الذي أضاف له مقالا من عنده في علم التشريح، وكان لظهور هذا الكتاب علامة لبداية فترة جديدة في التآليف العثمانية[6]، لكن انتسابه للطريقة البكتاشية كان سببا في نفيه إلى الناحية العسكرية للجيش العثماني المتواجد في منطقة تيرءيه، وبعد النفي في سنة 1242هـ/ 1826م توفي في المنطقة نفسها.[7]

2.7.محمد أسعد أفندي:

أحد علماء عهد السلطان **محمود الثاني** و**عبد المجيد**، [8] عين مؤرخ للدولة العثمانية سنة (1242هـ/1826م)، بعد عزل شاني زاده كتب تاريخ إلغاء الإنكشارية (الواقعة الخيرية) وإزالة الطريقة

---

[1] عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق**...، المرجع السابق، ص 268.

[2] محمد ثريا، المصدر السابق، ص 243.

[3] عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين حكومة المماليك من سنة 1262هـ/1749 إلى سنة 1247هـ/1831م**، ج6، د ط، مكتبة لسان العرب، بغداد، 1373هـ / 1954م، ص 09.

[4] وعلى حمداش، المرجع السابق، ص 26.

[5]عباس العزاوي، المرجع السابق، ص09. وأنظر أيضا: شمس الدين سامي، **قاموس الأعلام**، دردنجي جلد، معارف نظارات جلية طرفندن تقدير وتحسين اولنه رق طبع أولنمشندر، إستانبول، 1311هـ، ص 2834.

[6] وعلى حمداش، المرجع السابق، ص 26.

[7] شمس الدين سامي، دردنجي جلد، المصدر السابق، ص 2834.

[8] شمس الدين سامي، إيكنجي جلد، المصدر السابق، ص 909.

البكتاشية[1] في كتابه الشهير " أسس الظفر"، وعين محررا ومدير الصحيفة "تقويم الوقائع"، ثم تحول إلى صحيفة " وقائع نويس"، وفي عمر الرابعة والستين سنة عين قاضي عسكر روملي، ونقيب الأشراف في نفس الوقت على منطقة الروملي ثم أصبح رئيس مجلس المعارف العمومية، وتوفي سنة (1263هـ/1848م).[2]

08-السفراء:

1.8. محمد سيد خالد أفندي:

هو عالم وسفير في نفس الوقت، كان سفيرا للدولة العثمانية في فرنسا في الفترة (1217هـ- 1221هـ /1802م-1806م)، وبسبب معارضته للسلطان محمود الثاني في إصلاحاته العسكرية أُعدم سنة 1237هـ/1822م.[3]

09.علماء الطرق الصوفية:

1.9. شادق زوار أفندي:

هو العالم المولوي وأحد أعضاء مجلس الأحكام العدلية الذي تأسس سنة1254 هـ/1838 م.[4]

2.9. محمد سعيد خالد:

هو عالم مولوي والمستشار الأساسي للسلطان محمود الثاني والمحدد الفعلي لمصير الدولة العثمانية.[5]

---

[1]خليصة داود، المرجع السابق، ص 142. وأيضا عمر عبد العزيز، **تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث**، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م، المرجع السابق، ص 183.

[2] شمس الدين سامي، إيكنجي جلد، المصدر السابق، ص 909.

[3] برنارد لويس، **ظهور** ...، المرجع السابق، ص ص 91، 134.

[4]خليصة داود، المرجع السابق، ص 142.

[5]أوربيل هايد، "موقف العلماء من الإصلاحات في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني"، تر: عبد اللطيف الحارس، **مجلة الاجتهاد**، ع45، 46، دار الإجتهاد، بيروت، 2000م، ص 22.

المطلب الثالث: علاقة هيئة العلماء بالسلطان محمود الثاني(1223هـ-1808م/1255هـ-1839م).

01-المرحلة الأولى:(1223هـ-1242هـ/1808م-1839م):

إن الحديث عن العلاقة بين هيئة العلماء والسلطة الحاكمة هو الحديث عن علاقة بين مؤسستين قويتين ومرتبطة ببعضهما البعض ارتباطا وثيقاً، بحيث لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى، فكان العلماء يمثلون دائما القوة الداعمة للسلطة[1]، ولكن في مرحلة ضعف وتدهور الدولة تغيرت العلاقة وأصبح العلماء معارضين للإصلاحات التي اتخذها السلاطين، بحجة أن كل ما هو من الغرب مخالف للشريعة الإسلامية[2]، الأمر الذي جعل السلاطين العثمانيين يختارون مناصب شيخ الإسلام وقضاة العسكر من العلماء المؤيدين لسياستهم خوفا من المعارضة، ويُعد **محمود الثاني** السلطان الأكثر حرصاً عن سابقيه في اختيار وانتقاء العلماء وكسبهم إلى جانبه[3]، فعند اعتلاء السلطان العرش سنة 1223هـ/1808م، كان لخليل أفندي تأثير شخصي كبير عليه، باعتباره من المقربين إليه، حيث عيّنه في المراكز الهامة والمؤثرة للقضايا السياسية للدولة، حتى بلغ أعلى منصب في سلك العلماء سنة 1235هـ/ 1819م (شيخ الإسلام)، وكذا **يزجي زاده عبد الوهاب أفندي** الذي كان هو الآخر تجمعه علاقة وطيدة مع السلطان، عيّنه سفير في إيران وذلك عندما أراد إقامة جبهة إسلامية موحدة ضد روسيا التي كانت تهدد كلاً من الدولة العثمانية وإيران، وعند وفاته سنة 1250هـ/1834م، حظر السلطان الجنازة وشارك في الصلاة عليه في جامع الفاتح، وكان **مصطفى مسعود** (رئيس الأطباء)، أيضا من العلماء الذين يثق بهم السلطان **محمود الثاني** لدرجة السماح له بالإطلاع على وثائق سرية دبلوماسية لم يكن يعلم بها حتي وزراء الحكومة، لم تكن هذه الشخصيات الوحيدة التي حافظت على الروابط قوية مع السرايا، فعلاقات كبار العلماء الوثيقة بالقصر كانت قائمة في كل الأوقات، [4] ونذكر أيضا من علماء حلب الذين كانت لديهم مكانة **الشيخ محمود المرعشي**، حيث قام السلطان بدعوته إلى القصر ليتبرك به، فذهب إلى الآستانة وبقي فيها سنة كاملة ودرس أخته(**اسما السلطان**)، ولما عزم على الرجوع إلى حلب عرض عليه السلطان أملاكا ومقاطعات فلم يقبلها ولم يأخذ سوى بعض الألبسة الصوفية (جوخ)، وعدة مصاحف خطية[5].

---

[1] محمد حرب، **المثقفون والسلطة تركيا نموذجا**، ط1، دار البشير، د م، 2017م، ص8.

[2] أكرم كيدو، المرجع السابق، ص113.

[3] خالد زيادة، **الكاتب والسلطان وحرفة الفقهاء والمثقفين**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص، 1991م، ص ص184، 185.

[4] أوريل هايد، المرجع السابق، ص ص40، 43، 44.

[5] محمد راغب، المصدر السابق، ص253.

ومن كبار علماء القدس **الشيخ أبو السعود أفندي** الذي حضر إلى الآستانة مع خدمه وأولاده في عمر قد بلغ مائة وإثنتى عشر سنة فأحسن السلطان إليه وجماعته بالعطايا والهدايا[1].

ومن أبرز علماء العرب الذين وصلوا إلى المراتب العليا في الدولة العثمانية **الخالدي موسي أفندي** الذي جعله السلطان من أقرب مقربيه، وذلك في الفترة التي كان بحاجة إلى تعاون العلماء للقضاء على الانكشارية وإجراء الإصلاحات في الدولة ومؤسساتها، وكان له دور مهم في الاتصال بعلماء القدس وأعيانها وتحريضهم على محاربة إبراهيم باشا عند توسعه على بلاد الشام في الفترة (1246هـ-1247هـ/ 1831م-1832م)، حين كان قاضي عسكر الأناضول في الآستانة، وآخر عمل قام به هو الفصل في حادثة مهمة وقعت بالقرب من أنطاكية بطلب من السلطان، فتوفي فيها مسموما ودفن بنفس المنطقة[2].

ولدعم إصلاحاته لجأ للعلماء في العديد من تخصصات ليتجنب المعارضة من جهة ويستطيع التوفيق بين فكر الإصلاحيين والمعارضين من جهة أخرى[3]، فأخذ يوطد سياسته عن طريق سلسلة من الإجراءات، وابتداء من سنة1238هـ/ 1822م باشر السلطان بتعين مُؤيديه في المراكز الحساسة في التنظيم الهرمي الديني من بينها منصب شيخ الإسلام، قاضي عسكر وقاضي استانبول وعين أتباعه في المناصب العليا[4]، وبذلك قضى على العناصر الفاسدة وحصل على رضا العلماء بمنحهم مناصب وتشريفات[5]، ومثلاً على ذلك عزله للمؤرخ الرسمي للدولة العثمانية شاني زاده من أتباع الطريقة البكتاشية، وعين بدلا عنه **أسعد أفندي**[6].

ولحصول العلماء على المراكز العليا في الدولة أدى إلى حدوث صراع ومكائد مستمرة بين هذه الطبقة، مما أضعف هذه الهيئة وأخذت قوتهم وسلطتهم في التدهور بسبب الفجوة الهائلة بين كبار العلماء وصغارهم[7].

---

[1] أحمد سامح، المصدر السابق، ص24.

[2] عادل مانع، المرجع السابق، ص ص137، 138.

[3] وليد صبحي، المرجع السابق، ص465.

[4] مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث (1792م-1923م)**، تر: خالد الجبيلي، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، د ت، ص ص121، 122.

[5] هشام سوادي، **تاريخ العرب الحديث(1516م-1918م) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، د ط، دار الفكر، د م، د ت، ص85.

[6] عمر عبد العزيز، **تاريخ الشعوب...**، المرجع السابق، ص ص183، 184.

[7] عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق...**، المرجع السابق، ص267.

ولهذا سعى العلماء للتقرب من السلطان لكسب الامتيازات والمصالح والوظائف، [1] والأمر نفسه بالنسبة للسلطان الذي كان يرى أنه من غير الممكن تطبيق هذه الإصلاحات دون التخلص من الانكشارية المعارضة لسياسية السلطان وخاصة العسكرية منها، ولهذا استمال العلماء المناهضين تقليدياً للإصلاح من خلال اهتمامه بالمؤسسات الدينية والتعليمية، ومحاولة تهدئة معارضتهم عن طريق إصلاح وتجديد العديد من المدارس والمساجد والزوايا وغيرها من الأبنية في العاصمة والولايات[2].

وفي سنة 1240هـ/ 1824م أصدر فرمان يمنع الآباء من إيقاف أبنائهم على متابعة دراستهم الدينية حتى يكتسب الخبرة الكافية في العلوم الإسلامية، وأعطي الفرمان ذاته صلاحيات في هذا المجال لأئمة الحارات، مما منح صورة السلطان الساهر على الشريعة، وهذا ما أكسبه تأييد صغار العلماء والمناهضين تقليديا للإصلاح[3]. كما حرص على حضور الصلوات العامة وزيارة زوايا الدراويش خصوصا جماعة النقشبندية والمولوية[4]، أما الخطوة الثانية التي تبعها السلطان، تمثلت في الحصول على تأييد عامة الناس لإصلاحاته بالاعتماد على العلماء بالإشادة بأهمية الإصلاحات، وضرورة العمل بها لضمان استمرارية الدولة وقوتها، فقد عمل العلماء بهذا الخصوص في إلقاء الخطب بالمساجد، ونشر المقالات والكتب لإطلاع العامة عن سياسة السلطان[5]، معتمداً على أبرز رجال العلم لتطبيق أفكاره ومشاريعه ومن بينهم **الملا عبد الوهاب ومحمد أسعد أفندي** اللذان أيدا سياسة السلطان **محمود الثاني**[6].

وتظهر لنا التطورات لاحقا أن إنجاح السياسة الإصلاحية لا يتم بمعزل عن العلماء، ولقد أجرى السلطان العديد من الإجتماعات مع العلماء لتحضير الإصلاحات المقبلة، وتجنبا لمعارضة المحافظين اتخذ السلطان الجيش المصري نموذجا لإصلاحاته بدلا من النموذج الأوروبي الغربي، وأعطى العلماء موافقتهم الشرعية لتنفيذ هذا المشروع[7] .

---

[1] سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، د ط، دار الشروق، عمان، 1996م، ص386.

[2] أرنولد هـ.قرين، **العلماء التونسيون**، تر: الحفناوي عمايرية، أسماء معلي، ط1، دار سحنون، دار المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1416هـ، 1995م، ص26. وأنظر أيضا: عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ الشعوب**...، المرجع السابق، ص183.

[3] خالد زيادة، **الكاتب**...، المرجع السابق، ص203.

[4] عمر عبد العزيز، **تاريخ الشعوب**...، المرجع السابق، ص183.

[5] هشام سوادي، المرجع السابق، ص85.

[6] عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق**...، المرجع السابق، ص ص267، 268.

[7] خالد زيادة، "دور فئة الكتاب والإداريين في علمنة الدولة العثمانية"، **مجلة الاجتهاد**، د ع، د م، 1989م، ص ص195، 196.

02-المرحلة الثانية (1242هـ-1255هـ/1826م-1839م):

ففي فترة ما بعد القضاء على الإنكشارية وحل الطريقة البكتاشية أبقى السلطان على تعاونه مع العلماء، في الوقت الذي أطلق لنفسه حرية اتخاذ القرارات بمعزل عنهم[1].

وفي هذا الخصوص أصدر السلطان فرمان ينص على"**معاقبة من يعرقل مسيرة الإصلاحات، سواء الذي لم يطبقها جيدا أو الذي لم يعرها الأهمية الواجبة وأخبر الموظفين أنه لن يكون لهم مكان إذ لم يبدلوا أفكارهم، الآن عدم تطبيق هذه الإصلاحات معناه انتهاء الدولة وفي حالة انتهائها لم يبقى دين ولا وطن**"[2]

من خلال هذا القرار يتضح لنا قوة سلطة **محمود الثاني** في إخضاع العلماء لسياسته، وهذا ما تأكده الفتوى التي صدرت عن هيئة العلماء تطالب السلطان فيها على "**إجبار الصوفيين وطلاب العلم على دخول الجيش**"، وردا على ذلك قال السلطان: "**إنّ العلماء يحق لهم التدخل بالأمور الشرعية وأحكامها، إن أمور الدولة وإداراتها وقوانينها من اختصاصه هو فقط، ولا يسمح لأحد بالتدخل في إدارة السلطنة**"[3]، وذلك بعدما أبطل سيطرة العلماء على الأوقاف ووضعها تحت إشراف الحكومة، فتقلصت بذلك نفوذ وسلطة العلماء[4].كما سحبت منهم إدارة البلديات والأقضية والمدارس، وأبقى تحت إدارتهم المدارس التي تدرس الدين ومحاكم الحقوق المدنية، وهذا ما أدى إلى ضعف قدرتهم على مواجهة السلطة المركزية[5].بقي السلطان متمسكا برأيه حيث لم يأخذ آراء العلماء بعين الاعتبار لرفضهم دخول الحرب مع روسيا سنة1245هـ/ 1829م[6]، ولكن بعد الهزيمة ساند العلماء السلطان بإصدار فتوى لتوقيع معاهدة أدرنة في نفس السنة والتي تتضمن تنازل الدولة العثمانية عن أقاليم تابعة لها لدول أخرى، واعترفت بمقتضى هذه المعاهدة باستقلال اليونان استقلالا داخليا

[1] خالد زيادة، **الكاتب**...، المرجع السابق، ص202.

[2] يلماز أوزتونا، **تاريخ**....، ج2، المرجع السابق، ص22.

[3] إنكه لهارد، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، تر: محمود علي عامر، د ط، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2017م، ص ص27، 28.

[4] سعيد أحمد، المرجع السابق، ص215.

[5] سهام شاهين، المرجع السابق، ص121 .

[6] خالد زيادة، **الكاتب**...، المرجع السابق، ص202.

وباستقلال ولايتي الأفلاق والبغدان"رومانيا حاليا" في إداراتهما تحت حماية روسيا[1].

وهذا ما جاء في نص الفتوى " **إن ملكنا الذي هو سيد السلاطين، وإمام المسلمين، إذ رآه إلزاما لعقد الموادعة والمصالحة، مع أحد ملوك بلاد الحرب ... ولكن إذ لم يكن من الممكن عقد الصلح...وأن يصون بذلك جميع البلاد الإسلامية وعامة المسلمين من الشر والضرر**". فمن خلال نص الفتوى يتبين لنا ولاء وطاعة العلماء للسلطان وإسناد له قرار عقد المعاهدة لما يراه خير للبلاد ودفع الضرر عن المسلمين.[2]

وما إن انتهى السلطان من الحرب الروسية حتى اندفع للإصلاحات العسكرية، وفي سياسته إلى أبعد مدى، وفي المرحلة اللاحقة لسنة 1246هـ/ 1830م، اضطر العلماء لمؤازرة الإصلاحات ذات النمط الأوروبي دون المشاركة في عملية التحديث، فقد تمسك العلماء بمواقعهم خوفا على مصالحهم[3].

ونظرا إلى خدمة العلماء في المدارس التي فتحها السلطان وكذا تأثيرهم في صفوف العامة جعلته أكثر حرصا على مسايرتهم[4]، والاستعانة بفتاواهم في القضايا السياسية في توقيع معاهدة أدرنة السابق ذكرها، وإصدار فتوى من شيخ الإسلام تجيز له محاربة **محمد علي** والي مصر، إثر توسعه على بلاد الشام عام1247هـ/ 1831م[5]، ولما توقفت العمليات الحربية وأبرمت إتفاقية كوتاهية في 1249هـ/ 6 ماي 1833م، استصدر السلطان من شيخ الإسلام فتوى تجيز العدول عن محاربة **محمد علي**، وهذا ما جاء في نص الفتوى التي ابتدأت بسؤال موجه إلى شيخ الإسلام، "**إذا كانت طائفة من المسلمين جمعت العساكر وهجمت على طائفة أخرى أيضا من المسلمين ولكنها بعد ذلك عرضت الطاعة إلى إمام المسلمين وخليفة الأرضين خلد الله ملكه إلى يوم الدين، ورجعت عن تعدياتها هل من المشروع أن تقبل طاعتها وترك قتالها؟** "، وصدرت الفتوى تقرر أن قبول طاعتهم والكف عن قتالهم أمر مشروع[6].

---

[1]عبد الرزاق أمساعد محمد وآخرين، "أثر الهيئة الدينية الحاكمة الإسلامية على الحياة السياسية في الدولة العثمانية"، **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع34، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، 2018م، ص88.

[2]ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، د ط، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م، ص53.

[3]خالد زيادة، **الكاتب**...، المرجع السابق، ص ص202، 203.

[4] نفسه، ص203.

[5]عبد الرزاق أمساعد، المرجع السابق، ص88.

[6]عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص412.

والجدير بالذكر أن علاقة السلطان بالعلماء تعدت بكونها علاقة سياسية ودينية إلى مشاركة العلماء في الاحتفالات مثل احتفال بداية الدراسات الدينية لابنه وخليفته عبد المجيد عام 1247هـ/1831م، الذي دعا فيه العلماء بعدد أكبر مما جرت عليه العادة في الماضي، وفي سنة 1252هـ/1836م أعاد السلطان إحياء درس الصدور وهو عبارة عن مناقشات آيات قرآنية بين كبار العلماء وبحضور السلطان والتي كان قد تم التخلي عنها منذ فترة بعيدة، بالإضافة إلى تقديمه هدايا للعلماء في مناسبات عديدة، وكذا الزيادة في مرتبات صغار العلماء من الواعظين والأئمة الذين كان لهم دور سياسي هام[1].

ويمكن القول مما سبق أن السلطان **محمود الثاني** استطاع بفضل حنكته السياسية التحكم في علاقته مع العلماء بما يتماشى ومتطلباته.

[1]أوربيل هايد، المرجع السابق، ص ص56، 57.

المبحث الثالث:

آراء العلماء في إصلاحات السلطان محمود الثاني وآثارها على الدولة العثمانية.

المطلب الأول: المواقف المؤيدة لإصلاحات السلطان محمود الثاني.

المطلب الثاني: المواقف المعارضة لإصلاحات السلطان محمود الثاني.

المطلب الثالث: أثر موقف العلماء من الإصلاحات على الدولة العثمانية.

المبحث الثالث: آراء العلماء في إصلاحات السلطان محمود الثاني وآثارها على الدولة العثمانية.

المطلب الأول: المواقف المؤيدة لإصلاحات السلطان محمود الثاني:

لقت إصلاحات السلطان **محمود الثاني** تأييد كبير من قبل العلماء سواء كان ذلك في الجوانب العسكرية أو في الإدارية والثقافية، فكان لديهم من الوعي الديني ما يجعلهم يؤيدون أي إصلاح لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، [1] والتفاعل مع التجديد الوافد والاختيار منه ما يناسب التعاليم الدينية والمبادئ العثمانية لتطور المؤسسات في شتي شتى المجالات.[2]

ومن الحجج التي استدل عليها العلماء في تبني التحديث هي الواجب الديني على كل مسلم بأن يطيع أولي الأمر، طالما أنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية،[3] وفي قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ..."[4] سورة النساء الآية 59، وفسروا هذه الآية على أنها تدل على وجوب طاعة السلطان، فكانت داعما قويا لمساندته في التحديثات.[5]

وفي حالة تعارض الشريعة الإسلامية مع بعض الإصلاحات كانوا يستشهدون بالقاعدة الشرعية "الضرورات تبيح المحظورات"، حيث فسروا هذه القاعدة على أن المرء في ظروف محددة أن يختار أهون الشرين وذلك تجاوبا مع الضرورات السياسية.[6]

وقد دعم هؤلاء العلماء موقفهم بتأليف كتب ومقالات منهم: **زاده عبد الوهاب** الذي كتب مقالا بعنوان" خلاصة البرهان في إطاعة السلطان" يدعو الناس فيه إلى طاعة السلطان[7]، وأيضا **شهاب الدين محمود أفندي الألوسي** الذي ألف كتاب بعنوان" البرهان في طاعة السلطان"، [8] بالإضافة إلى **جيشي زاده** الذي دعا

---

[1] سعيد بن سعد سفر الغامدي، **الغرب الأوروبي وحركة الإصلاح في الدولة العثمانية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، د ت، ص935.

[2] خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تق: محمد الحداد، د.ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012 م، ص 20.

[3] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 33.

[4] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 59.

[5] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 33.

[6] نفسه، ص50.

[7] عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق**...، المرجع السابق، ص 267.

[8] الألوسي، المصدر السابق، ص 40.

لإيجاد طرق ووسائل تؤدي إلى إصلاح الدولة[1].

كما ساند **الخالدي موسى** أفندي إصلاحات السلطان وساهم كثيرا في تعزيز مكانة آل الخالدي، وربما كان له قسط مهم في ارتباط أفراد العائلة بسياسة الإصلاح التي بدأت منذ عهد السلطان محمود الثاني.[2]

01- الموقف من الإصلاحات العسكرية:

بعد تمرد الإنكشارية في القدس سنة 1241هـ/1825م، ألقى **حليم أفندي** محاضرة أمام كبار الموظفين في إستانبول يهاجم فيها الإنكشارية على إثر هذا التمرد والتمردات السابقة.[3]

وخلال شهر ماي 1242هـ/ 1826م عقد السلطان محمود اجتماعا لإصلاح الإنكشارية وإدخال الأساليب العسكرية الجديدة[4]، وأمر الصدر الأعظم محمد سليم باشا أن يجمع وكلاء الدولة وكبار العلماء وقواد الإنكشارية في بيت شيخ الإسلام قاضي **زاده طاهر أفندي**[5]، للنظر في ما آل إليه حال الإنكشارية من سلب ونهب وتدهور وانحلال الذي أدى إلى ضعف عام في مؤسسات الدولة، وبالتالي ضرورة الأخذ بالنظم الحديثة وعلى رأسها، المؤسسة العسكرية في التدريب والتحديث والتسليح، ودعَّم شيخ الإسلام هذه الأفكار بإصدار فتوى تنص على ضرورة الأخذ بالنظم الحديثة وتطوير الجيش، وهذا ما زاد في سرعة قبول العلماء لهذه الأفكار،[6] لكن بعد ثلاثة أيام من بدء التدريبات قام الإنكشارية بثورة كان الهدف منها إظهار عدم موافقتهم بشكل قاطع على التدريب العسكري الحديث، وتهجموا على بيت بعض كبار رجال الدولة والصدر الأعظم وتعالت أصواتهم في شوارع العاصمة مطالبة، بقتل كل من أحدث هذا النظام الجديد[7].

---

[1] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص33.

[2] البروسوي، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

[3] عمر عبد العزيز، **تاريخ الشعوب**...، المرجع السابق، ص 47.

[4] نفسه.

[5] إبراهيم أفندي، المصدر السابق، ص 267.

[6] محمد عمر مروان، "الإنكشارية قوة الدولة وضعفها"، **المجلة العلمية**، مج 02، ع 08، كلية التربية، جامعة مصرانة، د م، جوان 2017 م، ص 335.

[7] أماني بنت جعفر صالح الغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية: الجيش الجديد**، ط 01، دار القاهرة، القاهرة، 2007 م، ص ص 374-375.

لهذا عقد السلطان **محمود الثاني** اجتماع آخر لإيجاد حل لهذه الفئة الخارجة عن الشرع وطاعة السلطان، وحضر هذا الاجتماع شيخ الإسلام **طاهر أفندي**، و**عارف أفندي** قاضي العسكر الروملي **وصادق أفندي** قاضي إستانبول وأشهر العلماء البارزين أمثال **عبد اللطيف عبد الرحمان أفندي الكردي**، وكذا حضره مشاهير علماء الدين والمتصوفة، وآغا الإنكشارية، تم عقد الجلسة في دار الفتوى سنة 1242هـ/ 1826م، وألقى شيخ الإسلام خطبته بشأن الإنكشارية، وبعد انتهائه سأله السلطان "**ما حكم الشرع في أمر الإنكشارية، وأمر تمردهم وخروجهم عن أمر السلطان، وما رأي الشرع في قتالهم؟**"، فأجمع العلماء على مشروعية قتالهم، لكن رأى السلطان أن قتالهم سيؤدي إلى قيام حرب أهلية، وبفضل عبد الرحمان الكردي تغير القرار عندما شرح مدى خطورة الإنكشارية على استمرارية الدولة والدين، ويتضح ذلك في قوله: " **إذ قدر الله البقاء لهذا الدين وهذه الدولة، ونضيع نحن وهذا الدين، فما الذي يمكن حدوثه بعد ذلك**"، فقام السلطان محمود وأخرج اللواء النبوي الشريف من الحجرة الشريفة، وسلمه لشيخ الإسلام وقاضي العسكر وبقية العلماء للهجوم على الإنكشارية.[1]

سار السلطان وخلفه جنود المدفعية وتبعهم العلماء والطلبة إلى ساحة آيت ميدان[2] بالعاصمة، حيث اجتمع الإنكشارية هناك، ثم تقدم السلطان ومعه شيخ الإسلام قاضي **زاده عطاء الله** أمام جموع الحاضرين، ثم أحاطت قوات المدفعية " بميدان " واحتلت المرتفعات ووجهت قذائفها على الإنكشارية، فأحرقت وهدمت بذلك فرقة الإنكشارية.[3]

وفي هذا الصدد اقتنعت الهيئة الدينية بضرورة تأييد إصلاحات محمود الثاني، ومن هؤلاء الشيوخ الذين ساندوا الإصلاح شيخ الإسلام **محمد طاهر أفندي** قاضي زاده الذي كان له دور كبير في تأسيس الجيش الجديد، وإلغاء تشكيلات الإنكشارية، [4]**وعبد الوهاب** (1237هـ-1238هـ/1244هـ-1249هـ) (1821م-1822م/1828م-1833م) و**مصطفى عاصم** (1818م-1819م/1823م-1825م).

---

[1] نفسه، ص ص 374-376.

[2] **آيت ميدان**: هو الميدان الذي يقع بالقرب من مسجد السلطان أحمد، مكان اجتماع الإنكشارية للقيام بالثورات والتمردات. أنظر: المصري، المرجع السابق، ص17.

[3] يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص 242-243.

[4] عماد عبد العزيز يوسف، ماهر حامد جاسر، " دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرار في الدولة العثمانية"، **مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسي**، مج 02، ع 02، المؤتمر العالمي السنوي الأول للتربية الأساسية، 2007 م، ص333.

و**الملا محمد السعد** و**مصطفى بهجت** وغيرهم كثير ممن ساندوا السلطان وتعاونوا معه للتخلص من الإنكشارية، وإلغاء الطريقة البكتاشية[1].

ومن الحجج التي استندوا عليها في مساندتهم للسلطان، أولا: أن الجهاد واجب ديني على المسلمين ودعموا موقفهم هذا بأحاديث وآيات قرآنية،[2] وفي قوله تعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ". سورة الأنفال، الآية 61[3]، وأيضا قوله تعالى: "... وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ"[4]. سورة التوبة، الآية 36.

حيث فسر العلماء كافة على أنها تعني القتال في تشكيلات موحدة ومحكمة، [5] وشرحوا هذه الآية أنها تسمح لهم أن ينقلوا عن الأوروبيون أسلحتهم وتقنياتهم العسكرية لتقوية الجيش، وثانيا أن على المسلمين طاعة السلطان إلا إذا كانت أعماله تعارض الشريعة الإسلامية.[6]

وقد اعتمد السلطان في نشر أفكاره الإصلاحية على العلماء الذين كان لهم دور كبير في القضاء على الإنكشارية، من خلال تأليفهم الكتب والمقالات وإلقاء الخطب في المساجد والمقاهي وكذا الأماكن العامة، [7] ومن هؤلاء العلماء الكبار الذين كان لهم صدى في هذا الشأن المؤرخ الرسمي للدولة العثمانية **محمد أسعد** الذي نشر كتاب بعنوان usszafer "أساس الحرب" في عام 1244هـ /1828م، اعتذر فيه على القضاء عن الإنكشارية موجه إلى العلماء المثقفين والتقليديين، حيث ناقش فيه أصول الحرب وميز بين الحرب العادلة Cihad (الجهاد) والتمرد (Fitna) (الفتنة) يُظهر فيه مساوئ الإنكشارية، وساهم هذا الكتاب في فتح نقاش إيديولوجي في عشرينيات القرن 19م، وفي إضفاء الشرعية الدينية على هذا النظام الجديد على أساس الجهاد.[8]

---

[1] خليصة داود، المرجع السابق، ص 139.

[2] أرنولد، المرجع السابق، ص 17.

[3] القرآن الكريم، **سورة الأنفال**، الآية 60.

[4] القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 36.

[5] أوريل هايد، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

[6] أرنولد، المرجع السابق، ص 17.

[7] أوريل هايد، المرجع السابق، ص 18

[8] أوديل مورو، **الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال "النظام الجديد" العسكري وأفكاره (1827–1914)**، تر: كارمن جابر، م: سعود المولى، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018 م، ص28.

ولم يكن هو الوحيد الذي كتب تاريخا رسميا في هذا الاتجاه نجد أيضا **محمد عطاء الله أفندي** صاحب كتاب تاريخ الإمبراطورية (فقهاء النفوس) (vak nuvis).[1]

تحالف قادة العلماء وبعض الطرق الصوفية منها التقشيندية والمولوية مع السلطان محمود الثاني في دعم إصلاحاته من بينهم **محمد سعيد حالت** و**عبد البي بك** و**شادق زوار أفندي**[2].

وحسب تأكيدات جيكا أمير مولدافيا، فإن شيخ التكية المشهورة في غالاتا (بارا) والذي كان أيضا صديقا للسلطان، عمل أكثر من أي شخص آخر في مساعدة السلطان لتجاوز معارضة العلماء لإصلاحاته، [3] وبهذا أصبحت الطريقة المولوية أكثر قوة في الحياة السياسية خاصة بعد حل الطريقة البكتاشية، وأصبحت تسير جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الحديثة.[4]

02- الموقف من الإصلاحات السياسية والإدارية:

إصلاح الجانب العسكري وإلغاء الإنكشارية فتح المجال أمام تأييد العلماء لإصلاح القضايا السياسية والإدارية، ومن هؤلاء العلماء نجد الشيخ الملا **قصصي زاده محمد عزت**، الذي لم يقتصر موقفه بالتأييد فقط بل تعدى ذلك باقتراح برنامج إصلاحي بعد تدمير الإنكشارية عام 1242هـ/ 1826م، في مذكرته التي شملت عدة ميادين وأهم ما ورد فيها هو دفع أجور ثابتة إلى جميع الموظفين بما في ذلك العلماء وتأسيس مجمع استشاري للعلماء وكبار الموظفين، وإعادة تنظيم جوانب كثيرة من الإدارة العامة[5].

كما تولى العلماء الإشراف على فرق المقاطعات التي كانت مكلفة بالقيام بأول إحصاء حديث في جميع أنحاء الدولة العثمانية سنة (1246هـ-1247هـ/1830م-1831م)، محمد أسعد في صوفيا وذلك لتبديد شكوك الموظفين.[6]

---

[1] ألبرت حوراني، وآخرون، **الشرق الأوسط الحديث**، تر: أسعد صقر، ط1، مركز مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 1437 هـ، ص39.

[2] حليصة داود، المرجع السابق، ص 142.

[3] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 23.

[4] حليصة داود، المرجع السابق، ص ص 141، 142.

[5] ألبرت حوراني، المرجع السابق، ص 483.

[6] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 19.

03-الموقف من الإصلاحات الاقتصادية:

ساهم العلماء في إدخال النظم الغربية في إصلاحات السلطان ومن هؤلاء نجد الشيخ **الملا قصصي زاده محمد عزت** الذي اقترح في مذكرته بعض التوصيات لإصلاح النظام الاقتصادي، حيث ركز فيها على الاهتمام بالتجارة والصناعة بين السكان المسلمين للدولة، ودعا بالأخص الطبقات العليا من المجتمع العثماني على دعم الإنتاج المحلي وعلى الحكومة أن تدعم المشاريع الجديدة بصفة مستمرة بتزويدها بالأموال الكافية وإعفائها من الضرائب خلال السنوات الثلاثة الأولى كما هو معمول به في أوروبا، وللحد من الإنتاج الأوروبي والتوجه نحو الإنتاج المحلي أنشأ مصانع خارج إستانبول للاستفادة من انخفاض الأجور، وكذا تخفيض المستوى المعيشي للطبقة العليا، بما في ذلك طبقة العلماء.[1]

4- الموقف من الإصلاحات التعليمية:

وافق العلماء على إدخال العلوم الوافدة من أوروبا في مجال الطب والعلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة وكثير من العلوم الأخرى، فقد سبق أن أخذت الدول الأوروبية عن الكتب الإسلامية وزادوا عليها ما صح عندهم بالتجربة والمشاهدة، فالشريعة الإسلامية لا تتعارض مع هذه العلوم طالما أنها لا تمس بالدين.[2]

وقد لعب العديد من العلماء دورا مهما في الإصلاحات التعليمية نظرا لكونهم الأشخاص الأفضل تعليما بين العثمانيين، فقد كانوا دائما في طليعة الإصلاح، وذلك في توليتهم عدة مناصب في الوظائف الجديدة، وتأليفهم كتب في مختلف التخصصات من العلوم والرياضيات والطب وغيرها ...[3]

كان أمام هؤلاء العلماء ترجمة ونقل العلوم الغربية للدولة العثمانية للاستفادة منها وتطوير واستحداث مصطلحات تقنية وعلمية، ونذكر منهم **محمد عطاء الله** المعروف"**بشاني زاده**"، وهو أعظم من أوجد مصطلحات في العلوم الحديثة، وكان له الفضل في ترجمة الكتب الطبية الإيطالية والنمساوية، [4] وبطلب من السلطان أصدر كتاب في علم التشريح بعنوان " مرآة الأبدان في تشريح أجزاء الانسان "، وله مقالات تفسير عن

---

[1] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص17.

[2] حمدان عثمان خوجة، **اتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز عن الوباء**، د ط، د د، د م، د ت، ص13.

[3] فيليب مانسيل، المرجع السابق، ص 50.

[4] عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق** ...، المرجع السابق، ص 272.

الفلسفة وترجمة نمساوية عن "التلقيح".[1]

و**إسحاق أفندي** أيضا كانت له مؤلفات قيمة في الرياضيات والفيزياء في أربعة مجلدات شاملة أعطت معارف لهذه العلوم لأول مرة.[2]

ونجد كذلك **حسين وفقي طماني** الذي كان له نشاط في الحياة العلمية من خلال قيامه بعدة ترجمات، حيث ترجم كتاب الرياضي والانجليزي "بوني كاستل" تحت عنوان "أصول الهندسة"، وتأليف كتب مدرسية في التعليم العسكري معتمدا على المصادر الغربية، وخلفه معلم آخر لا تقل أهميته عن الطماني، حيث كانت له إسهامات علمية كثيرة وهو السيد علي بك[3]، وله كتاب باللغة العثمانية في المخروطيات الهندسية يعرف باسم (قطوع المخروطيات)[4]، وفي إطار تأييد السلطان أسس **كتخدار زاده محمد عارف أفندي** ومجموعة من العلماء جمعية علمية ثقافية "بشيكطاش" "جمعت علمية سي" في بشيكطاش تعقد إجتماعاتها في منزل فرخ إسماعيل أفندي في أورطه مرتان في كل أسبوع.[5]

ومن العلماء الذين تولوا وظائف في المؤسسات الجديدة إمام زاده أفندي عُين ناظرا للمكاتب الرشدية، والسيد **محمد لطيف أفندي** رئيسا للكتاب، وذلك بعدما أنشأ السلطان محمود نظارة للمكاتب الرشدية سنة 1254 هـ/1838م.[6]

وفي مجالي الطب والصحة ساهمت الجهود الحثيثة التي بذلها رئيس الأطباء **مصطفى بهجت أفندي** في تطوير الدراسات الطبية وإنشاء أول مركز صحي بتقديم الخدمات وفق المناهج الغربية في سنة 1243 هـ/1827م[7]، عين رئيس أطباء في المدارس التي افتتحها السلطان " مدرسة الطب العامرة " و" مدرسة الجراحة المعمورة " في منطقة "تولومبابجي" سنة 1244 هـ/1828م.[8]

---

[1] سعيد بن سعد، المرجع السابق، ص 941.

[2] نفسه.

[3] خليصة داود، المرجع السابق، ص ص 111، 112.

[4] إحسان أوغلو، ج 02، المرجع السابق، ص 682.

[5] البروسوي، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

[6] وليد صبحي، المرجع السابق، ص 427.

[7] قيس أسعد شاكر حميدي، "النظام الصحي والإغاثي في الدولة العثمانية"، **مجلة الجامعة العراقية**، ج1، ع 50، جامعة العراق، د ت، ص 220.

[8] سليم أحمد، المرجع السابق، ص 58.

إلى جانب ذلك استخدم السلطان الصحافة كوسيلة أساسية لنشر الأخبار بين السكان بإصداره جريدة تقويم الوقائع سنة 1247هـ/1831م، وسانده في ذلك محمد أسعد الذي عينه مشرفا على الطباعة ورئيس التحرير لهذه الصحيفة، وعالم آخر مدقق لغوي لها.[1]

05- الموقف من الإصلاحات الاجتماعية:

انتشرت الأوبئة والأمراض خلال فترة السلطان محمود الثاني في سنة 1227هـ/ 1812م، ومات أكثر من سبعين ألف في إستانبول، وما جاورها إثر مرض الطاعون، وبسبب عدم الأخذ بالتدابير الفعالة لمكافحة المرض ووقوف العلماء في وجه السلطان محمود في الاقتداء بمحمد علي في تبنيه لنظام الكرنتينة المعمول به في مصر، زاد في انتشار المرض، فلجأ السلطان إلى القيام بإجراءات وتدابير وقائية، وذلك بمساندة **الملا محمد أسعد** في توعية الناس بالإجراءات الوقائية ضد هذا المرض، ومنع الاعتقاد الديني القدري، [2] ويقول أسعد في هذا الصدد: " ... **إذ وقعت الوباء بحارة أو دار يستحب أو يجب على منفي الحارة الأخرى أن لا يقدم على تلك الدار أو الحارة، اللهم إلا أن يكون فيها من يجب عيادته أو حضور جنازته فيكون القدوم ضروري...**"[3].

ونفس الإجراءات اتخذها السلطان عند انتشار مرض الكوليرا وإن كان أقل خطورة من الطاعون إلا أنها حصدت أعدادا كبيرة من الأرواح بين العثمانيين في تلك الفترة، وأمر السلطان محمود وكبير أطبائه ومستشاره قاضي عسكر مصطفى بهجت بكتابة بحث باللغة العثمانية عن عوارض الكوليرا، واستخدم في كتاباته كتب نمساوية، وصف من خلاله أعراض هذا المرض واقترح إجراءات ومعايير وقائية وطرق للعلاج، وتمت طباعة عدة آلاف من النسخ في هذا البحث في مطبعة الدولة، ووزعت مجانا على السكان والجنود في إستانبول والولايات الأخرى سنة 1247هـ/1831م.[4]

[1] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 19.

[2] ألبرت حوراني، المرجع السابق، ص 50.

[3] حمدان خوجه، المصدر السابق، ص 26.

[4] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 21.

وفي عام 1254 هـ/ 1838م، حدث تطور في مجال الطب الوقائي من خلال إقامة المحاجر الصحية[1]، حيث تجاوز السلطان معارضة العلماء وحصل على فتوى من شيخ الإسلام مكي زاده مصطفى عاصم أفندي الذي كان في مشيخته (1248هـ-1261هـ /1833م- 1846م) تجيز له إنشاء محطة الكرنتينة بالقرب من إستانبول وصدرت مقالة في المجلة الرسمية " تقويم وقائع " أبطلت الأفكار الخاطئة المسبقة في مجموعة من المناقشات الدينية والمنطقية، ومن بين الرسميين الذين أطلقوا هذا المشروع، محمد أسعد وكبير الأطباء حكيم باشا عبد الحق، وساعدا الحكومة في تخطي المعارضة بين صفوف الشعب وصغار العلماء، بمساعدة الخبراء النمساويين.[2]

وقد إعتمد العلماء في وجوب إقامة الحجر الصحي على ضرورة حماية الأنفس بالاستشهاد بأدلة قرآنية ومن هذه الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: "... ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة "[3]. سورة البقرة الآية 195، أيضا قوله تعالى: " يَاأَيُّها الذين آمَنوا خُذُوا حذرَكُم... "[4]. سورة النساء، الآية71، وغيرها من الآيات والأدلة التي تدل على وجوب الأخذ بالأسباب ودفع المضرة.

06- الموقف من الإصلاحات الثقافية:

قام أئمة الأحياء المختلفة في إستانبول بناءا على تعليمات قاضي العاصمة بمساندة السلطان في إدخال الطربوش إلى الجيش العثماني الجديد سنة 1243هـ/1827م– 1828م وعملوا على إيضاح شرعيته للعامة في مختلف الأماكن من المساجد والمقاهي وغيرها ...[5]

المطلب الثاني: المواقف المعارضة لإصلاحات السلطان محمود الثاني:

على الرغم من دعم قادة العلماء لإصلاحات السلطان محمود الثاني أو على الأقل خضعت لسلطته، [6] إلا أن عدد قليل من العلماء البارزين عارضوا السلطان من شيوخ الإسلام والمتصوفة وطلبة العلم، [7] فأغلب

[1] قيس أسعد شاكر، المرجع السابق، ص 220.

[2] شقيرات، مج2، المرجع السابق، ص 171، وأنظر أيضا أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 20.

[3] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية195.

[4] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية71.

[5] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص ص 18، 19.

[6] نفسه، ص 25.

[7] سعيد بن سعد، المرجع السابق، ص 935.

المعادين وبشكل عنيف للتجديدات الأوروبية كانوا من العلماء الأدنى رتبة لكن القلة القليلة من لديها الشجاعة للتعبير عن موقفها كتابيا، حتى وإن فعلوا فإن طباعة مؤلفاتهم ما كانت ليسمح بها[1].

في حين كان السلطان محمود الثاني يستخدم أساليب متطورة لنشر أفكاره وسياسته الإصلاحية عن طريق الصحف وتشجيع العلماء المؤيدين على التأليف، وهذا ما جعل العلماء المعارضين محصورين في التمسك بموقفهم فقط وعدم إيصال معارضتهم للعامة.[2]

وقد مارس السلطان سياسة الضغط للحصول على تأييد العلماء المعارضين أمّا من رفض الخضوع لرغباته قام بنفيه، وفي هذا الصدد نفى العديد من شيوخ الإسلام، ونجح السلطان بهذه الوسيلة في إسكات عدد كبير من العلماء، ولكن رغم هذا التضييق استمر بعض العلماء متمسكين بموقفهم الرافض لتقليد الغرب وبشدة.[3]

01- الموقف من الإصلاحات العسكرية:

رفض العلماء التقليديين إصلاحات السلطان محمود الثاني حتى في نقل الأساليب الفنية ونظم التدريب العسكرية الجديدة التي تمس بمبادئ الشريعة الإسلامية.[4]

وبالرغم من التمردات المتكررة للإنكشارية، بقي العلماء معارضين لإنشاء نظام جديد للجيش، وظلت هذه المعارضة حائلا دون إدخال إصلاحات حقيقية، [5] ومن العلماء المعارضين لحركة الإصلاح **السفير خالد أفندي** الذي حمل كرها شديدا لأوروبا بعد إقامته بفرنسا بين عامي (1217هـ /1221هـ/1802م/1806م)، فعاد إلى الدولة العثمانية وهو كاره كل ما هو غربي، [6] ويتضح ذلك من خلال رسائله ونذكر مقتطف منها: **"سبحان الله من عقول ومعتقدات هؤلاء الناس فمن الأمور الغريبة أننا وجدنا (فرنجيستان) هذه على**

---

[1] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص25.

[2] فيليب مانسيل، المرجع السابق، ص ص50، 51.

[3] ألبرت حوراني، المرجع السابق، ص 59.

[4] نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ/1996م، ص 213.

[5] نفسه، ص 214.

[6] فردوس بنت حافظ محمد جمال الدين، **دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203هـ – 1327هـ/1788م–1909م)**، رسالة نيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1434هـ -1435هـ/ 2014-2013م، ص 441.

خلاف ما سمعته أذاننا من الكيل عليها بالثناء والمديح لفترات طويلة ووجدناها بخلاف ما قيل عندها بل هي على النقيض..."، وهذا ما جعله يتخذ موقف معارض للإصلاحات العسكرية وتأييد الإنكشارية، وبسبب موقفه الرافض للإصلاح قام السلطان بإعدامه سنة 1238هـ/1822م[1]، كما عارضه علماء الموصل في تطبيق قوانين التجنيد العسكري الحديث عام1250هـ/1835م.[2]

أما بالنسبة للزي العسكري استبدل السلطان محمود الثاني غطاء الرأس التقليدي (العمامة) بالطربوش (شوبارا)، وهو مخروطي الشكل مصنوع من اللباد، ثم غيره مرة أخرى عام 1244هـ/1828م بالطربوش المغربي المنتشر في شمال إفريقيا، وقد أيده العلماء في ذلك رغم الشكوك في أصوله الإسلامية لبعض الوقت، ولكن عندما أضاف السلطان حافة جلدية في الجزء الأمامي لهذا الغطاء لحماية عيون الجنود من أشعة الشمس رفض العلماء هذا التعديل لأنه يعيق الجندي على أداء الصلاة بشكل صحيح بحجة عدم ملامسة الجبهة بالأرض، [3] وعلى إثر ذلك عقدوا اجتماع في مكتب المفتي الأكبر لمناقشة مشكلة غطاء الرأس للعساكر وأجمع العلماء على رفض الشوبارا في كل الأحوال.[4]

02- الموقف من الإصلاحات السياسية والإدارية:

أنشأ السلطان وزارة للأوقاف قصد إنهاء الفوضى في إدارة الوقف وتنظيمها، وعارض المؤرخ نوري مصطفى باشا سياسة السلطان محمود واتهمه بسوء استغلال أموال الدولة، وبدلا من تنظيم وحماية الأوقاف أصبحت هي المسؤولة عن فسادها، ويتضح ذلك في قوله:"...**فإن إدارة الأوقاف غرقت في المخالفات، وكان هدف السلطان الوحيد أن يركز جباية عائدات الأوقاف وإنفاقها في يديه بحيث يتلقاها من الجباة ونظار الأوقاف ويدفع منها ما هو ضروري للحفاظ على المباني الدينية، ومرتبات العاملين في الشؤون الدينية وغير ذلك ...**[5]

---

[1] برنارد لويس، **ظهور** ...، المرجع السابق، ص 134.

[2] غانم محمد علي، **النظام المالي العثماني في العراق (1255هـ -1333هـ/1839م-1914م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 1989، ص 87.

[3] جون باتريك، المرجع السابق، ص 526.

[4] برنارد لويس، **ظهور**...، المرجع السابق، ص 130.

[5] نفسه، ص ص 123، 122.

اقتدى السلطان محمود بالغرب في تبادل الصور كهدايا، فأرسل صوره إلى شيخ الإسلام في بيته (1248هـ-1832م)، كهدية تعبيرا عن إمتنانه، وما أثار استياء شيخ الإسلام والعلماء هو تجاوز الأمر بتعليق صوره في الدوائر الرسمية والحكومية سنة 1252هـ/1836م، وبهذا خالف السلطان التقاليد العثمانية، حيث لم تكن صورة السلاطين العثمانيين، تخرج عن نطاق القصر " توب كابي " منذ عهد السلطان محمد الفاتح، فلقي معارضة من شيخ الإسلام **ياسين زاده عبد الوهاب** لتخالف رسم الصور مع تعاليم الشريعة الإسلامية، [1] ومن الأدلة القرآنية التي تشير على ذلك قوله تعالى: "وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ" سورة الأنبياء الآية52-51، [2] أما بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة استند شيخ الإسلام في فتواه هذه على الحديث الذي رواه يسر بن سعيد رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" لا تدخل الملائكة بيوتا فيه صورة ..."، [3] ونتيجة المعارضة قام السلطان محمود بعزله، [4] كما اعترضه بعض العلماء بحجة أنها تعطي تقديس لصاحبها، لكن هذا لم يمنع السلطان من مواصلة سياسته في إدخال ما يراه مناسبا من الاقتباسات الغربية، بل أمر أن تؤدى التحية لصوره كما تؤدى لشخصه، وأمر بتوزيع شارات مميزة لكبار الموظفين وألغى كثيرا من التقاليد والاحتفالات العثمانية المتعارف عليها واكتفى بالنظم الأوروبية الحديثة.[5]

في سنة (1246هـ/1830م) عارض علماء دمشق إصلاحات السلطان محمود الثاني، وطلبوا من الوالي عدم فتح القنصليات الأوروبية بمدينتهم[6].

03- الموقف من الإصلاحات التعليمية:

في مجال التعليم أصدر السلطان فرمان عام 1240هـ/1824م أعلن فيه مسؤولية الدولة عن التعليم أي رفع أيدي الهيئات والجماعات والعلماء على الإشراف على التعليم[7]، ولم يطمئن العلماء من هذا المرسوم،[8] فقد

---

[1] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 24. وأنظر أيضا: جنكيز كيرلي، المرجع السابق، ص 46.

[2] القرآن الكريم، **سورة الانبياء**، الآية 52-51.

[3] آق كوندوز، المرجع السابق، ص 155.

[4] جنكيز كيرلي، المرجع السابق، ص 46.

[5] سعيد بن سعد، المرجع السابق، ص 944.

[6] خالد زيادة، "العلماء وتجربة التنظيمات في القرن 19م"، **مجلة الاجتهاد**، مج2، ع5، 1989، ص 49.

[7] سيار الجميل، المرجع السابق، ص 390.

[8] وليد صبحي، المرجع السابق، ص 424.

لقى هذا الأمر معارضة شديدة من شيخ الإسلام مكي زاده مصطفى عاصم أفندي في مشيخة الثانية 1239هـ-1241هـ/1823م-1825م) والثالثة (1247هـ-1261هـ/1833م-1846م) وشيخ الإسلام محمد طاهر أفندي قاضي زاده في مشيخته (1241هـ -1243هـ 1825م-1828م) والأمر نفسه سيد أحمد عبد الوهاب أفندي المعروف(بسنجي زاده) في مشيخته الثانية (1243هـ-1248هـ/1828م-1833م)[1]، وسبب فشل السلطان محمود الثاني في استحصال موافقة العلماء في إلغاء المدارس الدينية، وجد أن الحل الأفضل يكمن في إبقاء المدارس الدينية كما هي[2].

وأمام معارضة العلماء لجأت اللجنة إلى تطبيق اقتراحتها على نوع جديد من المدارس يدرس فيها التلاميذ الأكبر سنا من تلاميذ المرحلة الابتدائية وأُطلق عليها المدارس الرشدية سنة 1254هـ/ 1838م، في محاولة ملأ الفراغ بين التعليم الديني الأول والتعليم العالي الحديث[3] وانتقد العلماء المدراس الجديدة في خطبهم في الجامع خلال شهر رمضان مما تسبب في نفي عددا من العلمين (خوجة) سنة 1245هـ/1829م[4].

وأيضا واجهت السلطان معارضة شديدة من العلماء عندما أراد إرسال مجموعات من الطلبة في بعثات علمية إلى باريس مقتديا بواليه محمد علي باشا في مصر، لكنه لم يكثرت بموقفهم هذا، وقام بإرسال الطلبة سنة 1243هـ/1827م.[5]

وفي حركة التأليف عارض العلماء رسم الصور الإنسانية، فقد أثار كتاب شاني زاده بعنوان "مرآة الأبدان في تشريح أجزاء الإنسان" الذي كتبه بأمر من السلطان محمود الثاني، حيث وجد انتقاد ديني لاحتوائه على عدد كبير من صور أعضاء الإنسان.[6]

[1] جون باتريك، المرجع السابق، ص 524. وأنظر أيضا: أحمد صدقي، مج2، المرجع السابق، ص ص 171، 170، 188.

[2] كاميران عبد الصمد الدوسكي، **كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن 19م**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1427هـ/ 2006م، ص 75.

[3] جون باتريك، المرجع السابق، ص 524.

[4] ألبرت جوراني، المرجع السابق، ص 53.

[5] جون باتريك، المرجع السابق، ص 522.

[6] عمرعبد العزيز، **تاريخ الشعوب**...، المرجع السابق، ص 90.

04- الموقف من الإصلاحات الاجتماعية:

عندما أصدر السلطان قرار المساواة بين المسلمين والمسحيين عارضه العلماء بشدة وذلك أن المسيحيين أثروا على الحياة العثمانية وعن التدخل الدائم للقوى الأوروبية المسيحية في شؤون الدولة، واستغلالهم السيء للإمتيازات الممنوحة لهم من السلطان، وهو الاستغلال الذي كان يعود بالفائدة للمسحيين على حساب مصالح الرعاية المسلمين فحتى الشريعة الإسلامية لم تساوي بينهما[1].

وفي مظهر إجتماعي آخر وفي مجال الصحة عارض العلماء رغبة السلطان في إدخال نظام الحجر الصحي (الكرنتينا)، مقتديا بمحمد علي باشا والي مصر في محاربة مرض الطاعون ومنع انتقاله الذي إنتشر في أوائل القرن 19م، وتوفي على إثره آلاف الأشخاص، وكذا الأمر بالنسبة لمرض الكوليرا الذي إنتشر أيضا في نفس الفترة، [2] ومن الحجج التي استندوا عليها هي قوله تعالى:" قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا..." سورة التوبة، الآية51[3]، وقوله صلى الله عليه وسلم:" ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطئك لم يكن ليصيبك" وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر:" لا ينجي حذر من قدر". وفي معنى كل منهما أن أخذ الحذر وعدم الإلقاء بالنفس إلى التهلكة لن ينجي بل المنجي هو الله سبحانه والأخذ بالأسباب غير موجوب للنجاة[4].

ويصف الضابط الألماني هيلموت فون مولتكه، الذي أمضى بضع سنوات في الدولة العثمانية في الثلاثينات من القرن 19 م، في رسائله سنة 1253هـ/1837م، تعصب ومعارضة العلماء للسلطان في هذا الأمر المهم والضروري لحماية العامة من الهلاك فيقول: " سيظل الطاعون موجودا ما دام رجال الدين موجودين "[5].

وقد رفض بعض العلماء في الجزائر نظام الكرنتينا وناقضوا صحة التجربة معتقدين أن مجرد التبخر يكفي لعلاج هذا الوباء وبالتالي عدم الحاجة للأخذ بنظام الإفرنج[6].

---

[1] نادية مصطفى، المرجع السابق، ص 215.

[2] ألبرت حوراني، المرجع السابق، ص ص51-50.

[3] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية51.

[4] حمدان خوجه، المصدر السابق، ص 17.

[5] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 20.

[6] حمدان خوجه، المصدر السابق، ص 45.

05-الموقف من الإصلاحات الثقافية:

أدخل السلطان محمود الثاني اللباس الغربي في الدولة العثمانية سواء على الجند أو الرعية، لكنه لقي معارضة من قبل بعض العلماء، وعلى رأسهم الحاج خليل أفندي الذي ناقض السلطان عند إدخاله اللباس الأوروبي على العساكر الجديدة (العساكر المحمدية المنصورة) واحتج على تقليد الكفار في اللباس واستند على قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من تشبه بقوم فهو منهم ".[1]

كذلك عارض عالم بوسني علنا للباس الأوروبي وكفر من يتبناه، وضم إلى جانبه بعض جنود الإنكشارية الذين نفذوا من الواقعة الخيرية، وبعد فترة دعَمه أحد علماء توسيا جنوب شرقي قسطموني.[2]

وفي عام 1244هـ/1828م، أمر السلطان بإلزامية إرتداء جميع الموظفين والعلماء الطربوش الأحمر الذي ارتداه هو بنفسه، فعارضه العلماء وشيخ الإسلام محمد طاهر الذي تعاون معه في القضاء على الإنكشارية وبارك كل إصلاحاته ولكنه رفض هذا التجديد واعتبره بدعة، [3] وظل مصرا على أن العلماء طبقة متميزة في المجتمع العثماني، الأمر الذي أدى بعزله من طرف السلطان، ولكن الحرب مع روسيا جعلت السلطان يؤجل مشروعه لحاجته مساعدة العلماء له، وبعد انتهاء الحرب عام 1245هـ/1829م، أصدر السلطان مرسوما مفصلا يحدد ملابس الموظفين.[4]

أثارت مسألة الزي الغربي انزعاج العلماء من تغيير العمامة كونها الوسيلة التي يمكن عن طريقها التعرف على ولاء الإنسان الديني ومكانته الاجتماعية، وكذلك تمييز المسلمين عن الإفرنج والمحافظة على الزي العثماني تجنبا تقليد الكفار ومن الأقوال التي اعتمد عليها العلماء "**العمامة هي الحاجز الذي يفصل بين المؤمن وغير المؤمن**".[5]

[1] حمدان خوجه، المصدر السابق، ص 50.

[2] أوريبل هايد، المرجع السابق، ص 26.

[3] سعيد بن سعد، المرجع السابق، ص 944.

[4] نفسه.

[5] برنارد لويس، **ظهور** ...، المرجع السابق، ص 129.

إلى جانب تغيير اللباس دعى السلطان إلى قص الشارب واللحية، لكن العلماء ناقضوه في ذلك ودعوا إلى ترك اللحية وتهذيب الشارب[1].

رفض العلماء المعارضين إصلاحات السلطان محمود الثاني بحجة أنه تقليد المسلمين بالغرب الأوروبي سوف يؤدي بهم إلى فقدان مقوماتهم، وكان أوسع الاعتراضات انتشارا وأكثرها استخداما بأن العادات الغربية مخالفة لما هو إسلامي، وأن تبنيها سوف يؤدي بالدولة إلى أمور لا يحمد عقباها، ومن الحجج والأدلة التي اعتمد عليها العلماء لتبرير موقفهم المعارض الحديث الشريف: " **من تشبه بقوم فهو منهم** " وغيرها من الأدلة.[2]

[1] ليلى دامس، المرجع السابق، ص 165. وأنظر أيضا برنارد لويس، المرجع السابق، ص 129.

[2] ألبرت حوراني، المرجع السابق، ص 59.

المطلب الثالث:أثر موقف العلماء من الإصلاحات على الدولة العثمانية:

01 –النتائج:

. عندما تولى السلطان محمود الثاني الحكم عام 1223هـ/1808م، كان معارضوا الإصلاح قد سيطروا على الحكم لكن السلطان الجديد كان رجلا قويا استطاع بمضي الوقت أن يقضي على المتمردين، ويضع إصلاحات على أسس عصرية باذلا كل جهده لإنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار، [1] فكان عهد إقبال على الحضارة الغربية[2].

. كان السلطان محمود الثاني على خلاف السلاطين الإصلاحيين السابقين مهتما بالحصول على دعم العامة لإصلاحاته، فاستخدم وسائل الإعلام للتواصل مع المجتمع، من خلال صحيفة "تقويم الوقائع" لنشر التقارير المطولة عن الإصلاحات، كما ظهرت مقالات تدافع عن القضاء على الانكشارية[3].

. وقد اعتمد السلطان في محاولات التحديث بدرجة كبيرة على موقف العلماء تلك الجماعة المتنفذة من رجال العلم الذين كانت لهم وظائف ومراكز مهمة منها الإدارية والسياسية والدبلوماسية.[4]

. تطورت مؤسسات الدولة بفضل إسهامات العلماء بأفكارهم واقتراحاتهم، فقد كان لهم دور كبير في توسيع دائرة الإصلاحات، ومن أبرزهم: الشيخ الملا قصصي زاده عزت الذي قدم خدمات جليلة من خلال المذكرة التي كتبها بعد تدمير الإنكشارية في عام 1242هـ/1826م، وقدمها لإجراء إصلاحات في شتى المجالات وفعلا حظيت بالإهتمام، فقد كانت لها نتائج واضحة الأثر في الدولة العثمانية سواء في الجانب الإداري أو النقدي أو الإقتصادي وأيضا المؤرخ **محمد أسعد** الذي أكد من خلال كتاباته على فوائد شرعية التحديثات الغربية[5].

. تمكن السلطان محمود الثاني بذكائه وحنكته السياسية من استمالة وإقناع العلماء والمفتي بضرورة الإصلاح، ورغم ذلك بقي بعض العلماء متمسكين بمعارضة النظام الجديد[6].

---

[1] وعلي حمداش، المرجع السابق، ص76.

[2] عبد العزيز محمد عوض، "التنظيمات في الولايات"، **مجلة الدارة**، مج 03، ع03، دار الملك عبد العزيز، د.م، 1997م، ص85.

[3] صالح كولن، المرجع السابق، ص278.

[4] أوربيل هايد، المرجع السابق، ص 16.

[5] ألبرت حوراني، المرجع السابق، ص ص 48، 49.

[6] جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج1، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، 2001م، ص100.

. نتيجة تأييد العلماء في القضاء على الإنكشارية وبصدور فتوى من شيخ الإسلام تجيز ذلك، خرج عامة الناس لتقديم المساعدة اللازمة للسلطان من أجل التخلص من الإنكشارية .[1]

. يعتبر القضاء على الجيش بمثابة الخطوة الأولى لإحداث تغييرات هامة في مؤسسات الدولة، وإنهاء أكبر معارضي الإصلاح.[2]. إن قيام السلطان بالقضاء على القوات العسكرية له أهمية كبير لحركة الإصلاح حتى سماها العثمانيون "بالواقعة الخيرية " لأنهم تفاءلوا بها خيرا .[3]

. بعد إلغاء السلطان محمود الثاني الإنكشارية وتشكيل قوات جديدة بقيت الدولة فترة غير قصيرة قبل تكوين الجيش الجديد، في هذا الوقت استغلت روسيا والدول الأوروبية هذه الفرصة للاستلاء على الأراضي العثمانية[4].وكذا فشل الجيش الجديد في إخضاع محمد علي وهزيمته في معركة نصيبين سنة 1255هـ/1839م، فكانت كل هذه الهزائم المتلاحقة التي حلت بالدولة العثمانية دليل على ضعف الجيش الجديد وفشل إصلاحاته الحربية[5].

. فرغم الطابع الغربي للإصلاحات إلا أن السلطان اعتمد على أنظمة الحكم الإسلامية المتمثلة في المجالس الشورية، وهذا ما جعله ينجح في توسيع سياسته الإصلاحية، لانسجامها مع الشريعة الإسلامية، وكسبه مساندة ودعم كبير من العلماء وحتى عامة الناس[6].

. نتج عن الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها السلطان محمود آثار سلبية على الاقتصاد العثماني، بسبب ارتفاع الضرائب المفروضة هذا ما أضر بالإنتاج وأرهق كاهل الفلاحين فلجأوا إلى الهجرة، وبذلك تزايدت أراضي البور[7].. كثرة الإنفاق على الجانب العسكري، تسبب في إفراغ الخزينة، وهذا ما أدى إلى نتائج وخيمة على اقتصاد الدولة وعلى المستوى المعيشي[8].

---

[1] عمر عبد العزيز، **تاريخ الشعوب** ...، المرجع السابق، ص87.

[2] محمد شعبان صوان، المرجع السابق، صص199، 198.

[3] رنا عبد العزيز، المرجع السابق، ص30.

[4] عبد العزيز محمد، المرجع السابق، ص84. وأنظر أيضا: عزتلو يوسف، المرجع السابق ص127

[5] سعيد بن سعد سفر، المرجع السابق، ص ص 937، 938.

[6] نجاة شاهين، المرجع السابق، ص 131.

[7] ظاهر يوسف الوائلي، المرجع السابق، ص ص77، 76.

[8] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص70.

. لم يلقى مجال الصناعة نجاح ذلك لإقتباس الأمور الشكلية فقط من الغرب، وعدم التركيز على المستلزمات الأساسية مثل الإنتاج الصناعي حيث أن المنتوجات الأوروبية ولا سيما المنسوجات التي كانت تتدفق إلى الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 18م[1].

. ومن الجانب التعليمي كان لكتابات العلماء في العلوم الحديثة تأثير كبير في الدولة العثمانية وحتى في الدول الأوروبية، ومن المؤلفات التي أولاها الأوروبيين إهتماما كبيرا هو كتاب شاني زاده "مرآة الأبدان في تشريح أجزاء الإنسان" لاحتوائه عدد كبير من الصور، [2]كما أنهم إهتموا بدراسة اللغة العثمانية والتأليف في قواعدها وظهرت في لندن وغيرها كتب مطبوعة في هذا الأمر، واتسمت هذه الفترة بإحياء حركة التأليف والنشر في الدولة العثمانية[3].

. وفي المجال الثقافي استطاع العلماء بنجاح في معارضة السلطان في مسألة ارتداء الطربوش الأحمر، وبقي إلزاميا على كل موظفي الحكومة الرسميين والجنود، وهذا ما يوضح أن العلماء كان لهم تأثير على قرارات السلطان [4].

. عجز العلماء المحافظين على مواجهة التحديثات التي أدخلها السلطان محمود على الدولة العثمانية والتصدي للمؤثرات الأوروبية والأفكار الغربية التي تغلغلت بقوة في المجتمع العثماني [5].

. إدخال السلطان محمود العادات الأوروبية بتعليق صوره في الدوائر الرسمية وخروجه مع إبنته مرتدية لباس الضباط إلى الثكنات العسكرية، جلب له إنتقاد كبير من طرف العامة حتى أطلقوا عليه ب"كاوور بادشاه" أي الباد شاه الكافر[6] .

02-الإنعكاسات:

. يعد السلطان محمود واضع أسس الحكومة المركزية في الدولة العثمانية، وأصبحت سلطة الدولة عند وفاته أقوى منها عند اعتلائه العرش حيث أحكم قبضته على ولايتها ولم يترك مجال لحركات التمرد والعصيان، وكان له الفضل

---

[1]زين العابدين، المرجع السابق، ص307.

[2]عمر عبد العزيز، **تاريخ الشعوب** ...، المرجع السابق، ص89.

[3]محمد البحراوي، المرجع السابق، ص 415.

[4]أوريبل هايد، المرجع السابق، ص 18.

[5]خليصة داود، المرجع السابق، ص 112.

[6]يلماز أوزتونا، **موسوعة** ...، مج 3، المرجع السابق، ص ص22، 21.

في إحياء الدولة وضمان إستمراريتها[1]، وبذلك استحق السلطان مكانة في التاريخ بسبب التغيرات التي أحدثها في مؤسسات الدولة فالتحديثات التي قام بها في الجيش والإدارة شكلت قاعدة صلبة للإصلاحات اللاحقة بداية من عهد خلفه السلطان عبد المجيد فيما يعرف "بالتنظيمات الخيرية"، وبهذا كانت الخطط الإصلاحية التي وضعها السلطان بمثابة الطريق الذي سار على هديه سلاطين الدولة العثمانية طوال القرن 19م وحتى العقد الأول من القرن 20م [2].

. سمحت إصلاحات السلطان محمود الثاني في فتح الباب أمام المؤثرات الغربية والاقتباس منها بعد القضاء على مراكز السلطة القديمة، بحيث تم التخلص من الجيش الإنكشاري، وحل الطريقة البكتاشية السند الداعم لهذا الجيش إضافة إلى إضعاف قوة العلماء والحد من سلطتهم بسحب إدارة الأوقاف منهم مما سمح للسلطان الحرية في تسيير وإدارة أمور الدولة [3].

. وفي المجال التعليمي نجح العلماء وشيخ الإسلام في معارضة السلطان محمود بإبقاء التعليم دينيا حتى مطلع القرن العشرين[4] .

. اللائحة التي أصدرها السلطان فصلت التعليم الديني عن التعليم الحديث أي أصبح هناك نقطة فصل مابين التعليم الديني والتعليم الحديث، وبذلك بدأت الفجوة بين التعليم القديم والتعليم الجديد تتسع تدريجيا زمن التنظيمات إذ أصبح هناك تضاد كامل في هذين النظامين، إضافة إلى المصطلحات الجديدة التي فتحت عداء بينهما ومن هذه المصطلحات هي: حديث، قديم، مدرسة، مكتب، ديني، عالم، متنور، غربي، شرعي، حقوقي، شرقي، ديني ودنيوي[5].

. العديد من العلماء الذين أيدوا السلطان محمود في إصلاحاته إنضموا للفئة المعارضة في فترة التنظيمات وعارضوا الإصلاحات وعملوا على محاربة التحديث لما تحمله من المخاطر المهددة الشريعة الإسلامية[6] .

---

[1] عبد العزيز محمد، المرجع السابق، ص85. وأنظر أيضا: رنا عبد العزيز، المرجع السابق، ص306.

[2] جوستين ماكارثي، "سياسات الاصلاح العثماني"، تر: عبد اللطيف الحارس، **مجلة الاجتهاد**، ع 45، 46، دار الاجتهاد، بيروت، 2000م، ص 71. وأنظر أيضا رنا عبد العزيز، المرجع السابق، ص307.

[3] مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص196.

[4] جون باتريك، المرجع السابق، ص 524.

[5] وليد صبحي، المرجع السابق، ص ص428، 427.

[6] أرنولد، المرجع السابق، ص17.

. إستمرت جهود بعض العلماء في عهد محمود في دعم التنظيمات فمثلا المؤرخ محمد أسعد أفندي من مؤيدي سياسية السلطان تم تعيينه في عهد السلطان عبد المجيد الأول وزير عثماني للتربية [1].

. شكلت البعثات الطلابية التي أرسلها السلطان سنة (1243هـ -1287هـ /1827م-1870م) رغم معارضة العلماء إنطلاقة لتوالي البعثات العثمانية فيما بعد إلى أوروبا، وقد لعب هؤلاء الطلاب عند عودتهم دورا واضحا في تطوير وتحديث البلاد[2] .

. بدأ ينشأ جيل جديد له إلمام باللغات والثقافات الغربية والفارسية، [3]ويجيد اللغة الفرنسية التي انشرت بشكل كبير بين صفوف النخبة[4] .

. فبعد فتح المدارس الراشدية في إستانبول انتشرت في الولايات العثمانية الأخرى وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، [5]وأخذت أعدادها تتزايد في الولايات وخاصة في العاصمة، وبدأت هذه المدارس عند سنة 1867م، في قبول الطلاب غير المسلمين واكتسبت شكلها النظامي التام سنة 1869م، حيث أصبحت تقام في كل قصبة مدرسة رشدية يتكفل بنفقات بنائها صندوق معارف تلك الولاية[6]، فكان في بلاد الشام خلال القرن 13هـ/19م، عدد من المدارس الرشدية ففي دمشق بلغ عددها 14 مدرسة رشدية سنة 1295هـ/1878م، أما حلب فشهدت أول مدرسة رشدية سنة 1278هـ /1862م، ووصل عددها إلى 10 مدارس عام 1293هـ /1876م ضمت 499طالب [7].

. إلى جانب المدارس الرشدية أسس أيضا مدارس أخرى كمدرسة المعرفة التي إفتتحت في الباب العالي من أجل الحصول على تعليم حديث وانتشرت على مختلف المستويات بعد سنة 1255هـ /1839م[8]، وقد أعدت هذه

---

[1]أوريل هايد، المرجع السابق، ص21.

[2]جون باتريك، المرجع السابق، ص522.

[3]يلماز أوزتونا، **تاريخ** ...، ج2، المرجع السابق، ص 76.

[4]روبير مانتران، المرجع السابق، ص 59.

[5]-كاميران، المرجع السابق، ص64.

[6]وعلي حمداش، المرجع السابق، ص 64.

[7]رحا غازي رحا العمرات، **النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن 13هـ**، رسالة لنبيل الماجستير في التربية في الإسلام، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، د م، 1420هـ /1999م، ص ص 135، 137.

[8]وعلي حمداش، المرجع السابق، ص41.

المدارس الجديدة نخبة مثقفة بينما دعمت الصحيفة نشر أفكارهم، فكان لهذه الأخيرة دور في التأثير على الجيل الجديد[1].

. استمرت الجمعية العلمية " بشيكطاش " جمعت علمية التي أسسها كتخدا محمد عارف أفندي زاده ومجموعة من العلماء في دورها التعليمي والثقافي حتى القرن العشرين[2] .

. وفي ميدان آخر فقد كان لقانون اللباس الذي أصدره السلطان محمود سنة 1245هـ /1829م، دور في فتح المجال أمام السلطان عبد المجيد في التنظيمات الخيرية، لتحقيق المساواة بشكل أكبر بين جميع الرعايا العثمانيين باختلاف دياناتهم وبذلك اختفت العلامات المتميزة في المجتمع العثماني وأصبح المسلمين وغير المسلمين متساوون[3].

. وعن إصدار الفرمان المذكور سابقا، فرض فيه الطربوش على المسؤولين وبذلك أصبح جميع الموظفين في الدولة متماثلين، حيث ألغى العلامات الاجتماعية القديمة كارتداء الزي المميز لهم[4] .

وهكذا قلد العثمانيون لأول مرة الحياة الاجتماعية الغربية واستمر في أسلوب الغرب حتى سنة 1860م، فقد أحدثوا تغييرات شكلية بسيطة، [5] وبعد مرور قرن من الزمن تم التأقلم مع الطربوش إلى درجة أنه تعرض للهجوم ودافعوا عنه باعتباره شعار التقاليد العثمانية والإسلامية[6].

[1]SukruHanio Glu ،**Abrie HistoryOfThelateattoman Empire** ،ByprincenunUniversity ،In the United kingdom ،W D ،p63.

[2] البروسوي، المرجع السابق، ص ص 95، 96

[3]Donald Quatareat ،The Ottoman Empire(1700-1922) ،E2 New approclnes to HistoryEuropean ، Cambridge ،W D ،PP149 ،150.

[4]Donald ،Ibid ،p148.

[5]فؤاد أحمد كمال، " مساوء التغريب في الدولة العثمانية"، **مجلة كلية اللغات والترجمة**، ع 41، جامعة الأزهر، القاهرة، 2007م، ص 288.

[6] برنارد لويس، **ظهور** ...، المرجع السابق، ص130.

الخاتمة

الخاتمة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة مايلي:

. تعد إصلاحات السلطان سليم الثالث تمهيدا لإصلاحات السلطان محمود الثاني

. ساهمت العديد من الأوضاع في عهد السلطان محمود في إجراء إصلاحات منها الداخلية المتمثلة في الفساد الإداري والسياسي، الضعف العسكري، كثرة التمردات والتدهور الإقتصادي وغيرها...، وأخرى خارجية تمثلت في الحروب الروسية العثمانية واحتلال الجزائر، حيث كانت كل هذه العوامل دافع لإحداث تغييرات لإنقاذ الدولة العثمانية من التدهور والإنهيار .

. تمكن السلطان محمود من إحداث إصلاحات مستفيدا من تجربة وأخطاء سلفه .

. تنوعت إصلاحات السلطان وشملت مختلف المجالات سواء السياسية والإدارية، عسكرية، اقتصادية، تعليمية أو ثقافية... وكانت أغلب هذه التحديثات على النموذج الغربي .

. يتضح لنا أن السلطان محمود الثاني شرع في تنفيذ مخططه الإصلاحي بحنكة وذكاء واستطاع التخلص من أكبر معارضيه من الجيش الإنكشاري، وإيجاد قوة بديلة.

. أثبت الجيش الجديد " العساكر المنصورية المحمدية " عدم قدرته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

. أدت الإصلاحات في مجال التعليم إلى إحياء المؤسسات القديمة مع بناء مؤسسات تعليمية جديدة والانفتاح على العلوم الغربية وكذا تكوين نخب من خريجي المدارس.

. فتحت إصلاحات السلطان محمود وخاصة العسكرية باب لحركة التغريب.

. بعض إصلاحات السلطان محمود الثاني لم يكتب لها النجاح في عهده لكنها ظهرت بشكل أوسع في عهد عبد المجيد وعبد العزيز...

. حضي العلماء بمكانة مرموقة في الدولة العثمانية لدى السلاطين وعامة الناس، فقد تولوا عدة وظائف مهمة دينية ودنيوية مثل الإفتاء، القضاء والتدريس.

. برزت عدة شخصيات علمية كانت لهم إسهامات كبيرة في إنجاح السياسة الإصلاحية من بينهم شيخ الإسلام محمد طاهر والمؤرخ محمد أسعد.

.كانت علاقة السلطان بالعلماء تتعدى كونها ارتباطا دينيا سياسيا إلى مشاركتهم في الاحتفالات .

. تقليص صلاحيات العلماء بالحد من سلطتهم في عدة مجالات في حين توسع حكم السلطان في إدارات الدولة .

. نتسنتج من خلال دراسة موقف العلماء من إصلاحات السلطان محمود الثاني أن آراء العلماء قد توزعت بين مؤيد ومعارض لحركة التجديد .

. فبالرغم من التأييد الكبير الذي حصلت عليه إصلاحات السلطان محمود إلا أنه لم يمنع من وجود بعض المعارضين.

. إن بعض العلماء المؤيدين للسلطان في العديد من القضايا بما فيها القضاء على الإنكشارية، عارضوه وبشدة فيما يتعلق بتغيير العادات والتقاليد العثمانية ومسألة فصل التعليم عن الدين .

.كان مصير العلماء المحافظين (الرافضين) لإصلاحات السلطان الإعدام أو العزل أو النفي .

. وفي الأخير يمكن القول أن إصلاحات السلطان محمود الثاني استطاعت تأخير سقوط الدولة العثمانية والإطالة في عمرها.

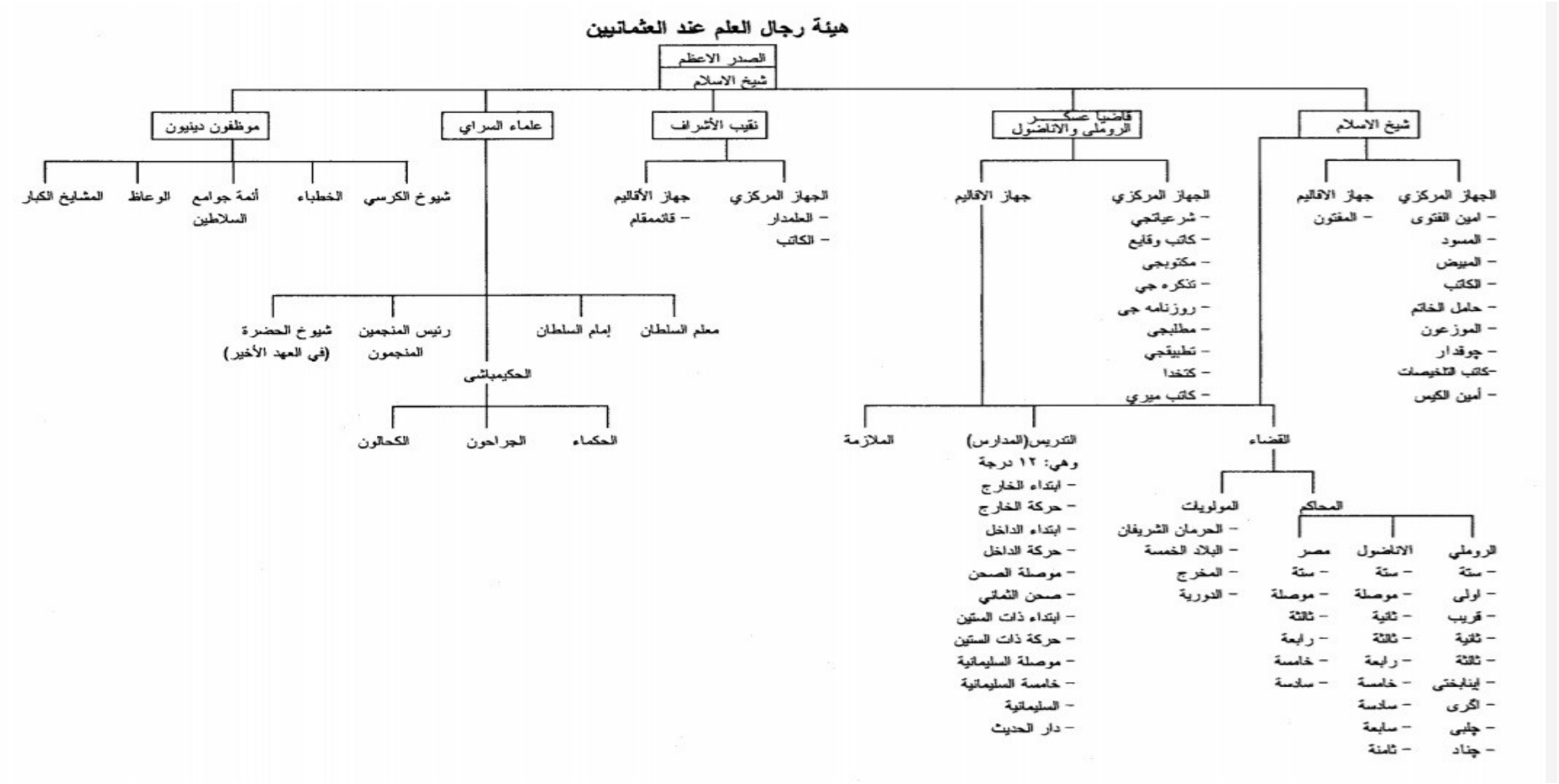
الملاحق

المحلق رقم 01: جدول خاص بشيوخ الإسلام في عهد السلطان محمود الثاني .

شيخ الإسلام	مدة المشيخة		سبب ترك المشيخة	أصله
	هجرية	ميلادي		
عرب زاه محمد عارف أفندي	استمرار 1223 هـ	استمرار . 1808 م	عزل	تركي
أحمد أسعد أفندي صالح زاده (2)	1223 هـ	15\8 . 22\11\1808م	عزل	بخاري " أوزبكستان"
داري زاده السيد عبداللهأفندي زاده (1)	1223 هـ \ 1225هـ	1808م . 1810 م	عزل	تركي
عمر خلوصي أفندي صمائي زاده (3)	1225هـ . 1227هـ	1810م . 1812م	عزل	تركي
داري زاده السيد عبداللهأفندي (2)	1227 هـ . 1230هـ	1812م . 1815 م	عزل	تركي
محمد زين العابدين أفندي	1230هـ . 1233هـ	1815م . 1818 م	عزل	تركي
مكى زاده مصطفى عاصم أفندي (1)	1233هـ . 1234هـ	1818م . 1819 م	عزل	تركي
الحاج خليل أفندي	1234هـ - 1236هـ	1819م . 1820 م	عزل	جراكسي
السيد أحمد عبد الوهاب أفندي	1236هـ . 1238هـ	1821م . 1822 م	عزل	تركي
أحمد رشيد أفندي صدقي زاده	1238هـ . 1239هـ	1822م . 1823 م	عزل	تركي
مكي زاده مصطفى عاصم أفندي	1239هـ . 1241هـ	1823م . 1825 م	عزل	تركي
محمد طاهر أفندي قاضي زاده	1241هـ . 1243هـ	1825م . 1828 م	عزل	تركي
السيد أحمد عبد الوهاب قاضي زاده أفندي (2)	1243هـ . 1248 هـ	1828م . 1833 م	عزل	تركي
مكي زاده مصطفى عاصم أفندي(3)	1248هـ . 1261هـ	1833م . 1846 م	وفاة	تركي

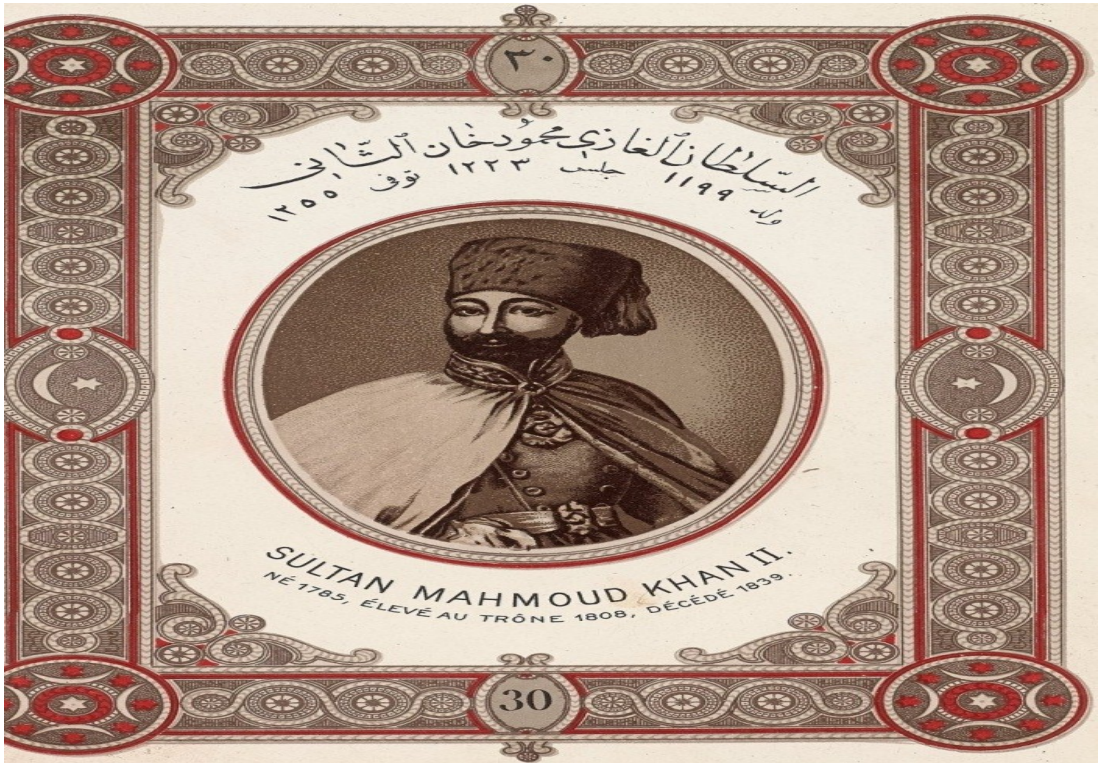
من إنجازنا بالاستعانة بكتاب شقيرات، مج2، المرجع السابق، ص498، 506، 504، 516.

الملحق رقم 02: هيئة رجال العلم عند العثمانيين.



إحسان أوغلو، ج 1، المرجع السابق، ص 311.

الملحق رقم 03: صورة السلطان محمود الثاني .



سليم فارس أفندي، **أبدع ما كان في صور سلاطين آل عثمان**، د ط، القسطنطينية، د ت، ص71.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

قائمة المصادر والمراجع:

1.قائمة المصادر العربية:

1. أفندي إبراهيم، سرهزاز، مصباح الساري ونزهة القاري، د ط، د د، بيروت، 2014م.

الألوسي شهاب الدين محمود أفندي، نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول، تح: الشرقاوي أحمد عبد الوهاب، د ط، مركز التاريخ العربي، د م، د ت.

2. بك أحمد تيمور، أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث، د ط، دار الأفاق العربية، القاهرة،

3. التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق: محمد الحداد، د ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت 2012م.

4. حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز من الوباء، د ط، د د، د م، د ت.

5. الخالدي أحمد سامح، أهل العلم بين مصر وفلسطين، د ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

6. رئيف أفندي محمود، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تح: زيادة خالد، ط 1، منشوراتجروسبرسطرابلس، بيروت، 1985م.

7. زاده طاشكبري، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975م.

8. سرهنك إسماعيل، من حقائق الأخبار عن دول البحار، ج 2، ط1، المطبعة الميرية ببولاق، مصر، 1314هـ.

9. صائب بك أحمد، وقعة السلطان عبد العزيز، تر:محمد توفيق، دد، مصر، 1319هـ. أرسلان شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، تح: حسن السماحي سويدان، ط1، دار إبن كثير، سوريا، 2011م.

10. الطباخ الحلبي محمد راغب، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تص وتع: محمد كمال، ط1، دار القلم، العربي، حلب، 1341هـ، 1923م.

11. فارس سليم أفندي، أبدع ما كان في صور سلاطين آل عثمان، د ط، القسطنطينية، د ت.

12. فريد محمد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح:إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م.

13. كورى محمد داود، دعوة جماعة قاضي زادة الإصلاحية في الدولة العثمانية قبل ظهور دعوة الإمام محمد عبد الوهاب وقيام الدولة السعودية، تح وتق: التركماني عبد الحق، د ط، دار اللؤلؤة، بيروت، د ت. .

14. لهارد أنكه، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، تر: محمود علي عامر، د ط، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2017م.

15. مصطفى سيد، نقد حالة الفن العسكري والهندسي والعلوم في القسطنطينية 1803م، تح، زيادة خالد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.

2.مصادر اللغة العثمانية:

1. ثريا محمد، سجل عثماني ياخودتذكرة مشاهير عثمانية، معارف نظارات جليلة سنك رخصتيله طبع أولمنشدر، مطبعة عامرة، صقلية عثماني، 1308هـ.

2. سامي شمس الدين، قاموس الإعلام، إيكي جلد، معارف نظارات جليه طرفندن تقدير وتحسين أولنه رق طبع أولمنشدر، إستانبول، 1306هـ.

3. سامي شمس الدين، قاموس الإعلام، دردنجي جلد، معارف نظارات جليه طرفندن تقدير وتحسين أولنه رق طبع أولمنشدر، إستانبول، 1311هـ.

3.قائمة المراجع العربية:

1. أبو علية عبد الفتاح، الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير، د ط، دار المريخ، الرياض، 2008م.

2. أرجمت كوران، السياسة العثمانية اتجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية للفنون والرسم، د م، 1970م.

3. الأسمري حسين بن محمود، النظريات العلمية الحديثة مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر التغريدي العربي في التعامل معها –دراسة تاريخية، مج1، ط1، أوقاف الدوحة، 1433هـ/ 2012م.

4. آصاف عزتلو يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان من نشأتهم حتى النهاية، تق:محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

5. آق كوندوز أحمد، أوزتورك سعيد، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، د ط، وقف البحوث العلمية، دم، 2008م.

6. ألتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيين في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1409هـ.

7. ألكسندر إنينل، فنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها، د ط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1999م.

8. أنيس محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي، (1514م – 1914م)، د ط، مكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة،

9. أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: سلمان محمود عدنان، مر وتن: الأنصاري محمود، ج1، ج2، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988م.

10. أوغلى إكمال الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعداوي، ج1، ج2، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م.

11. إينالجيك خليل، الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، . تر: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.

12. باتريك ملز ماري، سلاطين بني عثمان الخمسة، تر: مركز المؤسسة، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011م.

13. البروسوي محمد طاهر، أعلام القرم في العهد العثماني، تر: أحمد عبد الله نجم، ط1، مركز التاريخ العربي، تركيا، 2020م.

14. بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: أمين فارس، البعلبكي منير، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م.

15. بن حادة عبد الرحيم، العثمانيون –المؤسسات الإقتصادية والثقافية–، تق: المورن عبد الرحمان، ط1، اتصالات سبو، الدار البيضاء، 2008م.

16. بنت جعفر صالح الغازي أماني، دور الانكشارية في الدولة العثمانية "الجيش الجديد"، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2007م.

17. بيضون جمال وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، أربد، 1992م.

18. جانبولات أورهان صادق، مؤسسة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، الأردن، 2014م.

19. جب هاملتون، باون هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، . تر:أحمد إيبيش، ج2، ط1، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 2012م.

20. جلال أحمد عبد الحليم، تأثير الفكر العلماني على العقيدة العسكرية للجيوش الإسلامية تركيا نموذجا، عمادة البحث العلمي بجامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، دت.

21. الجميل سيار، تكوين العرب الحديث، د ط، دار الشروق، عمان، 1996م.

22. الجندي خالد عبد القادر، أبحاث في تاريخ الدولة العثمانية افتراء وحقائق، ج1، دار إكساد، تركيا، 2020م.

23. جون باتريك كينروس، القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، تر: دسوقي إبراهيم ناهد، دط، دار منشأة المعارف الإسكندرية، دت.

24. الحاج لويس، مشكلة المضايق والعلاقات الروسية التركية، (سلسلة الثقافة السياسية)، ط1، دار الكشوف، بيروت، 1947م.

25. حبيب كمال سعيد، الأقليات السياسية في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية، (622م- 1908م)، ط1 مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002م.

26. حراز سيد رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (1804م –1909م)، ط ع 17، 16، معهد البحوث والدراسات العربية، دم، دت .

27. حرب محمد، الدولة العثمانية(699هـ– 1343هـ)، د ط، موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، القاهرة، دت.

28. حرب محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، د ط، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة 1414 هـ– 1994 م.

29. حرب محمد، المثقفون والسلطة تركيا نموذجا، ط1، دار النشر، دم، 2017م.

30. حسون علي، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، 1992 م.

31. حسين إبراهيم، سلاطين سلاطين الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2014م.

32. الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، د ط، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م.

33. الحكيم يوسف، سورية والعهد العثماني، ط4، دار النهار، بيروت، 1991م.

34. حوراني ألبيرت وآخرون، الشرق الأوسط الحديث، مج1، ط1، مركز مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2016م.

35. خليفة ربيع أحمد، فن الصور الشخصية في مدرسة التصدير العثمانية، ط2، مكتبة الزهراء للشرق، القاهرة 2006م.

36. الدرويش ماجد، مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية، وأثرها في السياسة العامة، د ط، طرابلس، بيروت، 2020م.

37. الدوسكي كاميران عبد الصمد، كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن 19 م، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1427هـ/ 2006م.

38. الذقن السيد محمد، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، د ط، دار الكتب، جامعة الأزهر، القاهرة، دت.

39. رفيق عبد الكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، ط4، منشورات جامعة دمشق، 1941-1992.

40. الريس محمد ضياء الدين، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، ج1، د ط، مطلب ملتزمة مكتبة نهضة مصر بالقجالة، القاهرة، 1950م.

41. الزهراني بن بخيت علي، الإنحرافات العقيدة والعلمية في القرن 13 هـ و14 هـ وأثارها في حياة الأمة، تق: الشيخ محمد قطي، د ط، الرسالة، مكة، د ت.

42. زوكر إيريك، تاريخ تركيا الحديث، تر: الحارس عبد اللطيف، مر:ضاروب سعيد، ط1، دار الفكر الإسلامي، دم، 2013م.

43. زيادة خالد، الكاتب والسلطان وحرفة الفقهاء والمثقفين، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص، 1991م.

44. زيادة خالد، المسلمون والحداثة الأوروبية، ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2017م.

45. زيادة خالد، الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف، ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013 م.

46. زيادة خالد، . تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2016م.

47. زيدان جرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج2، دط، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م.

48. زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010م.

49. سوادي هشام، تاريخ العرب الحديث (1516م- 1918م) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى د ط، دار الفكر، دم، دت.

50. السوربوني محمد صبري، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد عليوالمسألة الشرقية، تر: ناجي رمضان عطية، مر:أحمد زكي الشلق، د ط، دم، 2013م.

51. سيد محمد سيد، دراسات في التاريخ العثماني، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 1996م.

52. شاكر محمود، التاريخ الإسلامي- العهد العثماني-، ج 8، ط 4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م.

53. الشرقاوي أحمد عبد الوهاب، الأعلام والعثمانيون مختارات من سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، ط1، دار البشير، دم، 2019م.

54. شقيرات أحمد صدقي، تاريخ مؤسسة شيخ الإسلام في العهد العثماني (828هـ-1241هـ-1425م - 1922م)، مج1، 2، ط1 دار الكندي، الأردن، 2002م.

55. الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، دط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980م.

56. شوجر بيتر، أوروبا العثمانية (1354هـ/1804م)، تر: عاصم دسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1998م.

57. الصباغ ليلي، تاريخ العرب الحديث، ط2، د د، منشورات جامعة دمشق، 1988م، 1989م.

58. الصعيدي ندى زاهد، العلماء في بلاد الشام في القرن 10 هـ على ضوء الكتاب الغزى " الكواكب السائرة "، د ط، د د، بيروت، 1974.

59. الصلابي علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ج 2، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010م.

60. صوان محمد شعبان، السلطان والتاريخ لماذا تقرأ التاريخ العثماني، ط1، ابن نديم، دار الروافد الثقافية، الجزائر، بيروت، 2016م.

61. طاهر مسعود، الدولة والمجتمع في المشرق العربي، د ط، دار الأدب، د م، 1991.

62. طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة العثمانية إلى الإنقلاب على الخلافة، ط3، النفائس بيروت، 2013م.

63. طقوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015م.

64. عبد الكريم يوسف، الرديني طه مكي، المؤسسة العسكرية العثمانية، (1299م– 1839م)، دراسة تاريخية، ط1، دار مكتبة الحامة، عمان 1435هـ/2014،

65. العزاوي عباس، تاريخ العراق بين احتلالين حكومة المماليك منذ سنة (1162 هـ/ 1749م إلى1247هـ، 1831م)، ج6، د ط، مكتبة لسان العرب، بغداد، 1373هـ، 1954م.

66. العزاوي قيس جواد، قراءة جديدة، لعوامل الانحطاط، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994م.

67. العطار عدنان، الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط، ط1، دار وحي القلم، دمشق، بيروت، 2006م.

68. عفيفي محمد، عرب وعثمانيون، (رؤى مغايرة)، ط 1، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2005م، 2008م.

69. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م.

70. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516م– 1922م)، دار النهضة العربية، بيروت، د ت.

71. عوض عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864م–1914م)، د ط، دار المعارف، القاهرة، دت.

72. عوض عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية(1864م– 1914)، تق، أحمد عزت عبد الكريم، د ط، دار المعارف، مصر، 1969م.

73. فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دد، دمشق، 1969م.

74. الفاروقي ثريا، العلم والعلماء والدولة – دراسة في الأصول الإجتماعية للدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 16م، مج1، ع 4، دار الإجتهاد، 1989م.

75. قازان نزار، سلاطين بني عثمانبين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1976م.

76. قطب محمد علي، أبوأيوب الأنصاري خالد بن زيد رضي الله عنه من المدينة الى أسوار القسطنطينية، ط1، دار العلم، بيروت، 1993م.

77. قفلجملي حكمت، التاريخ العثماني رؤية مادية، تر: فاضل لقمان جنكيز، ط1، دار الجيل، دمشق، 1987م.

78. كريسي شيفرد إدوارد، تاريخ الأتراك العثمانيين، تر: أحمد سالم سالم، ط1، دار جامعة حمد بن خليفة، الدوحة، 2019م.

79. الكوثراني وجيه، الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية والقجارية، ط 4، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، 2015م.

80. كولن صالح، سلاطين الدولة العثمانية، تر:منى جمال الدين، ط1، دار النيل، القاهرة، 2014.

81. كيدوأكرم، مؤسسة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، تر: هاشم الأيوبي، ط 1، منشورات جرس برس طرابلس، بيروت، 1992م.

82. الكيلاني جمال الدين صلاح، التاريخ العثماني تقسيم جديد، تق ومر:عماد عبد السلام رؤوف، د د، د م،

83. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الغرابي، بيروت، 2017م .

84. لويس برنارد، ظهور تركيا الحديثة، تر: قاسم عبده قاسم، محمد سامية، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2016م.

85. لويس برنارد، إكتشاف المسلمين لأوروبا، تر، تع وتق: ماهر عبد القادر، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1996م.

86. مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993م.

87. مانسيل فيليب، القسطنطينية المدينة التي اشتهاها العالم (1953م-1924م)، تر: مصطفى محمد قاسم، ج 2، دط، عالم المعرفة الوطني للثقافة للفنون والأدب، الكويت، 2015م.

88. مانع عادل، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800م- 1918م)، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس، 1986م.

89. محمود مصطفى نادية، العصر العثماني، من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 1417هـ /1996م.

90. مصطفى أحمدعبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط 1، ط2 ندار الشروق ر، م، 1982-1993.

91. الملغوث سامي عبد الله، أطلس تاريخ الدولة العثمانية، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014م.

92. منيف شهلة إيلي، الأيام الأخيرة في حياة الخلفاء، تع: محمد عبدالرحيم، دار الكتب العربية، دم، 1998م.

93. مورو أوديل، الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال " النظام الجديد " العسكري وأفكاره (1827م- 1914م)، تر:جابر كارمن، مر: سعود المولى، ط1، مركز مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 1437هـ.

94. موسنسون ميري شفير، العلم عند العثمانيين الإبداع الثقافي وتبادل المعرفة، تر:صوان محمد شعبان، ط 1، دار ابن النديم، دار الروافد، الجزائر، بيروت، 2019م.

95. النقيمي أحمد نوري، العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون، ط1، دار زهران، عمان، 2011م.

96. هـ. قرين أرنولد، العلماء التونسيون، تر: الحفناوي عمارية، أسماء معلي، ط 1، دار سحنون، دار المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون، تونس، 1416هـ /1995م.

97. هراس محمد خليل، الحركة الوهابية، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت.

98. الوائلي طاهر يوسف، خصائص الإقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر-دراسات نجفية، دد، د م، دت.

99. ياب مالكولم، نشوء الشرق الأدنى الحديث(1792م- 1923م)، تر: خالد الجبيلي، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دت .

100.ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلاميالحديث، ط1، مكتبةالعبيكان، الرياض، 1996م.

101.يحي جلال، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، 2001م.

4.اللغة الأجنبية:

1. Donald, Quataert the Ottoman Empire (1700-1922), E2 ،Newapproaclnes to history European , Cambridge , w c.
2. SukruHanioGlu, Abrie history of the lateattoman empire, by perineum university , in the united kingdom ،w c.

5.مقالات:

1. البشير عفاف، الإصلاحات العثمانية وأثرها في تعليم الفتيات في العصر العثماني الثاني (1835م-1911م)، دراسة وثائقية قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزاوية طرابلس.

2. الغامدي سعيد بن سعد سفر، الغرب الأوروبي وحركة الإصلاح في الدولة العثمانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، دت.

6.المجلات:

1. عبد الرزاق سهام شاهين، "الإصلاح والتحديث في العهد العثماني الأخير"، مجلة الأستاذ جامعة ديالي، كلية التربية التربية المقداد، مج02، ع226، دم، 1439هـ، 2018م.

2. البحراوي محمد، "حركة الإصلاح العثماني في عهد السلطان محمود الثاني"، مجلة الاجتهاد، مر: محمد غشام، ع 45، 46، دار الاجتهاد، بيروت، 2000م.

3. حرب محمد، "العثمانيون المفتري عليهم"، مجلة العربي، ع 244، دم، مارس 1997م.

4. حسين علون حيدر، "الإدارة في الدولة العثمانية"، مجلة التراث العلمي العربي، ع1، 2012م.

5. حميدي قيس أسعد شاكر، "النظام الصحي والإغاثي في الدولة العثمانية"، مجلة الجامعة العراقية، ج1، ع50، جامعة العراق، دت.

6. زياد خالدة، "العلماء وتجربة التنظيمات في القرن 19م"، مجلة الاجتهاد، مج02، ع 5، 1989م.

7. زيادة خالد، "دور فئة الكتاب والإداريين في علمنة الدولة العثمانية "، مجلة الاجتهاد، د ع، 1989م.

8. شاهين نجاة، "حركة الإصلاح العثماني في عهد السلطان محمود الثاني"، مجلة الهيئة المصرية العامة التأليف والنشر، ع101، القاهرة، 1965م .

9. شهاب رنا عبد العزيز، "حركة الإصلاح العثماني قبل عهد التنظيمات"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، كلية التربية للبنات، جامعة كريت، دم، مارس 2019م.

10. الصياد سلامات صالح، "قراءة في عوامل ضعف الدولة العثمانية"، مجلة جامعة كريت للعلوم الإنسانية، مج 12، ع 2، جامعة كريت 2005م.

11. عبد العال أحمد محمد سليم، "تطور المؤسسات التعليمية لنظامية في مركز الدولة العثمانية حتى بداية عصر التنظيمات"، مجلة كلية الآداب، مج70، ع2، جامعة القاهرة، 2010م.

12. عبد العزيز يوسف عماد، حامد جاسم ماهر، "دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرارات في الدولة العثمانية "، مجلة الأبحاث، مج 2، ع2، المؤتمر العالمي السنوي الأول للتربية الإنسانية، 2007م.

13. عبد الكريم يوسف، طالب صبحي جمال، "تنظيم أوضاع الجيش الجديد(عساكر المنصورة المحمدية) "، مجلة جامعة كريت للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كريت، 2020م.

14. العريض وليد صبحي، "إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن19م قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميدالثاني (1824م – 1876م)"، مجلة التربية ، ج2، ع14، كلية التربية، دار المنظومة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2011م.

15. عوض عبد العزيز محمد، "التنظيمات في الولايات"، مجلة الدارة، مج03، ع 03، دار الملك عبد العزيز، د م، 1997م.

16. كمال فؤاد أحمد، "مساوئ التغريب في الدولة العثمانية"، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع41، جامعة الأزهر، مصر، 2007م.

17. كيرلي جنكيز، "المراقبة وتشكيل الحيز العام الإمبراطورية العثمانية"، مجلة عمران، ع2، 6، د م، 2013م.

18. ماكارثي جوستين، "سياسات الإصلاح العثماني"، مجلة الإجتهاد، تر، عبد اللطيف الحارس ، ع 45، 46، دار إلاجتهاد، بيروت، 2000م.

19. مروان محمد عمر، "الإنكشارية قوة الدولة وضعفها"، المجلة العلمية، مج 02، ع8، كلية التربية، جامعة مصراتة، دم، جوان 2017م.

20. مساعد محمد عبد الرزاق، وآخرون، "أثر الهيئة الدينية الحاكمة الإسلامية على لحياة السياسة في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع34،، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، 2018م.

21. مستقيم زادة سليمان سعد الدين، "دوحة المشايخ مع الملحق أو مشايخ الإسلام في الدولة العثمانية"، عر: عبد الفتاح مكرم، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع 17، دم، 1987م.

22. هايد أوربيل، "موقف العلماء من الإصلاحات في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني"، مجلة الإجتهاد، تر: الحارس عبد اللطيف، ع 45، 46، دار الاجتهاد، بيروت، 2000م.

23. هيام هاشم أحمد البدر شبيتي، "أثر الأوقاف والرواتب على شؤون الحياة الثقافية في المدينة المنورة في عهد السلطان محمود الثاني (1223هـ- 1255هـ / 1808م-1839م)"، مجلة كلية اللغة العربية، ع35، الزقازيق، 2015م.

7.الرسائل الجامعية:

1. بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839م- 1876م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008 م/ 2009م.

2. بن موسى فيصل، السلطة الحاكمة والهيئة الدينية في خلال القرن 16م، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق في الفترة الحديثة والمعاصرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012/ 2013م.

3. بنت جعفر بن صالح الغاوي أماني، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل، ج2، رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1434هـ/2018م.

4. بنت حافظ محمد جمال الدين فردوس، دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203هـ - 1327هـ / 1788م - 1909م)، رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، (1434هـ -1435هـ / 2013-2014م).

5. بني عيسى محمد علي رشاد، السلطان العثماني سليم الثالث وإصلاحاته (الترتيب الجديد 1203هـ1223هـ/1789 م- 1808م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن 2018م.

6. حسن سميع علي، النظام المالي في الدولةالعثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحاتو التنظيمات من (1299م-1839م) دور بناء أم عاملو تدهور، رسالة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، 2016م.

7. حمداش وعلي، الإصلاحات الدولة العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية (1789م - 1876م)، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2014م/2015م.

8. دامس عقيل الرويلي ليلى، السلطان محمود الثاني وإصلاحاته (1808م- 1839م)، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2012م /2013م.

9. داود خليصة، حركة التغريب في الدولة العثمانية مابين السلطانين سليم الثالث ومحمود الثاني (1203هـ 1255هـ / 1789م، 1839م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2015م/2016م.

10. رحماني فاطمة الزهراء، حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19م- دراسة مقارنة-، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019م/2020م.

11. عبد الرحيم محمد عبير أحمد، منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية (1425م-1924م)، رسالة لنيل الماجستير، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان، 2019م.

12. علي غانم محمد، النظام الماليو العثماني في العراق (1255هـ-1333هـ/ 1839م -1914م)، لنيل الماجستير في التاريخ الحديث، مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 1989م.

13. العمرات رجا غازي، النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن 13هـ، رسالة لنيل الماجستير في التربية في الإسلام، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، د م، 1420هـ / 1999م.

14. الفلوح عبد القادر، العلاقات الجزائرية العثمانية في الفترة (1818م-1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، بوزريعة، 2009 م/ 2010م.

15. المحاسنة عبير احمد، موقف في لواء دمشق من السلطة العثمانية، (1770م/ 1830م)، رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مواتة، 2009م.

16. محفوظ زين الدين، الإدارة العثمانية، في مرحلة التنظيمات 1839م-1909م) لنيل الماجستير في تاريخ العرب الحديث، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، دمشق، 2016م.

17. محفوظ زين العابدين محمد، الإدارة العثمانية في مرحلة التنظيمات، رسالة لنيل الماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، 2016م.

8.المعاجم والموسوعات:

1. أوزتونا يلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، تر: عدنان محمود سلمان، مر وتن: محمود الأنصاري، مج2، 3، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1431هـ/2010م.

2. بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دط، دار غريب، القاهرة، 2000م.

3. البعلبكي منير، معجم إعلام المورد (موسوعة تراجم لأشهرالأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، مستقاة من موسوعة المورد)، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1992م.

4. الحلاق حسان، الصباغ عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية العثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.

5. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، ط1، مكتبة ملك فهد الوطنية 2000م.

6. صالح سعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني معجم موسوعي مصور، مج2، دط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1437هـ.

7. المصري حسين مجيب، معجم الدولة العثمانية، ط1، دار الثقافة القاهرة، 2004م.

8. موستراس .س، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، تر: عصام محمد الشحادات، ط1ن دار إبن حازم، بيروت، 1423هـ/2002م.

فهرس المحتويات

الفهرس:

المحتويات الصفحة

بسملة

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

المقدمة.....08

المدخل.....14

نظرة عامة عن الإصلاحات في زمن السلطان سليم الثالث وموقف العلماء منه.....14

01 . إصلاحات السلطان سليم الثالث.....14

02. موقف العلماء من الإصلاحات 16

03. الإنعكاسات الناجمة عن الإصلاحات.....18

المبحث الأول: الإصلاحات في زمن السلطان محمود الثاني 21

المطلب 01: فترة حكم السلطان محمود الثاني (1223هـ 1255هـ / 1808م. 1839 م).....21

01. نبذة عن حياة السلطان محمود الثاني.....21

1.1. مولده ونشأته.....21

2.1. صفاته.....21

3.1. عائلته.....22

4.1. توليه السلطة.....23

5.1. إنجازاته.....24

6.1. وفاته.....25

المطلب02: عوامل الإصلاح.....25

01 – عوامل داخلية 25

1.1. الجانب السياسي والإداري.....25
2.1 .الجانب العسكري.....26
3.1. الجانب الإقتصادي.....28
4.1 . الجانب التعليمي.....28
5.1. الجانب الإجتماعي.....28
02- عوامل خارجية.....29
1.2. الإحتلال الفرنسي للجزائر.....29
2.2 . الحرب الروسية العثمانية.....30
03 مجالات الإصلاح 32
1. المجال السياسي والإداري.....32
2. المجال العسكري.....33
3. المجال الاقتصادي.....34
4. المجال التعليمي.....35
5. المجال الاجتماعي والثقافي.....36
المبحث الثاني: هيئة العلماء وعلاقتها بالسلطان محمود الثاني.....40
المطلب الأول: مفهوم هيئة العلماء 40
01. التعريف بهيئة العلماء.....40
02. مكانة العلماء عند السلاطين العثمانيين العثمانيين.....41
03. تصنيفات العلماء.....42
المطلب الثاني: أبرز العلماء في عهد السلطان محمود الثاني.....45
01 . شيوخ الاسلام والمفتي.....45
02. القضاة 49
04. نقباء الإشراف.....50
05. رئيس الأطباء.....51

06. علماء المدارس.....51
07. المؤرخون.....53
08. السفراء.....54
09. علماء الطرق الصوفية.....54
المطلب الثالث : علاقة هيئة العلماء بالسلطان محمود الثاني (1223هـ-1255هـ/1808م-1839م)....55
المرحلة الأولى: (1223هـ-1242هـ/1808م-1826م).....55
المرحلة الثانية:(1242هـ-1255هـ/1826م-1839م).....58
المبحث الثالث: آراء العلماء في إصلاحات السلطان محمود الثاني وآثاره على الدولة العثمانية.....62
المطلب 01: المواقف المؤيدة لإصلاحات السلطان محمود الثاني.....62
1. الموقف من الإصلاحات العسكرية.....63
2. الموقف من الإصلاحات السياسية والإدارية.....66
3. الموقف من الإصلاحات الإقتصادية.....67
4. الموقف من الإصلاحات التعليمية.....67
5. الموقف من الإصلاحات الإجتماعية.....69
6. الموقف من الإصلاحات الثقافية.....70
المطلب 02: المواقف المعارضة لإصلاحات السلطان محمود الثاني.....70
1. المواقف من الإصلاحات العسكرية.....71
2. الموقف من الإصلاحات السياسية والإدارية 72
3. الموقف من الإصلاحات التعليمية 73
4. الموقف من الإصلاحات الإجتماعية.....75
5. الموقف من الإصلاحات الثقافية.....76
المطلب 03:أثر موقف العلماء من الإصلاحات على الدولة العثمانية.....78
1. النتائج.....78
2. الإنعكاسات.....80

الخاتمة.....85

قائمة الملاحق.....88

قائمة المصادر والمراجع.....95

الفهرس.....110